

فِي سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ : « ٣ »

رَفَعَ  
عبد الرحمن النجدي  
أَسْلَمَ النَّبِيُّ الْغُرُورِي

# صَحِيحُ نَذِيرٍ بِخَطَرِ التَّكْفِيرِ

مُحَقَّقٌ بِكِتَابٍ

التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ  
وَتَنْبِيْهِ وَتَذَكِيرِ



كُتِبَ

عَلَى يَدِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْحَاشِي النَّجْدِيِّ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

□ قَالَ اللهُ - تَعَالَى - : ﴿ فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ﴾

[ الرعد : ١٧ ] .

□ وَقَالَ - سُبْحَانَهُ - :

﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ ﴾

[ الفجر : ١٤ ] .

□ وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :

« إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ سِنِينَ خَدَاعَةٍ ، يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ ، وَيُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ ، وَيُؤْتِمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْضَةُ » ، قِيلَ : وَمَا الرُّوَيْضَةُ ؟ قَالَ :

« الرَّجُلُ النَّافِهُ ؛ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ » . [ السلسلة الصحيحة ( ١٨٧٧ ) ] .

□ وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ - رَحِمَهُ اللهُ - :

« إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ ؛ فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ » . رواه مسلم ( ١ / ١٤ - المقدمة ) .

□ وَقَالَ الشَّاعِرُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ :

وإِنَّ عَنَاءَ أَنْ تُفْهَمَ جَاهِلًا      فَيَحْسَبُ - جَهْلًا - أَنَّهُ مِنْكَ أَفْهَمُ  
مَتَى يَبْلُغُ الْبُشَيَّانُ يَوْمًا تَمَامَهُ      إِذَا كُنْتَ تَبْنِيهِ وَغَيْرُكَ يَنْهَدُمُ  
مَتَى يَزْعَوِي عَنْ سَجِيٍّ مَنْ أَتَى بِهِ      إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ عَلَيْهِ تَنْدُمُ

[ الفقيه والمطقق ( ٢ / ١٩٠ ) ] .

□ وَفِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ :

« رَبِّ كَلِمَةٍ تَقُولُ لِصَاحِبِهَا : دَعْنِي ! » . [ تَجَمُّعُ الْأَمْثَالِ ( ١ / ٣٠٦ ) ] .

... وما أحسن ما قيل :

« إِنِّي لَا أَكْفَأِي مَنْ عَصَى اللَّهَ فِي بَأْكَرٍ مِنْ أَنْ أَطِيعَ اللَّهَ فِيهِ » . [ الْمَجَالِسُ ( ١٦٠٢ ) لِلدَّبَّيْتَوْرِيِّ ] .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- مُقَدِّمَةُ -

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ .

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أَمَّا بَعْدُ : فَعَقِبَ مُشَاوَرَةٌ حَمِيمَةٌ - وَلِقَاءٌ وَدُودٍ - مَعَ بَعْضِ حُكَمَاءِ الْأَحْبَةِ الْفَضْلَاءِ ، وَعُقَلَاءِ الْإِخْوَةِ الْأَسْوِيَاءِ - وَفِي طَلِيعَتِهِمْ أَسَاتِذُنَا الْوَالِدُ الشَّيْخُ أَبُو مَالِكٍ مُحَمَّدٌ إِبْرَاهِيمُ شَقْرَةٌ - حَفِظَهُ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ - جَدَّ الْعَزْمِ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَيَانٌ ، وَتَمَّ الرَّأْيُ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ هَوِيٌّ فِي ذِكْرِ الطَّغْنِ وَالتَّشْهِيرِ ، بَلْ هَوْنٌ فِي الْقَوْلِ وَالْخُطَابِ ، وَصَفْحٌ <sup>(١)</sup> عَنِ الْحَقُوقِ الشَّخْصِيَّةِ وَعَفْوٌ ، وَيُعَدُّ عَنِ الْإِسْفَافِ ، وَعَدْلٌ وَإِنصَافٌ ...

وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ مِمَّا تَنْشَرُحُ لَهُ - بِصِدْقٍ - قُلُوبُ الرََّاغِبِينَ فِي الْحَقِّ ؛ الْمُلتَزِمِينَ بِهِ ، الدَّاعِينَ إِلَيْهِ ؛ فَهُوَ - لِهَذَا ، وَيُو - رَأْيٌ حَسَنٌ ، وَتَوْجِيهٌ مَبَارَكٌ مُسْتَحْسَنٌ :

أَمَّا حُسْنُهُ ؛ فَلَأَنَّهُ طَرِيقٌ يَعْلُو بِهِ الْمُؤْمِنُ فَوْقَ نَزَعَاتِ الْهَوَى ، وَظُلُمَاتِ النَّفْسِ .

وَأَمَّا بَرَكَتُهُ ؛ فَلِكُزُوهِ مَهْنَتَا سَلَسَا يُعِينُ مَنْ حَادَ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ - أَوْ انْحَرَفَ عَنْ سَبِيلِ السَّوَاءِ - عَلَى أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَجْتَمِعَ - بِالْحَقِّ - عَلَيْهِ ..

وَلَمَّا - كَغَزِيٍّ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ - اسْتَخْضَرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ - جَيِّدًا - قَوْلَ رَبَّنَا - عَزَّ فِي غُلَاهُ - : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ... ﴾ .. لَكُنَّا - جَمِيعًا - ( قَدْ ) نَقُولُ - أَوْ تَتَغَاوَلُ -

عَنْ تَبَيَّنَتِهَا ، وَبَقِيَّتِهَا : ﴿ فَمَنْ عَفَى وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ ، ثُمَّ : ﴿ وَلَكِنْ صَبَرْ وَعَفَرْ إِنَّ ذَلِكَ لَكِنْ عَزْمُ الْأُمُورِ ﴾ ؛ تَحْقِيقًا لِمَعَانِي الْأَخْلَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَتَطْبِيقًا لِحَقَائِقِ الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَهَذَا - فِي حَالِهِ وَمَالِهِ - عِزٌّ وَقُوَّةٌ ، وَإِنْ ظُنَّ - بِغَيْرِ حَقٍّ - عَجْزًا وَذِلَّةً ...

وَيَتَنَزَّلُ - لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَعْنَى - صَرَاحَةً - قَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : « مَا زَادَ

(١) وَإِنْ كَانَ هَذَا مِمَّا ( قَدْ ) يَسْتَعْمِي عَلَى النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ - بِجُمُوحِهَا - قَبُولُهُ ، وَيَنْشُرُ عَلَيْهَا هَضْمُهُ ، لَكِنَّ ( الْإِنْسَانَ ) الْمُؤْمِنَ لَا يَنْظُرُ بِهَذَا الْبِظَارِ ، وَإِنَّمَا نَظَرُهُ عُلوِّيَّةٌ تَرْتَفِعُ بِهِ إِلَى مَعَالِمِ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ ؛ تَحْقِيقًا وَتَطْبِيقًا ...

الله عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا <sup>(١)</sup> .

فما هو مَزْبُورٌ هُنا ومذكورٌ عندنا ؛ هو - إن شاء المولى سبحانه - عَفْوٌ وإصلاح ، وعن الحق - الحقيق بالقبول - إبانة وإفصاح .. مَعَ تَجَاوُزٍ قِيلَ : إن بني عَمَّكَ فيهم رِمَاح ١١ .. وما زالت إلى هذه الساعة أصداء تلكم الكلمات المقلوبة في ، والموجهة إلي - تَرِنٌ في أذني ، وتتردد في مسامعي - ؛ لَمَّا قَالَ لي مُنَاقِشِي في تَحْلِيلِ <sup>(٢)</sup> أستاذنا أبي مالك - أَيْدُهُ اللهُ - : « أَشْهَدُ اللهُ - سبحانه وتعالى - أَنِّي أُحِبُّكَ في الله ، وَأَنَّكَ أَخِي في الله ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَيْءٌ » ... وهي كلمات قِيلَتْ على مَلَأٍ مِنَ الحضور ، وبصوت مُرتَفِعٍ مشهور ...

فكانت - تيك الكلمات - دافعا لي وحافزا - بعد صلاة العشاء الآخرة - أن أسارع مُتَوَجِّها - وَأَن أتَوَجَّهَ مُسَارِعًا - إلى أخي ومُنَاقِشِي ؛ لِأَهْمِسَ في أُذُنِهِ - بِحَقِّ الأُخُوَّةِ المَظْنُونَةِ ، وَأَدَبِ المَحَبَّةِ المَرْجُوَّةِ - ، قَائِلًا : « لَوْ أَنَّكَ - يا أَخِي - أَرَسَلْتَ إِلَيَّ بِمَلاحِظَاتِكَ ، أَوْ طَلَبْتَنِي لِزِيَارَتِكَ .. فَهَلْ تَظُنُّ مَتَى رَدًّا أَوْ رَفْضًا ؟! » ، فَكَانَ الجَوَابُ بِالسَّلْبِ والتَّثْنِي ، دُونَ تَرَدُّدٍ وَلَا لَأِي ... .. وعلى أَيِّ ؛ فَقَدْ كَانَتْ هَاتِيكَ الجُلُوسَةُ - وَمَا أَغْفَبَهَا - هي آخِرَ مَا تَمَّ بَيْنِي وَبَيْنَ أَخِي وَمُنَاقِشِي .. فَقَدْ حَصَلَ بَعْدَهَا - مَتَى - سَفَرٌ ، وَانْشغالٌ ، وَظُرُوفٌ .. أَدَّتْ إلى قُوتٍ وانقطاع .. .. ثُمَّ أَطْلَعَنِي أستاذي الوالد أبو مالك - نَفَعَ اللهُ بِهِ - على رسالة مطبوعة لأخي المُنَاقِشِ ؛ يَتَعَقَّبُنِي فيها ، وَ ( يُحَذِّرُ ) من بَغْضٍ ( تَغْلِيْقَاتِي ) التي نَصَرْتُ فيها - فيها أَحْسِبُ - عَقِيدَةَ السَّلَفِ

( ١ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ( ٢٥٨٨ ) عَنْ أَبِي مُرِيرَةَ .

( ٢ ) عُقِدَ هَذَا المَجْلِسُ - وَلَمْ يَتِمَّ - ( لِلْمَذَاكِرَةِ ) - لَا لِلْمُنَاطَرَةِ - حَوْلَ ( بَعْضِ ) تَغْلِيْقَاتِي لي - هَامِشِيَّةً ، لَا أَصْلَقَةً - في رسالتي « التحذير من فتنة التكفير » ، وَقَدْ كَانَتْ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعٍ - أَوْ خَمْسٍ - تَغْلِيْقَاتٍ ... .. ورسالتي <sup>(١)</sup> « التحذير » ؛ هي عبارة عن : (بحوث علمية ، وثقول عقديّة ؛ لعدد من علماء الإسلام ؛ محدثين ، وفقهاء ، ومُفسِّرين ، تتضمَّنُ جوابًا علميًا فريدًا للعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، بتقرير سباحة الشيخ الإمام عبدالعزيز بن عبدالله بن باز ، وتعليق فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين ) ، وَكَانَ ( جَمْعُهَا ، والتقديم لها ، والتعليق <sup>(٢)</sup> عليها ) بقلم راقم هذه الحروف ؛ عَفَا اللهُ عَنْهُ بِمَنْعِهِ ، وَوَقَّاهُ شَرَّ نَفْسِهِ ، وَكَيَّدَ عَدُوُّوهُ ..

( ١ ) قَبَّلْتُهَا لِنَبْرِي - عَلَى هَذَا النِّقَاطِ - لَيْسَ صَحِيحَةً !

( ٢ ) لَا ( تَغْلِيْقًا ) وَلَا ( تَغْلِيْقًا ) ؛ فَلَا تَغْلِيْطُ ...

ومنهج السلف ، وأيدت فيها - فيما أرى - كلام ( أئمة ) زماننا المشهود لهم ، والمُعترف بهم ؛ وذلك ضمن رسالتي « التحذير من فتنة التكفير » .  
فقرأت الرسالة المشار إليها قراءة الناظر بالعدل ، المتطلع إلى الحق ، المتصلع - فيما أرجو - بالصدق ...

وما لأقوالهم إذا كُشِفَتْ حقائق بل جميعها شبه  
فكانت هذه الرسالة المؤجزة : « صيحة نذير » وتأكيده تحذير ؛ لا انتصاراً ، ولا استدراكاً ؛ وإنما بُدِّئَ من القول والبيان ، وكلمة من الحق بإحسان ، سطرُها يتأنُّ وعلى مهل ؛ من غير ردِّ فعلٍ ولا عَجَل ، ولا خوفٍ ولا وجل ، بل بنفسية هادئة ، ونظرة مطمئنة ، ويد مُرتاحة لا مُرتاعة !

فإذا أردت صواب أمر مُشكِلي فتأنَّ أَمَرَكَ فالتَّانِي أضوبُ  
كُتِبَتْها لإخواني في الله ؛ الذين يُواصلونني التَّضَحُّ والتذكير ؛ حتى لا يَخْرَنَ المُجِبُّونَ منهم ؛ على تَغْيِيرِ ساءهم ، أو كلمة أزعجتهم ؛ جَرَاءَ طَغْنَةٍ سَمِعُوهَا ، أو تُهْمَةٍ تَرَوْهَها !  
وكُتِبَتْها لأغْيَارِ هذه الدعوة - الدعوة السلفية المباركة - الذين يترَبَّصون بها الدوائر ، ويتمنون انحسارها ، وذهابَ علمائها ، ويسعون في ثَلَبِ دُعَائِها ، وتَنَقِصُ حُجَّتِها ؛ حتى تكون رسالتي هذه تبكيها لهم وندامة ... ولأوليئهم أزاً وعَلَامَةً ...

وكُتِبَتْها للآخرين (!) - الذين لا يُواجهون بالتَّضَحُّ ، وإنما يكونُ منهم القولُ من وراء وراء ! - : حتى لا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ - خِلالَهُم - بِصَوْلَاتٍ وَجَوْلَاتٍ ؛ يُتَّصَرُّ فيها لهذا ، أو يُؤَاوَرُّ فيها ذاك .. فتَضَيُّعُ الحقيقةِ الغالية ما بين هُنا وهُنَاك ؛ وَيَغْتَلِي الموجة - في أثناءِ الفوضى العارمة - غُرْبَاءَ مجهولون ، ونُظَرَاءَ مكبوتون ؛ ذُوو أهداف غامضة ، أو أغراضٍ غَيْرِ مُغْلَقَةٍ !!  
إِنَّ ( البُغَاةَ ) كَثِيرٌ إِنْ ( أَعْتَهُمْ ) لا يَزُقُّبُونَ بِنَا إِلَّا ولا دِيماً

فيكونُ نتيجة هذا المَخَلِّجِ واللَّجَجِ نِشَانُ المَدَفِّ الأسمى ، وإذهابُ الغَرَضِ الأسنى ؛ مِن معرفة الحقِّ وامْتِثالِهِ ، ودُخْرِ الشَّيْطَانِ وَجُنْدِهِ ؛ هَضْمًا لِلأَنْفُسِ الرَدِيَّةِ ، وإزْغَامًا لِلأَفْهَاءِ الدَّرِيَّةِ ، وَكَيْتًا لِلشَّهَوَاتِ المَخْفِيَّةِ ...

فما هي إلا ساعةٌ ثمَّ تَقْضِي وَيَحْمَدُ غَيْبَ (السَّيْرِ) من هُوَ (صَابِرٌ) ... وَأَمَّا تَصِيدُ الْأَخْطَاءَ ، وَالتَّنْقِيبُ عَنِ الزَّلَّاتِ ، وَالتَّنْقِيزُ عَلَى الْعَثَرَاتِ : قَبَابٌ مَفْتُوحٌ ، وَجَالٌ مَفْسُوحٌ ؛ يَسْتَطِيعُ زَبَرَ كِتَابِهِ ، وَفَضَّ لُبَابِهِ : كُلُّ مَنْ يُحْسِنُ إِمْسَاكَ قَلَمٍ - وَلَوْ بِكُلْفَةٍ وَأَلَمٍ - ، وَيَقْدِرُ عَلَى خَوْضِهِ - وَدَزَعِ طُولِهِ وَعَرْضِهِ - : كُلُّ مَنْ تَسَنَّحَ لَهُ الْإِسْطَاعَةُ .. بِالنَّشْرِ وَالطَّبَاعَةِ ! ثُمَّ يَكُونُ سَبْكُ ذَلِكَ كُلِّهِ - لِمَنْ أَرَادَهُ - عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعْلَاءِ ، أَوْ طَرِيقِ السُّخْرِيَةِ ، أَوْ نَسَقِ التَّطَاوُلِ ؛ تَجْهِيلًا وَتَبْدِيدًا ، سَبًّا وَتَجْدِيدًا ، تَهْمِيشًا وَتَشْوِيشًا !!

وَمَنْ ذَا لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَا ١٩

فَحِزْصًا مِنِّي - وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - عَلَى أَلَّا تَكُونَ نُصْرَةً لِلشَّيْطَانِ - لِي ، أَوْ عَلَيَّ - أَثَرْتُ وَازْتَأَيْتُ - اسْتِجَابَةً لِمَنْ قَوْلُهُ غُثْمٌ ، وَمُخَالَفَةً غُزْمٌ - أَلَّا يَكُونَ تَعَقُّبٌ ، وَلَا مُجَابَهَةٌ ؛ حَتَّى يَكُونَ كَلَامِي - إِنْ شَاءَ الْمَوْلَى سَبْحَانَهُ - مِمَّا تَجْتَمِعُ الْقُلُوبُ بِهِ وَلَا تَتَفَرَّقُ ، وَتَلْتَقِي الْأَفْعِدَّةُ عَلَيْهِ وَلَا تَتَشَقَّقُ .. وَإِنَّمَا هِيَ (إِشَارَاتٌ) عِلْمِيَّةٌ ؛ يَفْهَمُهَا أَصْحَابُ الْعُقُولِ النَّقِيَّةِ ، وَيَفْتَحُ بِهَا ذَوُو الْقُلُوبِ النَّقِيَّةِ ...

... ﴿ وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ .

﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ ... وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ (١) ...

□ وَكَتَبَ ذَلِكَ : عَلِيُّ بْنُ حَسَنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، أَبُو الْحَارِثِ الْحَلَبِيُّ الْأَثَرِيُّ - مُنْعِمِينَ بِاللَّهِ وَحَدَهُ ، وَمُسَلِّمًا أَمْرِي إِلَيْهِ - صَبِيحَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، لِخَمْسِ مَضَيِّينَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ (١٤١٧ هـ) ...

( ١ ) وَلَقَدْ أَطَّلَعَ عَلَى كِتَابِي - هَذَا - قَبْلَ نَشْرِهِ - عَدَدٌ مِنْ مَشَائِكِنَا وَإِخْوَانِنَا ؛ أَوْفَاهُمْ أَسْتَاذُنَا الشَّيْخَ مُحَمَّدَ نَاصِرَ الدِّينِ الْأَبْلَاقِي ، وَدَعَا لِي - جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا - بَعْدَ قَرَامَتِهِ - : « زَادَكَ اللَّهُ تَوْفِيقًا » ، وَأَسْتَاذُنَا الشَّيْخَ مُحَمَّدَ شَقْرَةَ (٢) ، وَأَسْتَاذُنَا الشَّيْخَ مُحَمَّدَ رَأْفَتَ ، وَالْأَسْتَاذَ الشَّيْخَ رَيْجَ بْنَ هَادِي ، وَالْأَسْتَاذَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ عَمْرَ بَازْمُولَ ، وَالْأَخَ الشَّيْخَ مَشْهُورَ حَسَنَ ، وَالْأَخَ الشَّيْخَ سَلِيمَ الْهَلَالِي ، وَالْأَخَ الشَّيْخَ مُرَادَ شُكْرِي ، وَ... وَ... وَغَيْرِهِمْ - بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ - .

( ٢ ) وَقَدْ كَتَبَ - جَزَاءَ اللَّهِ خَيْرًا - فِي سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ - رِسَالَةً لَطِيفَةً بِعَتْوَانِ « حَتَّى لَا يَجْزَنَ الْمُجِبُّونَ .. وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ » ؛ كَانَتْ تَوَلُّةً لِرِسَالَتِي « كَلِمَةٌ مِنَ الْحَقِّ » ؛ الَّتِي هِيَ مَدْخَلٌ لِكِتَابِي هَذَا .. وَكَلَّمَا الرِّسَالَتَيْنِ مَطْبُوعَتَانِ .

## - كَلِمَةٌ -

ليسَ عِنْدِي - هُنَا - مِنْ جَدِيدٍ أَضِيفُهُ - أَوْ قَدِيمٍ أَحْذِفُهُ - مِنْ مَقْدَمَتِي عَلَى كِتَابِي « التَّحْذِيرُ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ » ، أَوْ تَعْلِيقَاتِي عَلَيْهِ .. وَإِنَّمَا ( قَدْ ) يَكُونُ وَقَعَ فِيهِ عِبَارَةٌ - أَوْ عِبَارَاتٌ - ، كَلِمَةٌ - أَوْ كَلِمَاتٌ - شَطَّحَ قَلَمِي فِيهَا ، وَتَبَّأَ عَنْ إِبَانَةِ قَضْدِي بِهَا <sup>(١)</sup> ؛ فَفَهِمَ عَنْهَا غَيْرُ مَا أُرِيدُ مِنْهَا ... فَأُضْلِحُ ذَلِكَ ، وَأَصْحَحُ مَا هُنَالِكَ <sup>(٢)</sup> ...

وإِغْلَاقُ كَلِمَةٍ مِنْ كَاتِبٍ ، أَوْ إِغْمَاضُ فَهْمٍ عَلَى قَارِئٍ : أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جَدًّا ؛ يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ يُعَاشِرُ الْعِلْمَ وَالْقِرَاءَةَ - بَلَّغَهُ مَنْ يَتَعَانَى التَّصْنِيفَ وَالْكِتَابَةَ - ؛ فَهُوَ دَلِيلٌ قَوِيٌّ حَازِمٌ عَلَى بَشَرِيَّةِ النَّاسِ ، وَأَنَّ الْعَلَطَ مُرَافِقُهُمْ ، وَالْكِمَالُ مُفَارِقُهُمْ ...

وكَلِمَةُ الْقَاضِي الْفَاضِلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْيَسَّانِيِّ (المتوفى سنة ٥٩٦ هـ) تُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَسْلُوبٍ عِلْمِيٍّ أَدَبِيٍّ رَفِيعٍ ؛ إِذْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

« إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتَبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمٍ ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ : لَوْ غَيَّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ ! وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ ! وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ ! وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ ! وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِيبِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جُمْلَةِ الْبَشَرِ » <sup>(٣)</sup> .

أَقُولُ : وَرَاقُمُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، وَكَاتَبْتُ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ : لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْإِطَارِ ، وَلَا يَتَجَاوَزُ هَذَا الْمِقْدَارَ ، وَالرُّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَادِحِ الْخَلْقِ ...

فَلَا يَضِيرُ أَحَدًا مِنَّا خَطْوُهُ ، وَلَا يَنْقُصُهُ غَلَطُهُ ... وَإِنَّمَا الْخِصْيَصُ الَّتِي تُغْلِي شَأْنَ صَاحِبِهَا ، وَتُجَلِّهُ - لَا تُذِلُّهُ - هِيَ أَنَّهُ « إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ » <sup>(٤)</sup> ، مَا اسْتَغْظَمَ وَلَا اسْتَكْبَرَ ، وَلَا تَعَالَى

(١) (يُسْتَقَلُّ) الْخَطَأُ فِي التَّعْبِيرِ - عَلَى قَرَضِ التَّسْلِيمِ بِهِ - ، أَوْ السَّهْوُ فِي الْكَلِمَةِ - إِنْ وَقَعَ - ؛ لِئَدْعَى بِنَاءَ

قَوَاعِدَ عَلَيْهِ ، وَتَرْكِيبُ شُرُوطٍ مِنْهُ أَوْ إِلَيْهِ !!

شُجَاعٌ إِذَا مَا أُنْكَتْنَهِي قُرْصَةٌ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِي قُرْصَةٌ فَجَبَانٌ

(٢) وَهَذَا كُلُّهُ - عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ - مَا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فِي طَبْعَتِي الثَّانِيَةِ مِنْ « التَّحْذِيرِ » .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ...

(٣) « الْإِعْلَامُ بِأَعْلَامِ الْبَلَدِ الْحَرَامِ » (ص ٤٥٦) لِلنَّهْزَوَالِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٨٨ هـ) .

(٤) « سَلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ » (٢٢٧٦) لِشَيْخِنَا الْأَبْيَانِيِّ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - .



ولا تَجَبَّر .. مُتَذَنِّرًا بالتواضع ، مُتَجَنِّبًا بَطَرَ الْحَقِّ وَغَمَطَ النَّاسِ ... فَهَوِ الْقَاصِمَةَ ...

كَمْ جَاهِلٍ مُتَوَاضِعٍ	سَتَرَ التَّوَاضُعُ جَهْلَهُ
وَمُبَرِّزٍ فِي عِلْمِهِ	هَدَمَ التَّكَبُّرُ فَضْلَهُ
فَدَعَ التَّكَبُّرَ مَا حِينٍ	سَتْ وَلَا تُصَاحِبُ أَهْلَهُ
إِنَّ التَّكَبُّرَ لِلْفَتَى	عَيْبٌ يُقْبَحُ فِعْلُهُ

وَأَقُولُ بِصَوْتٍ عَالٍ ، وَبَصْرِيحٍ الْمَقَالَ :

« اللهُ وَحْدَهُ يَعْلَمُ أَنَّنِي مَا كَتَبْتُ الَّذِي كَتَبْتُ تَتَبُّعًا لِلْعَوْرَاتِ ، وَلَا تَفْكَهًا بِالسُّوءَاتِ ، وَلَا طَلَبًا لِلتَّنَزَالِ ، وَلَا حُبًّا فِي الْجِدَالِ ، وَلَا نُصْرَةً لِأَنْظُمَةِ الْبَاطِلِ ، وَلَا خِذْلَانًا لِلْقَائِمِينَ فِي وَجْهِ الصَّائِلِ ؛ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ شَبَابَ الْإِسْلَامِ فِي زَهْرَةِ عُمْرِهِ ، وَقُوَّةَ نَشَاطِهِ ، أَقْبَلَ عَلَى الْعِلْمِ ، وَرَبَّمَا ضَاقَتْ عَلَيْهِ دُبَاؤُهُ حَتَّى هَانَ عَلَيْهِ مَفَارِقَتُهَا - كَالنَّحْلَةِ تَرْحَلُ إِلَى الْمَكَانِ السَّحِيقِ ، لَتَرْجِعَ إِلَى خَلِيلَتِهَا بِالرَّحِيقِ - ، وَكَلَّمَا لَاحَتْ عَلَى مُحِيتَاهُ مَخَايِلُ النَّجَابَةِ مَدَّتْ إِلَيْهِ يَدًا عَجَلَى لَتَقَطَعَ عَنْهُ الطَّرِيقَ .

وَلَا بُدَّ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - مِنْ تَبْيَانِ مَنْهَجِ السَّلَفِ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهِ رِضَاهُ ، بِمَا لَا مَطْمَعَ فِي طَرِيقِ حِمَاهُ ، وَرَبْطِ الْأُمَّةِ بِعِلْمَائِهَا ، عِصْمَةِ هَا مِنْ أَنْ يَسُوقَهَا الرُّوْبِيضَةُ سَوَاقَ النَّعَاجِ إِلَى حَتْفِهَا » (١)

وإِنِّي لِأَعْلَمُ - مِنْذُ بَدَأْتُ التَّحْذِيرَ مِنَ الْحَزْبَيْنِ ، وَالتَّكْبَرِ عَلَى الْمُكْفَرِينَ ، وَالتَّنْفِيرِ عَنِ الْجَهْلَةِ الْمُتَعَالِمِينَ ، وَكَشَفِ أَحَابِيلِ الْحَمَاسِيِّينَ الْمُهَيِّجِينَ ، وَنَقْضِ شُبُهَاتِ الْمُتَطَوِّلِينَ عَلَى عُلَمَائِنَا السَّلَفِيِّينَ - وَالْمُسْتَرْتِينَ ، أَوِ الْمُتَرَسِّينَ ١ - أَنَّ أَوْلَئِكَ ( جَمِيعًا ) لَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ سَكُوتٌ ! وَلَا اسْتِسْلَامٌ !! وَلَا تَوَقُّفٌ !!! وَإِنَّمَا ( سَيَجْتَهِدُونَ ) غَايَةَ وَسُوءِهِمْ - وَبِكُلِّ مَا تَدْفَعُهُمْ إِلَيْهِ أَخْلَاقُهُمْ ، وَمَا يُنْمَلِيهِ عَلَيْهِمْ شَيْطَانُهُمْ - فِي الْإِنصَاقِ الْفَرِيِّ وَالتَّهْمِ ، وَتَتَبُّعِ الْعَثَرَاتِ وَالزَّلَاتِ ( بِتَهْمِ ) ، وَالْبِنَاءِ عَلَى

( ١ ) « مَذَارِكُ النَّظَرِ فِي السِّيَاسَةِ ؛ بَيْنَ تَطْبِيقَاتِ الشَّرْعِ وَانْفِعَالَاتِ الْحِمَاسَةِ » ( ص ٣٣٨ ) لِلْأَخِ الْفَاضِلِ

## بخطر التكفير كلمة ٩

ذلك قُصُورًا وعلائي<sup>(١)</sup> .. مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ (١) ﴿ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ..  
وهذا كُلُّهُ - قُلُّهُ وَجُلُّهُ - رَاجِعٌ إِلَى مُنْطَلَقٍ : « مَا جَاءَ أَحَدٌ بِمِثْلِ مَا جِئْتُ بِهِ [ أَيْ :  
النَّبِيُّ ﷺ ] إِلَّا عُودِي »<sup>(٢)</sup> ...

.. فَيَا نَفْسُ عُودِي !

وَرَحِمَ اللَّهُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْقَائِلَ - كَمَا فِي « الْعُقُودِ الدُّرَرِيَّةِ » ( ص ٢٦٥ ) - :  
« فَلَا أَحِبُّ أَنْ يُتَنَصَّرَ مِنْ أَحَدٍ بِسَبَبِ كَذِبِهِ عَلَيَّ ، أَوْ ظُلْمِهِ وَعَدْوَانِهِ ؛ فَإِنِّي قَدْ أَحَلَلْتُ كُلَّ  
مُسْلِمٍ ، وَأَنَا أَحِبُّ الْخَيْرَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأُرِيدُ بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنَ الْخَيْرِ مَا أَحَبُّهُ لِنَفْسِي ، وَالَّذِينَ  
كَذَبُوا وَظَلَمُوا فِي حِلٍّ مِنْ جِهَتِي » .

وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي « مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى » ( ٣ / ٢٦٦ ) :

« لَيْسَ غَرَضِي إِيْذَاءَ أَحَدٍ ، وَلَا الْإِنْتِقَامَ مِنْهُ ، وَلَا مُؤَاخَذَتَهُ ، وَأَنَا عَاقِبُ عَمَّنْ  
ظَلَمَنِي »<sup>(٣)</sup> .

وَأَقُولُ - بَعْدُ - لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ ؛ مُؤَالِفِينَ وَمُخَالَفِينَ :

« كُونُوا - كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - « .. عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا » ؛ تَزَمُّونَ عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ ،  
وَتَصْدُرُونَ عَنْ رَأْيٍ مُحَكَّمٍ وَاحِدٍ ؛ وَبِخَاصَّةٍ فِي الْقَضَايَا الْكَبِيرَةِ ، وَالْمَسَائِلِ الْعَظِيمَةِ - كَقَضَايَا  
الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ ... وَمَا يَتَّبِعُهَا - ؛ الَّتِي هِيَ - جَمِيعًا - أَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَضَايَا  
خِلَافِيَّةً ، أَوْ أَنْ تُصَيِّرَ آرَاءَ ذَاتِيَّةً شَخْصِيَّةً ...

وإِنَّمَا - هِيَ - نَهْجٌ مُسْتَبِينٌ ، وَطَرِيقٌ آمِنٌ ؛ لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ ، السَّالِكِينَ سَبِيلَ السَّلَفِ  
الصَّالِحِينَ ... »<sup>(٤)</sup> .

... وَاللَّهُ الْمُسَدِّدُ ..

( ١ ) فَكُلُّ مَا لَمْ يَفْهَمُوهُ (١) ، أَوْ يَفْجِزُونَ عَنْ اسْتِيعَابِهِ (١) ، أَوْ يُغَيِّرُهِمْ مَعْرِفَةَ الْوَجْهِ فِيهِ (١) فَإِنَّهُمْ يَسْتَمُونَهُ :  
كَذِبًا ، أَوْ تَدْلِيْسًا<sup>(١)</sup> ، أَوْ خِيَانَةً ، أَوْ عَدَمَ أَمَانَةٍ !

( ٢ ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ٧ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ١٧٧٣ ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ .

( ٣ ) وَيُمَثِّلُ هَذَا أَيْدِي ، وَيُنَحِّوْهُ أَخْلَاقِيَّةً أَتَمَّ كُلُّ .. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

( ٤ ) « حَتَّى لَا يَجْزَنَ الْمُحِبُّونَ وَلَا يَفْرَحَ الشَّامِتُونَ » ( ص ٧ ) لِأَسَاطِنَا مُحَمَّدٍ إِبْرَاهِيمَ شَقْرَةَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - .

( أ ) وَفِي مُقَدِّمَتِي الْجَدِيدَةِ عَلَى رِسَالَتِي « الْبَيْعَةِ » - الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ - ضَرْبُ أَمَثَلَةٍ عَدُوٍّ عَلَى صَانِعِيهِمْ !

## - أَكْمَةُ !! -

لم يكن لي من مُرادٍ أَوْ هَدَفٍ - عندَ جَمْعِي «التَحذِيرِ» - إِلَّا أَمْرٌ وَاحِدٌ ، وَقَصْدٌ وَاحِدٌ ؛  
هو مُحاولَةٌ أَنْ يَكُونَ لِي يَدٌ فِي تَحْيِيْبِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ - فِي سَائِرِ أَقْطَارِهَا وَبُلْدَانِهَا - مَزِيدًا مِنْ  
إِقْبَاعِ الْبَلَايَا ، وَحُصُولِ الرِّزَايَا ، وَهَذَرِ الدِّمَاءِ ، وَقَتْلِ الْأَبْرِيَاءِ ...

وَالْوَاقِعُ مَنْظُورٌ ، وَالْحَالُ مَعْلُومٌ ، وَالْقَلْبُ يَنْفَطِرُ - أَلْمَا وَأَسَى - عَلَى مَنْ يَسِيرُونَ بِأَنْفُسِهِمْ  
- وَيُجْرُونَ خَلْفَهُمْ غَيْرَهُمْ ! - إِلَى حَاقَةِ الْهَلاَكَةِ ؛ لِيَتَّعُوا فِيهَا ، وَيَهْرُوا فِي أَثَرِهَا ...

وَقَادِحُو هَذِهِ الْفِتَنِ - أَضْلًا - ، وَمُؤَرُّو زَنْدِهَا - آسَاسًا - هُمْ أَوْلُوكَ الْخُدَّاءِ  
- أَنْفُسُهُمْ - ؛ الَّذِينَ امْتَنَطَوْا صَهْوَةَ الْكَفْرِ ، لِتَكُونَ صُلْبَ دَعْوَتِهِمْ ، وَأَسَّ طَرِيقَتِهِمْ ؛ مِنْ غَيْرِ  
فَهْمٍ عَمِيقٍ ، وَلَا وَغْيٍ دَقِيقٍ ...

فَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ هَذَا ، أَوْ يَتَنَبَّهَ لَهُ ، أَوْ يَعْرِفُهُ - أَوْ فَهَمَهُ ، وَتَنَبَّهَ لَهُ ، وَعَرَفَهُ ؛ ثُمَّ حَوَّلَ الدَّفْعَ  
إِلَى مَسَارٍ آخَرَ ! - فَلْيَكُنْ هَذَا الْبَيَانُ لَهُ مُوقِفًا ، وَوَعِظًا ... حَتَّى لَا يَبْقَى عُذْرٌ ، وَلَا يَظَلَّ  
اسْتِمْسَاكًا ، أَوْ تَسْتَمِرَّ شُبُهَةٌ ... بَعِيدًا عَنْ حِسَابَاتِ الظُّهُورِ وَالشُّهُرَةِ ، وَنَائِيًا عَنْ تَعْظِيمِ النَّفْسِ  
وَتَفْخِيمِ الْ( أَنَا ) !!

إِنِّي لَمْ أَرِدْ مِنْ كِتَابِي - وَلَا مَشَائِخِي الْأَجَلَةَ الَّذِينَ جَمَعْتُ كَلِمَاتِهِمْ ؛ عَارِفًا أَقْدَارَهُمْ ، فَاهِمًا  
مَقَاصِدَهُمْ - إِلَّا أَنْ نَكُونَ جَمِيعًا - وَبِخَاصَّةِ غُنْصَرِ الشَّبَابِ - حَرِيصِينَ عَلَى التَّعَقُّلِ وَالْهُدُوءِ ،  
مُتَجَنِّبِينَ الْإِمَارَةَ وَالنَّهْيَ ، حَتَّى لَا تُشْعِلَ فِتْنَةٌ ، أَوْ نُزِيدَ ضِرَامًا ، أَوْ نُعْظِمَ أَوَارًا <sup>(١)</sup> . . . دُونَ أَنْ  
نُخْلِثَ بِدْعَةً ، أَوْ نَبْتَدِعَ مُخَدَّعَةً <sup>(٢)</sup> ...

( ١ ) مَعَ أَنَّ ذَوِي الْأَغْرَاضِ ( الصَّغِيرَةِ ) لَا يَهْتُمُونَ - فِي سَبِيلِ تَحَقُّقِ ( أَغْرَاضِهِمْ ) وَتَحْقِيقِهَا - بِهَا نَتِيجَةٌ  
( فَعَالِيَهُمْ ) مِنْ إِقْبَاعِ الْمَفَاسِدِ ( الْكَثِيرَةِ ) ، وَتَفْوِيتِ الْمَصَالِحِ ( الْكَبِيرَةِ ) ...

( ٢ ) فَمَنْ بَنَى بِدْعَةً ، وَأَظْهَرَهَا ، وَدَعَا لَهَا : فَإِنَّ مَا وَرَاءَهَا - مِمَّا لَمْ يَتَكَيَّفْ - أَشْنَعُ مِنْهَا ؛ قَالَ الْإِمَامُ  
الْبَرْبَهَارِيُّ فِي « شَرْحِ السُّنَنِ » ( ص ١٢٣ ) :

« وَإِذَا ظَهَرَ لَكَ مِنْ إِنْسَانٍ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ فَاحْذَرُهُ ؛ فَإِنَّ الَّذِي أَخْفَى عَنْكَ أَكْثَرُ مِمَّا أَظْهَرَ . »

وَيَقُولُ - أَيْضًا - كَمَا فِي « طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ » ( ٤٤ / ٢ ) ، وَ « الْمَنْهَجُ الْأَحَدُ » ( ٣٧ / ٢ ) - : « مِثْلُ أَصْحَابِ  
الْبِدْعِ مِثْلُ الْمُقَابِرِ ، يَدْفِنُونَ رُؤُوسَهُمْ وَأَبْدَانَهُمْ فِي التُّرَابِ ، وَيُخْرِجُونَ أَدْنَانَهُمْ ، فَإِذَا تَمَكَّنُوا لَدَغُوا ، وَكَذَلِكَ أَمَلُ  
الْبِدْعِ ؛ هُمْ مَخْفُونُونَ بَيْنَ النَّاسِ ، فَإِذَا تَمَكَّنُوا بَلَّغُوا مَا يَرِيدُونَ . »

وَكُلُّ (عَاقِلٍ) يَعْلَمُ - تَمَامًا - أَنَّ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ فِي غِنَى عَنِ الْمَوَاجَهَةِ الْعَجَلَى الَّتِي قَدْ (يَنْدَفِعُ) الْبَعْضُ نَجَاحَهَا ، أَوْ (يُدْفَعُونَ) نَحْوَهَا ، أَوْ (يَنْجَزُونَ) بِسِلَاسِلِهَا ... ..  
.. وَبَعْدَ هَذَا يَكُونُ التَّأَوُّهُ ، وَالتَّذَمُّ ، وَالْأَسْفُ ... .. وَلَكِنْ .. لَا تَحِينَ مَنَاصِي !!  
إِنَّ هَذِهِ لِأَمَانَةٍ أَضْعَفُهَا فِي عُتْقِ كُلِّ صَاحِبِ غَيْرَةٍ عَلَى الْأُمَّةِ ، وَكُلِّ مُرِيدِ خَيْرٍ لَهَا ، لِيُطْفِئَ - جَمِيعًا - نَائِرَةَ نَفْسٍ أَغْمَثَتْهَا الْحِمَاسَةُ الْفَارِغَةُ ؛ فَأَزَاحَتْهَا عَنِ الْجَادَةِ ، وَأَبْعَدَتْهَا عَنِ السَّبِيلِ ؛ وَلِتَكُونَ أَعْوَانًا مِنْ أَنْفُسِنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ؛ حِفْظًا لِنَيْضَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَرَحْمَةً لِحُوزَةِ الْإِسْلَامِ ؛ مُتَنَائِينَ عَنْ أَنْ نَكُونَ أَسْرَاءَ لِعَوَاطِفِنَا الَّتِي قَدْ تَحْتَجُّ بِنَا ذَاتَ الشَّهْلِ وَذَاتَ الْيَمِينِ ، لِنَقْدُوسَنَا - بَعْدُ - بِأَظْلَانِهَا ، وَتَنْطَحَنَا بِقُرُونِهَا ... ..

تَظَلُّ تَشِبُّ كَبِيرًا بَعْدَ كَبِيرٍ وَتَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشَّوَاطِرِ

.. وَإِنِّي لِأَخْشَى أَنْ يَسْتَدِيرَ الزَّمَانُ - أُخْرَى - فَيَكْرَهَ نَفْسَهُ - وَلَكِنْ عَلَى نَسَقٍ آخَرَ - ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ - تَأْدِييًا ، وَتَرْبِيَةً ، وَرَجْرًا - :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ .  
وَهَذَا السِّيَاقُ الْقُرْآنِيُّ وَالتَّحْدِيثُ الرَّبَّانِيُّ - ذَاتُهُ - اسْتِدَارَةٌ لِلزَّمَانِ قَبْلَهُ ؛ كَمَا قَالَ - عَزَّ شَأْنُهُ - تَنْبِيْهَا ، وَتَغْلِيًا - :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّهِمْ لَهُمْ إِنْهَآ لَنَا مَلَكًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاؤُنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴾ .

وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا : وَرَاءَ الْأَكْمَةِ مَا وَرَاءَهَا <sup>(١)</sup> !! ... فَلَطْفَكَ اللَّهُمَّ .

(١) وَاللَّهُ رُبُّنَا - سُبْحَانَهُ - يَقُولُ : ﴿ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ

اللَّهِ وَلَئِنْ جَاءَ نَصْرٌ مِنْ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَّلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ ﴾ .

## - الأئمة والعلماء -

إِنَّ مِمَّا يُمَيِّزُ بِهِ الْمَنْهَجُ السَّلَفِيُّ - الْوَاضِحُ الصَّرِيحُ ، الظَّاهِرُ الْأَصِيلُ - عَنِ الْمَنَاهِجِ الْأُخْرَى - وَافِدَةٌ وَحَادِثَةٌ - وَجُودَ صِلَةٍ مُتَجَانِسَةٍ مُتَوَافِقَةٍ بَيْنَ الدُّعَاةِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ ؛ مِنْ جِهَةٍ ، وَبَيْنَ عُلَمَائِهِمُ الْكِبَارِ وَمَشَائِخِهِمُ الْأَجَلَّةِ وَأَثَمَتِهِمُ الْفُهْمَاءِ ؛ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ... فَالْغَايَةُ وَاحِدَةٌ ، وَالْهَدَفُ وَاحِدٌ ، وَالسَّبِيلُ وَاحِدٌ ، وَالْمَنْهَجُ وَاحِدٌ ..

فَهُمْ يَتَوَاصَلُونَ بِالْعِلْمِ ، وَيَتَأَلَّفُونَ بِالْحِلْمِ ، وَيَتَوَاصَوْنَ بِالْحَقِّ وَالصَّبْرِ ، شِعَارُهُمْ : « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يُجَلِّ كَبِيرَنَا ، وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا ، وَيَعْرِفَ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ » <sup>(١)</sup> ، وَدِثَارُهُمْ : « الْبَرَكَةُ مَعَ أَكَابِرِكُمْ » <sup>(٢)</sup> :

يُشَاوِرُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ تَجَرِبَةٍ ، وَذَوُو نَظَرٍ ذِي أَثَرٍ ...

وَيَمْدَحُونَهُمْ ؛ لِأَنَّ مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ ، لَا نِفَاقًا أَوْ تَسْتُرًا ..

وَيُطَرِّفُونَهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ دَلَالٌ عَلَى الْهُدَى ، لَا إِظْهَارًا لِخِلَافِ الْبُاطِنِ ..

وَيَنْشُرُونَ عِلْمَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ ؛ لَا تَسْلُفًا ، وَلَا تَمَضُّلًا ..

هَمُّ مَعَهُمْ عَلَى تَنْجِيسِ مُسْتَقِيمِ وَصْرَاطِ قَوْمِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤَافِقُونَهُمْ إِذَا مَالُوا نَحْوَهُمْ ، وَيُخَالِفُونَهُمْ إِذَا كَانُوا عَلَيْهِمْ ؛ بِدَافِعِ الْهُوَى الشَّخْصِيَّةِ ، وَالرَّأْيِ الذَّاتِيِّ ، دُونَ مُطَابَقَةِ أُصُولِ الشَّرِيعَةِ ، أَوْ مُوَافَقَةِ قَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْمَصْلَحَةِ عَلَى الْمَفْسَدَةِ ..

وَمِمَّا قَلَّتْ فِي « التَّحْذِيرِ » ( ص ٣٢ ) - وَأَعِيدَتْ - هُنَا - لِلتَّأْكِيدِ وَالتَّقْرِيرِ :

« إِنَّ الْحَقَّ بِأَبْهَى صُورِهِ ، وَأَجْلَى مَظَاهِرِهِ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَاؤُهُمُ - الَّذِينَ هُمْ عُدُولُ الْأُمَّةِ ، وَأَمْنَاءُ الشَّرِيعَةِ - وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ طَرِيقِهِمْ » <sup>(٣)</sup> ؛ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ ، وَكَرِّ الدُّهُورِ .

نُجُومُ سَاءٍ كُلَّمَا غَارَ كَوَكَبٌ      بَدَأَ كَوَكَبٌ تَأْوِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ

( ١ ) « صحيح التَّزْجِيبِ » ( ٩٦ ) .

( ٢ ) « السَّلْسَلَةُ الصَّحِيحَةُ » ( ١٧٧٨ ) .

( ٣ ) « الشَّرِيعَةُ » ( ص ١٤ ) لِلْأَلْجَزِيِّ .

أما ما يَهافتُ عليه « سفهاء الأحلام حُدثاء الأسنان » <sup>(١)</sup> - بعيداً عن نهج العلماء ،  
وخلافاً لسييل الكبراء - : فهو الباطلُ بأشنع صُورِهِ ، والضلالُ بأسوأ مظاهِرِهِ ۱۱  
فالحقُّ الحقيقُ بالقَبُولِ هو : « مُجَانِبَةُ كُلِّ مَذْهَبٍ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ » <sup>(٢)</sup> ؛ فهم  
القومُ لَا يَشْقَى جَلِيسُهُمْ ... » .

والكِبَارُ هُمُ الْكِبَارُ ...

أقولُ : وَإِذْ قَدْ قَرَّتْ عَيُونُ - مَنْ قَرَّتْ عَيُونُهُ - كَذَا ۱ - بكلامِ أُنَمِّتِنَا وَعُلَمَائِنَا ، جَاعِلًا  
الإشْكَالَ - قَطَطُ - في تعلِيقَاتٍ - لَا تَعْقِبَاتٍ ۱ - على كلامِهِمْ ؛ فَهَلْ ( يَسْتَطِيعُ ) <sup>(٣)</sup> قَرِيرُ الْعَيْنِ  
هَذَا - أَوْ ذَاكَ - أَنْ يُعْلِنَ رَأْيَهُ - بصراحةٍ ووضوحٍ - في فتوى لِأُسْتَاذِنَا الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ نَاصِرِ  
الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - وهو كَبِيرٌ مِنَ الْكِبَرَاءِ - يَجِبُ فِيهَا عَلَى سَوَالِ مَنْ سَأَلَهُ : « هَلْ يُعَدُّ  
تَطْبِيقُ أَنْظِمَةِ الْكُفْرِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ - في بلادِ الْمُسْلِمِينَ - كُفْرًا بَوَاحًا ؟ » ۱ ؟

فَأَجَابَ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - قَائِلًا :

« هَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِالْكَفْرِ الْبَوَاحِ الصَّرِيحِ ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَمَلِ فَقَطُ ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ  
الَّتِي تَقْتَرِنُ بِالْعَمَلِ ، وَإِلَّا كَانَ كُلُّ مُرْتَكِبٍ لِمُخَالَفَةِ شَرْعِيَّةٍ كَافِرًا كُفْرًا بَوَاحًا ؛ كَالَّذِي يَأْكُلُ الرِّبَا  
وَيَتَعَامَلُ بِالرِّبَا ، فَهُوَ قَدْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بِلَا شَكٍّ ، فَلِمَاذَا لَا يَرِدُ السُّؤَالُ التَّقْلِيدِيُّ - هَذَا - حَوْلَ  
مَنْ يَأْكُلُ الرِّبَا ؛ مِثْلَ مَدِيرِ بَنْكٍ ، أَوْ مُوظَّفٍ فِي بَنْكٍ ، هَلْ هَذَا يَكْفُرُ ؟ ۱

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَكْلِ الرِّبَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْكَبَائِرِ - صَغِيرِهَا وَجَلِيلِهَا - ...

وَالْفَرْقُ الْحَقِيقِيُّ يَكْمُنُ بَيْنَ مُرْتَكِبِيهَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ كَفَرُوا كَفْرًا بَوَاحًا - أَيْ : كُفْرَ  
رَدَّةٍ - ، أَوْ لَمْ يَكْفُرُوا كُفْرَ رَدَّةٍ ؛ فَإِذَا تَمَيَّزَ أَحَدُهُمْ بِشَيْءٍ وَقَرَّ فِي نَفْسِهِ ، وَاسْتَقَرَّ فِي قَلْبِهِ : تَمَيَّزَ

( ١ ) هَذَا وَضَفَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْخَوَارِجِ ؛ فِيهَا رَوَاهُ الْإِمَامَانِ الْبُخَارِيُّ ( ٣٦١١ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ١٠٦٦ ) عَنْ عَلِيٍّ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

( ٢ ) « الشَّرِيعَةُ » ( ص ١٤ ) لِلْأَجْرِيِّ .

( ٣ ) فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ - وَلَا أَطْلَقَهُ فاعِلًا ۱ - وَأَرَجُو أَنْ يَفْعَلَ ۱ - ، فَيَحَقُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ :

مَيَّزْتُ بَيْنَ جَمَالِهَا وَفِعَالِهَا فَإِذَا الْمَلَاةُ بِالْقَبَاحَةِ لَا تَقِي

حَلَفْتُ لَنَا أَنْ لَا تَخُونَ عَهْدَنَا فَكَيْفَ حَلَفْتُ لَنَا أَنْ لَا تَقِي

بذلك عن غيره من أولئك المشاركين له في المعصية للرب تبارك وتعالى ، وهذا هو الاعتقاد ، فمن استحلّ الربا قلباً وقالبا فهو كافر مرتد عن دينه ، وقس على ذلك كل المعاصي ؛ ومنها المعصية التي وردت في السؤال - وهي : الحكم بغير ما أنزل الله - ؛ فمن كان يحكم بغير ما أنزل الله - ليس فقط من الحكام الرؤوس - بل والذين أيضاً تحت أيديهم من القضاة والموظفين ؛ كمدير البنك ومن دونهم - فكلهم يشتركون في ارتكاب إثم الربا ، لكن ؛ هل يكفرون ؟ الجواب : من استحلّ فعله بقلبه <sup>(١)</sup> فهو كافر ، كذلك نقول في رئيس الدولة الذي يحكم بالقوانين الوضعية - ومن دونه ممن ينفذها - كل ذلك إثم ومخالفة صريحة للشرع ، لكن هل هو كفر بواح وصريح ، الجواب - مرة أخرى - : كل من استحل من هؤلاء الأفراد - الرئيس إلى أصغر مرءوس - هذا الحكم بغير ما أنزل الله : فهو المرتد عن دينه <sup>(٢)</sup> .

ولأستاذنا الوالد الشيخ محمد شقرة كلمة راقية في الموضوع نفسه - وهو من أفاضل مشايخنا - حقاً - في رسالته « مسائل عقديّة ظلّت زماناً خفيّة » ( ص ٧٧ - ٨٠ ) يقول فيها : « ومن أصرح النصوصي ، وأشدّها ، وأخوفها بما نطقت وصرحت به ؛ من الكفر ، والظلم ، والفسق ، آيات سورة المائدة [ ومن لم يحكم بما أنزل الله ... ] التي تمارى فيها السابقون واللاحقون بباطل وحق ، وبعلم وجهل ، وباستكبار وتواضع ، ولا زال التماري فيها دائرة رحاه ، حتّى لكان الأيدي عجزت وكلّت عن الإمساك بعضها .

وكل آية منها خُيِّمت بوصف لم يحسن عند من يقفون عند ظواهر النصوصي إلا أن يحكموا بها حكمت به تلكم الظواهر ، وهذا عندهم ينسحب على ما جاء منها في الكتاب والسنة ، ولم يفرقوا - كما أسلفنا - بين المسميات الشرعيّة وبين المسميات التي ظلّت دلالة الألفاظ العربيّة قاصرة عليها وحدها ، ولو كان منهم نصف علميّة ، وجسّ يهدي إلى الحق والصواب - بما استحفظوا من معاني دلّت عليها الكلمات العربيّة - لما تردّدوا في الوقوف عند ما قال في هذه الآيات الجليلات المحكمات : شيخ المفسرين ، وإمام المتأولين ، الإمام أبو جعفر الطبري ، وكفّوا أنفسهم خطيئات الجهل ، والقول بشنيع التأويل ، ورضوا بما لا يكون الحق إلا به .

( ١ ) وانظر ما سيأتي ( ص ٤٢ - ٤٣ ) في بيان ضابط الاستحلال .

( ٢ ) « مجموع فتاوى الألباني » ( ١٥٤١ - قسم العقيدة : رقم ١١ - الأضل ) .

فماذا قال ؟

قال - رحمه الله تعالى - :

« آياتُ المائدةِ الثلاث - ليس في أهل الإسلام منها شيء ، ذلكم أن اسم الإشارة في قوله : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ﴿ الْفَاسِقُونَ ﴾ يشير إلى الذين أنكروا وجحدوا ما في التوراة ، فوصفهم الله بالحال التي هم عليها ، يؤيده قوله - تعالى - : ﴿ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ... ﴾ الآيات ، ثم لم يقبلوا حكم الله ، فكفروا بالكتاب كله ، المنزّل على رسوله .

ثم إن هذه الآيات نزلت حين سأل النبي ﷺ ابني صوريا عن آية الرّجم ؟ فأكرهاها ، ففضحها عبد الله بن سلام ، وعرف النبي ﷺ بها <sup>(١)</sup> .

ومعلوم أن العبرة ليس بخصوص السبب ، بل بعموم اللفظ - وهذه قاعدة معلومة - ؛ فكل من صنع صنيع هذين اليهوديين ، فهو مثلها <sup>(٢)</sup> ، أخذ نفسه بمؤثمة ، لا تُدرك لها غاية ، ولا يُعرف لشرها نهاية ، ولا تَضَعُ رأس صاحبها إلا على حفير جهنم ، وهذا ما قاله ابن مسعود - رضي الله عنه - في هذه الآيات الثلاث : « هي عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والنصارى ، معتقداً ذلك ومُستحلّه » .

ويزيد هذا توضيحاً وبياناً قول ابن عباس رضي الله عنهما : « كفرٌ دون كفرٍ ، وفسقٌ دون فسقٍ ، وظلمٌ دون ظلمٍ » .

ويجري على نسق الصحابة في هذا الفهم الدقيق التابعون ؛ وعلى رأسهم التابعي الكبير طاوس - رحمه الله تعالى - ، فيقول : « ليس بكفرٍ ينقل عن الملة ؛ لكنه كفرٌ دون كفرٍ » . نخلص من هذا إلى أن الحكم على أمراء هذه الأمة ، هو الحكم نفسه على أمراء غيرها <sup>(٣)</sup> ، وأن الفريقين يستويان في الكفر بالتركّان والجحود ، على نحو ما كان من هؤلاء الأجبّار ، الذين جحدوا ما أنزل الله في التوراة والإنجيل والقرآن .

أما غير الجاحدين من أمراء هذه الأمة فهم على ما ذكرنا من مثل معنى قوله - عليه

( ١ ) لم أخرج الأحاديث الواردة في نُقول مَنْ نقلت عنهم ، مكتفياً بشرط الصحة والقبول - عندي - .

وأما الأحاديث التي أوردتها - أنا - فقد عزوتها إلى كتب شيخنا وتخارجيه - حسب - للاختصار .

( ٢ ) قارن ما سيأتي ( ص ٧٥ - ٧٧ ) من كلام الإمام ابن كثير .



السلام - : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » ، فكفرهم كفرٌ معصية ، لا كفرٌ مخرجٌ من الملة ، كما ذهب إليه ابنُ عباسٍ وغيرُهُ - رضوانُ الله عليهم جميعًا - .

ولا أخسبني بحاجة إلى القول : إنَّ الصحابة - رضوانُ الله عليهم - أشدَّ حرصًا من سائرِ قرونِ هذه الأمة على دينهم ، وأنهم - وقد تلقوا الوحيَ غضًا عن رسولِ الله ﷺ - أعلمُ بما يقولون مئًا ، وأقومُ على الصراطِ الذي عنه جِذنا ، وألزُمُ للمحجَّةِ التي ما فُتشنا نشردُ عنها ، وهم - رضوانُ الله عليهم - الأسوةُ الماثلةُ في عينِ التاريخ ، والقُدوةُ الوضيئةُ التي وضعتها الله قياسًا لأهلِ القرونِ ، والعلامةُ الفارقةُ على مشارفِ الزَّمنِ ؛ يُفَرِّقُ بها بينَ الحقِّ وبينِ الباطلِ ، وبينَ الصوابِ وبينِ الخطأ ، وبينَ الاستقامةِ وبينَ العوجِ .

بيدَ أنَّ رُكُونَ الأُمراءِ المسلمين الذين لم يُتَكروا ولم يَجهَدوا ، إلى أنهم - وإنَّ عُدْبوا وطالَ أمدُ عذابهم - ناجونَ من النارِ ، وخارجونَ منها : لا يُغْفِيهم من شرٍّ ما صنعوا ، وسوء ما قدَّمَت أيديهم .

وعذابهم إنَّما يكونُ بأوزارِهِم ، وأوزارِ أخرى مَعَ أوزارِهِم ، تُحْمَلوها وهم مختارون ؛ وقد يُخَفَّفُ عنهم العذابُ بأوزارِهِم هذه ، إنَّ تُحْمَلوها وَهُمْ لها كارهُون ، إذ الإكراهُ إمَّا أن يكونَ عامًّا لا يندُ عنه فردٌ من خاصَّةِ الأُمّةِ ولا من عائِتها ، وإمَّا أن يكونَ خاصًّا ، يُعَذَّرُ به مَنْ يَقَعُ عليه وحده دونَ سائرِ النَّاسِ <sup>(١)</sup> .

قلتُ : فهل ثَمَّتَ فَرْقٌ بينَ كلامِ العُلَماءِ الكبارِ <sup>(٢)</sup> ، وكلامِ أبنائِهِم مِن طُلَّابِ العلمِ ؛ الذينَ يَتَمَسَّكونَ بِعَزَازِهِم ، ولا يُخَالِفونَ حُكْمَهُم ، ولا يُناقِضونَ قوْلَهُمْ .. لأنَّهم أعلمُ ، وأتقى ، وأبعدُ عن الهوى ، وأدنى إلى الحقِّ ...

فادَّعاءُ المُغَايِرَةِ بينَ قولِهِ هؤُلاءِ ، وكلامِ أولئكَ : نَضَبٌ لَخلافٍ مزعوم ، ووَضْعٌ لحكمٍ موهوم مخروم ...

وَيُقَالُ لِلْمُدَّعِي :

نَزَلُوا بِمَكَّةَ فِي قَبَائِلِ هَاشِمٍ وَنَزَلَتْ بِالْبَطْحَاءِ أَبَعَدَ مَنْزِلِ

وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ ...

(١) وانظر كتابه - حفظه الله - « مجتمعتنا المعاصر بين الإيمان الحائر والتكفير الجائر » (ص ٢٩ - ٣٤ - المطبوع سنة ١٤١١هـ) ؛ فقيه مزيدٌ فائدة .

(٢) وانظر ما سبقني (ص ٤٢ و ٥٧-٥٩) من كلام الشيخ ابن باز ، و(ص ٦١-٦٣) من كلام الشيخ ابن عُثيمين .

## - الخوارج -

ليس الخوارجُ - فقط - هم الذين كفّروا بالكبيرة ، وخَرَجُوا على الحاكم المسلم - وإن كان هذا هو أصلهم الأول - ، بل « يشملُ اسمُ الخوارجِ كُلَّ مَنْ أَخَذَ بأصولهم ، وسَلَكَ سبيلهم ؛ كجماعاتِ التكفيرِ والهجرة في هذا العصرِ ، ونحوهم » <sup>(١)</sup> « يَمُنُّ تأثر بهم ، أو اغترَّ بشيء من شَقَائِهِمْ ... »

ولكن كان سؤالٌ ما - فيه أدنى شيء - وُجِّهَ إلى أُمِّ المؤمنين عائشة - رضي الله تعالى عنها - : بجعلها تشكُّ في السائلة أنها من الخوارج ! فكيف بمن يكونُ دأبه اللّهَجُ بالكُفارِهم ، وتزديدُ قلائيمهم ؟!

ففي « الصحيحين » عن مُعَاذَةَ ، أنها سألت عائشة - رضي الله عنها - : ما بالُ الحائِضِ تَقْضِي الصومَ ، ولا تَقْضِي الصلاةَ ؟  
فقلت عائشةُ : أحروريةٌ أنتِ ؟  
قالت : لستُ بحروريةٍ ، ولكني أسألُ !

فقلت : كان يُصَيِّبُنَا ذلك معَ رسولِ الله ﷺ ، فتؤمُّرُ بقضاءِ الصومِ ، ولا تؤمُّرُ بقضاءِ الصلاةِ .

قال العلامةُ المحدثُ الشيخُ أحمدُ شاكر - رحمه الله تعالى <sup>(٢)</sup> - في تعليقه على « سنن الترمذي » ( ١ / ٢٣٥ ) :

« وأُمِّرُ الحائِضُ بقضاءِ الصومِ ، وتَرَكُ أمرُها بقضاءِ الصلاةِ : إنما هو تَعَبُّدٌ صِرْفٌ ، لا يُتَوَقَّفُ على معرفةِ حِكْمَتِهِ ؛ فَإِنْ أَذَرْنَاها فذاك ، وإِلَّا فالأمرُ على العَيْنِ والرَّاسِ ، وكذلك الشأنُ في جميعِ أمورِ الشريعةِ ، لا كما يفعلُ الخوارجُ ، ولا كما يفعلُ كثيرٌ من أهلِ هذا العصرِ :

( ١ ) « الخوارج : أولُ الفِرَقِ في تاريخ الإسلام » ( ص ٢٨ ) للأخ الدكتور ناصر العقل - وفقه الله - .

( ٢ ) انظر ترجمتي للشيخ العلامة أحمد شاكر - رحمه الله - بتوشع في مقدمة تحقيقي على « الباعث الحثيث »

( ١ / ٢٧ - ٣٧ ) ؛ ففيها بيانُ بعضِ فضائلِهِ ، وذِكْرُ شيءٍ من مآثرِهِ ، وانظر ما سيأتي - بَعْدُ - ( ص ٩٩ ) .

يُرِيدُونَ أَنْ يُحْكَمُوا عَقُولَهُمْ فِي كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤْنِ الدِّينِ ؛ فَمَا قَبِلْتُهُ قَبْلُوه ، وَمَا عَجَزْتَ عَنْ فَهْمِهِ  
وإِدْرَاكِهِ أَنْكَرُوهُ وَأَعْرَضُوا عَنْهُ ، وشاعت هذه الآراء المُنْكَرَةُ بَيْنَ النَّاسِ - وَخَاصَّةً الْمُتَعَلِّمِينَ  
منهم - ، حَتَّى لَيْكَادُ أَكْثَرُهُمْ يُعْرِضُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، وَيُنْكَرُ أَكْثَرَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فِي  
الْمَعَامَلَاتِ ؛ اتِّبَاعًا لِلْهَوَى ! وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَذَا هُوَ مَا يُسَمُّوهُ رُوحَ الشَّرِيعِ ! أَوْ حِكْمَةَ الشَّرِيعِ !  
وإنَّه لَيُخْشَى عَلَى مَنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبَ الرَّدِيءَ أَنْ يُخْرِجَ بِهِ مِنْ سَاحَةِ الْإِسْلَامِ الْمَنِيرَةِ إِلَى ظُلَامِ  
الْكُفْرِ وَالرَّمَدَةِ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ، وَنَسْأَلُهُ أَنْ يَعِصَمَنَا بِاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِهْتِدَاءِ  
بِهَدْيِهِمَا .

أقولُ : فلا يُقَالُ : إِمَّا خَارِجِيٌّ ، وَإِلَّا فَلَا !! بل إِنَّ هُنَاكَ بَعْضًا مِنْ « الظَّوَاهِرِ ،  
وَالسَّيِّئَاتِ ، وَالتَّنَزُّعَاتِ ؛ الَّتِي تُشَبِّهُ سِيَاتِ الْخَوَارِجِ وَنَزَعَاتِهِمْ ، أَوْ هِيَ مِنْهَا أحيانًا ...  
وهذه السَّيِّئَاتُ وَالتَّنَزُّعَاتُ - مَعَ الْأَسْفِ - بدأت تتجلى بَيْنَ طَوَائِفَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ  
اليَوْمَ ، وبِأَشْكَالٍ وَمَظَاهِرٍ مُخْتَلِفَةٍ ، مِنْ : جَمَاعَاتٍ ، وَأَفْرَادٍ ، وَدَعَوَاتٍ ، وَحَرَكَاتٍ ،  
وَأَتِّجَاهَاتٍ ، وَشُعَارَاتٍ ، وَمَنَاهِجٍ ، وَأَسَالِيبٍ ، وَمَوَاقِفَ ، وَتَصَرُّفَاتٍ ، وَنَزَعَاتٍ فَرْدِيَّةٍ  
وَجَمَاعِيَّةٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ تُنْذِرُ بِخَطَرٍ ، وَتُنَبِّئُ عَنْ بَدَايَاتِ ظُهُورِ الْبُذُورِ الْعَقْدِيَّةِ ،  
وَالْفِكْرِيَّةِ ، وَالسُّلُوكِيَّةِ لِلْخَوَارِجِ .

وَمَا يَزِيدُ الْأَمْرَ خَطُورَةً ؛ أَنَّ بَعْضَهَا بَدَأَ يَنْشَأُ فِي ثَنَائِهَا الدَّعَوَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ الْمَعَاصِرَةَ ،  
كَالتَكْفِيرِ وَالْهَجْرَةِ ، وَالتَّوَقُّفِ وَالتَّبَيُّنِ - وَنَحْوِهَا - ؛ مِمَّا جَعَلَ هَذِهِ التَّنَزُّعَاتِ تُشَكِّلُ خَطَرًا وَحَرَجًا  
يَسْتَدْعِي ضَرُورَةَ النَّصِيحِ ، وَالْعِلَاجِ الْعَاجِلِ مِنْ قِبَلِ الْعُلَمَاءِ وَطُلَّابِ الْعِلْمِ ، قَبْلَ أَنْ تَعُمَّ  
الْبُلُوى ، وَتُصْبِحَ ذَرِيعةً لِلْفِتَنِ وَمُسْقَرِيهَا ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا  
مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (١) .

وَيُلْحَقُ بِهَؤُلَاءِ : « مَنْ ظَهَرَتْ فِيهِ سِمَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ سِيَاتِ الْخَوَارِجِ وَخِصَالِهِمْ ؛ مِنْ  
عَقِيدَةٍ ، أَوْ حُكْمٍ ، أَوْ مَوْقِفٍ ، أَوْ مَنَهِجٍ ، أَوْ شُعَارٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، بِحَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّرِ الشُّرُوطُ  
الَّتِي تَجْعَلُ الْبَاحِثَ يَتَقَدَّمُ مِنَ الْخَوَارِجِ الْخَالِصَةِ ؛ كَأَهْلِ التَّوَقُّفِ وَالتَّبَيُّنِ ، وَبَعْضِ التَّنَزُّعَاتِ  
وَالظَّوَاهِرِ الْمُشَابِهَةِ .

وتنتشر هذه الظواهرُ بشكل أكبر بين فئتين :

والثانية : أصنافٌ مِنَ الْمُتَّقِينَ والدعاةِ من ذوي التدبُّرِ والعِيرةِ - مع قَلَّةِ الفقهِ الشرعي\* - ، بخَاصَّةِ ذوي التَخَصُّصَاتِ العِلْمِيَّةِ والأَدَبِيَّةِ ( غير الشرعيَّةِ ) الذين صارَ منهم من يَتَصَدَّرُ للدعوة « (٢) .

« ١ - تصدّرُ حَدَثاءُ الأسنانِ ، وسفهاءُ الأحلام - أحيانًا - لأُمُورِ الدعوةِ إلى الله ، والأمرِ بالمعروفِ ، والنهي عن المنكرِ ؛ بلا علم ، ولا فقه ، ولا تجربة ، ولا رجوعٍ إلى العلماءِ وأهلِ الفقه والتجربة .

٣ - شُبُوحُ ظَاهِرَةِ التَّكْفِيرِ وَالتَّبْدِيعِ ؛ بِلَا ضَوَابِطَ شَرْعِيَّةٍ ، وَلَا فِتْنَةٍ ، وَلَا تَنْبِئَتْ ، بِمَا فِي ذَلِكَ الْأَحْكَامُ عَلَى الْأَشْخَاصِ وَالْجَمَاعَاتِ وَالْهَيْئَاتِ وَالْأَنْظُمَةِ وَغَيْرِهَا ، وَالتَّكْفِيرُ بِاللَّوْازِمِ .

( ١ ) فالْحَفِيَّةُ من ( الأنعام ) بالخوارج خشبة قائمة على زلزلة الفكر ، واضطراب النهج . . .

ولكن ؛ ما بال الذي يخشى هذا ( الانعام ) ويحاذر منه : يُسارع - بلا خَشيَةٍ - في اتهام مخالفته بالإنجاء المصري ، والعقد البذعي<sup>١٩</sup> ؟

(٢) « المرجع السابق » (ص ١٢١ - ١٢٢) .

(٣) وهي ملخصة - جميعها - من « المرجع السابق » (ص ١٤٦ - ١٥٠).

وأغلب ما يحدث بين أبناء الأمة الآن من نزاعاتٍ وخُصوماتٍ هو من هذا الباب ...  
 ٥ - الحكم على القلوب ، وأتهام النيات ، وتصيّد الرّزّلات ، وعَمَطُ المُخالفين حقّهم ، أو  
 جَحْدُ الحقّ الذي معهم .

٦ - كثرة الخُصومات والجَدَلِ والمراء في الدين ، مع قَلّة العمل الإيجابي المُثْمِر <sup>(١)</sup> ، مع  
 التعالم والتعالي والغرور ، واحتقار الآخرين من العلماء ومَن دونهم .

٧ - الخطأ والجهل في منهج الاستدلال ، ومنه الاستدلال بالتّصوص على غير ما تدلّ  
 عليه ، وعلى غير قواعدٍ شرعيّة ، وإنزال التّصوص على غير ما تدلّ عليه ، والجهل بفهم السلف  
 وتفسيرهم للأدلة ، وعدم مُراعاة قواعد الاستدلال ؛ من حيث : العموم والخصوص ،  
 أو الإطلاق والتقييد ، والنسخ ، ونحو ذلك ، وعدم اعتبار قواعد المصالح والمفاسد ... ونحو  
 ذلك .

٨ - الجهل بالعلوم الشرعيّة ، وقَلّة الفقه في الدين ، والتقصير في طلب العلم الشرعي .

٩ - أخذ العلم الشرعي على غير أصوله الشرعيّة ، وبغير نهج سليم .

١٠ - أخذ العلم عن غير العلماء ، وتلقّيه عن الصّغار والمتفكّين والمفكرين ، الذين هم في  
 العلم الشرعي من فصيلة العوام .

١١ - سوء الأدب مع العلماء والمشايع وطُلاب العلم الشرعي ، ويتمثل ذلك : بلغمهم  
 واستنقاصهم أحياناً ، وبإشاعة ما يُسيء إليهم ، ويثَقُصُ اعتبارهم عند الآخرين ، ويشحن  
 قلوب النَّاس والشباب والعوام عليهم ، والجراة على الطعن فيهم والتشهير بهم .

(١) قال الإمام ابن حزم الأندلسي في « الفِصَل » ( ٥ / ٩٨ ) :

« فاعلموا - رحمكم الله - أنّ جميع فرق الضلالة لم يُجِر الله تعالى قط على أيديهم خيراً ، ولا قَتَحَ من بلاد الكفر  
 قرية ، ولا رفع للإسلام راية ، وما زالوا يسمعون في قلب نظام المسلمين ، ويفرقون كلمة المؤمنين ، ويسلّون السيف على  
 أهل الدين ، ويسعون في الأرض مفسدين » .

ورحم الله من قاله :

وَمُتَشَتِّتِ الْعَزَمَاتِ يَنْفُو عُمَرُهُ حَيْرَانٌ لَا ظَمَرٌ وَلَا إِخْفَاقُ

## بَحْطَرُ التَّكْفِيرِ الخَوَارِجُ ٢١

١٢ - سوءُ الأدبِ والجفاء - تديُّنا - مع مَنْ يَحِبُّ أو يَنْبَغِي احترامُهُم وتوقيرُهُم ؛ كالوالدين ، والإخوة ، وكبارِ السنِّ ، والمُعَلِّمين ، والجيران ، والزملاء ، وأهلِ الاعتبارِ من الأمراءِ والوُلاةِ وذوي الهيئاتِ والمسؤولين .

١٣ - سرعةُ الاستجابةِ للفتَنِ ، والتصرُّفاتُ الغوغائيةُ ، والجمهريةُ ، والتداعي عند كلِّ صيحةٍ ؛ دونَ الرُّجوعِ لأهلِ العلمِ والحلمِ والفقهِ والرأي ، إلَّا مَنْ يُوافِقُ هواهم .

١٤ - استباحةُ البدعِ والوسائلِ المريبةِ في سبيلِ تحقيقِ الهدفِ .

١٥ - الولاءُ والبراءُ على الأهواءِ والرَّغَباتِ ، وما يُوافِقُ المواقفَ <sup>(١)</sup> ، لا على الدليلِ والسَّنةِ .

١٦ - الخوضُ في المسائلِ الكبرى ، والقضايا الخطيرةُ ، ومصالحِ الأُمّةِ العظمى التي لا يَبْتَ فيها إلا العلماءُ المعترفون ، والرَّاسخون ، وأهلُ الحلِّ والعقدِ في الأُمّةِ ، مثلُ تكفيرِ الأعيانِ والهيئاتِ ، والخوضِ في البيعةِ والمُخْرُوجِ ، ونحو ذلك .

١٧ - غَرْسُ الغُلِّ ، وشَحْنُ قلوبِ الناسِ على المُخالفين ، ومن ذلك شَحْنُ قلوبِ الصُّغارِ والنساءِ والعوامِ والغوغاءِ الذينَ ليسَ لهم حلٌّ ولا عقدٌ ؛ مما يُفْسِدُ ذاتَ البَيْنِ ، ويفتحُ بابَ الغوغائيةِ والفتَنِ التي تُفْسِدُ الدينَ ، وتُهْلِكُ الحَزْزَ والنسلَ .

١٨ - إهمالُ جانبِ المناصحةِ لولاةِ الأمورِ ، والتَّخْذِيلُ عن ذلك ، وتخطئةُ من يفعلُهُ .

١٩ - إدمانُ الكلامِ والثَّرتةِ في ما لا شأنَ للعامةِ فيه من السياسةِ والمظالمِ والأثَرَةِ ، ونحو ذلك ممَّا أمَرَ الرسولُ ﷺ بالصبرِ عليه ، وممَّا لا يُمكنُ معالجَتُهُ إلَّا مع ذوي الشأنِ وأهلِ الحلِّ والعقدِ في الأُمّةِ من العُلَماءِ والولاةِ ، وأهلِ الرأيِ والمشورةِ .

٢٠ - استحلالُ الغيبةِ باسمِ (مَضْلَحَةِ الدعوةِ) ، أو الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ ، ومن أعظمِ ذلك غيبةُ العُلَماءِ والولاةِ ، أو المُخالفين من أهلِ الحَيَرِ والاستقامةِ .

٢١ - تصيُّدُ زَلَّاتِ العُلَماءِ وطُلَّابِ العلمِ والصالحين وإشهارها ، والسكوتُ عن أخطاءِ أهلِ الفسوقِ والفجورِ والزندقةِ وإغفالها .

(١) قارنْ بكتابي « رؤية واقعية في المناهج الدعوية » ( ص ٤٥ - ٥١ ) .

٢٢ - ضَيْقُ الْعَطَنِ ، وَقَلَّةُ الصَّبْرِ ، واستعجالُ النتائجِ في أمرِ الدعوةِ وغيرها ، مما يبعثُ روحَ اليأسِ والتشاؤمِ والتصرفاتِ المشتتة .

٢٣ - ضَعْفُ الْحِكْمَةِ وَقَلَّةُ التَّجَارِبِ ، مما يجعلُ البعضَ يقعونَ في أخطاءٍ وقعَ فيها السابقونَ مِن أمثالهم ! فلم يستفيدوا مِنَ الْعِبَرِ والدُّروسِ ؛ فَإِنَّ السَّعِيدَ مَنْ وَعَظَ بغيرِهِ .

٢٤ - نزعةُ العُنفِ واستعمالُ القُوَّةِ ، بما في ذلك اللجوءُ إلى الأعمالِ غيرِ المشروعةِ في سبيلِ التَّكَايَةِ بالمخالفِ ؛ كالوشايةِ ، والاستعداءِ ، والبهتانِ ، والمقاطعةِ ، وقد يَصِلُ الأمرُ عندَ بعضهم إلى الضربِ والإضرارِ المباشرِ .

٢٥ - الإخلالُ بمفهومِ الأمرِ بالمعروفِ ، والنهي عن المنكرِ ، وأساليبه ، أو سلوكُ منهجِ المعتزلةِ والخوارجِ وأهلِ الأهواءِ في ذلك .

... وفي الجملة ؛ فَإِنَّ هذه الظواهرَ إِنَّمَا تُوجَدُ عِنْدَ الْقَلِيلِ <sup>(١)</sup> من أبناءِ الأُمَّةِ ، وليست في بَلَدٍ واحدٍ ، ولا في طائفةٍ أو جماعةٍ دونَ أُخرى ، لكنها قد تكثرُ في جماعةٍ أو طائفةٍ أو بَلَدٍ ، وتَقِلُّ في آخرٍ ، بل ربَّما يكونُ شيءٌ منها في طوائفَ تدَّعي السلفيةَ <sup>(٢)</sup> ، وأُخرى تدَّعي السنةَ والجماعةَ <sup>(٣)</sup> ، وثالثةٌ تنتمي إلى فرقٍ هالكةٍ ؛ كالرافضةِ ، والخوارجِ ، والمعتزلةِ ، والصوفيَّةِ ، وأهلِ الكلامِ ، ورابعةٌ تنتمي إلى جماعاتٍ مُخَذَّعةٍ وشعاراتٍ ... ١. هـ

والخلاصةُ أَنَّ الخوارجَ - وَشِبْهَهُمُ الْمُتَأَثِّرُونَ بِأَرَائِهِمْ ١ - فرقةٌ « تميَّزت عن سائرِ الْفِرَقِ بِالْعُلُوِّ والإفراطِ والشطَطِ والتَّنَطُّعِ ، كما تميَّزت في منهجِها الحركيِّ بالاندفاعِ والتهوُّرِ والثوريةِ العمياءِ ، والقابليةِ السريعةِ للتمزُّقِ والاشتعالِ .

فالجَلَاةُ طَبَقُهُمْ <sup>(٣)</sup> ، وَضَيْقُ الْأَفْقِ سَمَتُهُمْ ، ما خَبَّرُوا بين أمرين إِلَّا اختاروا أَعسرَهما ،

(١) مَدَاهُمُ اللَّهُ ، ولا كَثُرَهم !

(٢) ولقد عايشناهم ، ورأيناهم ، وأَعَزَّزْنَا بظواهرهم ، ثُمَّ .. اكْتَوَيْنَا بنيرانهم ، وَلَيْسَ غِنَا بجهالائهم .

(٣) ولقد صَحَّ في السنة - دليلاً على هذا الوَصفِ ، وما هو أعظمُ منه - قولُ النبي ﷺ : « الخوارجُ كِلَابٌ

الْثَّار » <sup>(١)</sup> ، وفي « فيضِ القدير » ( ٣ / ٥٠٩ ) - لِلْمُنَاوِي - مَرْحَاً لهذا الحديث :

« ( الخوارجُ ) الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمَى كِبْرَةَ نَهْرٍ كَانَتْ غُلَّةٌ فِي النَّارِ أَبَدًا ( كِلَابٌ ) ( الثَّار ) ؛ هُم قَوْمٌ =

(١) « ظِلَالُ الْجَنَّةِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ السُّنَنِ » ( ٩٠٤ ) لشيخنا العلامة الألباني - حفظه الله - ، و« مسند ابن أبي أوفى » ( ٣٩ )

و ( ٤٠ ) لابنِ صاعد ، بتحقيقِ الأَخِ الشَّيخِ سعد الحميد - وقفه الله - .

وما رَأَوْا طَرِيقَيْنِ إِلَّا سَلَكَوا أَشَقَّهُمَا ، وما صادفوا اِحْتِمَالَيْنِ إِلَّا اِنْحَاذُوا لِأَبْعَدِهِمَا <sup>(١)</sup> .

أَقُولُ : فانظر - أَخِي المسلم - أَيْنَ أَنْتَ مِنْ هَذِهِ السَّهَابِ وَالنَّزَعَاتِ <sup>(٢)</sup> !!

وانظر مَوْقِعَكَ بَيْنَهُمَا !!

وانظر مِقْدَارَ تَأَثُّرِكَ - سَلْبًا أَوْ إِجَابًا - بِهَا !!

وإِنَّكَ - وَإِيَّايَ - مِنَ الْحَمَلِ الْعَاطِلِ ، وَالتَّأْوِيلِ الْبَاطِلِ ..

وإِنَّكَ - وَإِيَّايَ - وَالْمُكَابِرَةَ لِلذَّاتِ ، وَالْمُخَادَعَةَ لِلنَّفْسِ ...

وإِنَّكَ - وَإِيَّايَ - مِنَ الْوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ ، وَ ( الْوَشَاوِسِ ) الْجَزِيئَةِ وَالْفِكْرِيَّةِ ...

وَعَلَيْكَ - أَخِي - أَنْ تَكُونَ الْحَكَمَ عَلَى نَفْسِكَ ، قَبْلَ أَنْ تُثَوِّى بِرَمْسِكَ ...

عليك - أَخِي - أَنْ تَسْعَدَ بِمَنْ يُنَاصِحُكَ ، وَأَنْ تَسْخَطَ مَنْ يُؤَلِّمُكَ ...

عليك - أَخِي - بِالْعِلْمِ وَأَهْلِهِ ، وَدُعَائِهِ وَحَمَلَتِهِ ...

... وَاللَّهِ - سُبْحَانَهُ - يَقُولُ : ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرَهُ ﴾ ؛

سِوَاءَ فِي الدُّنْيَا ، أَمْ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ ..

وهو - عَزَّ وَجَلَّ - الْهَادِي وَالنَّاصِرُ .

= ﴿ ضَلَّ سَعِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُوَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ دَاخِلُوا وَتَضَبَّوْا فِي الْعِبَادَةِ ، وَفِي قُلُوبِهِمْ

زَيْغٌ ، فَمَرَقُوا مِنَ الدِّينِ بِإِغْوَاءِ شَيْطَانِهِمْ ، حَتَّى كَفَرُوا بِالْمُؤْمِنِينَ بِذَنْبٍ وَاحِدٍ ، وَتَأَوَّلُوا التَّنْزِيلَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ ، فَخُذِلُوا بَعْدَ

مَا أُيِّدُوا ، حَتَّى صَارُوا كَلَابَ النَّارِ ، فَالْمُؤْمِنُ يَسْتُرُ وَيَرْحُمُ وَيَرْجُو الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ ، وَالْمُفْتُونُ الْخَارِجِيُّ يَهْجُرُ وَيَعْتِي وَيَقْتُلُ .

وهذه أخلاقُ الْكَلَابِ وَأَفْعَالُهُمْ ؛ فَلْيَا كَلْبُوا <sup>(٣)</sup> عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَنَظَرُوا لَهُمْ بِعَيْنِ النُّقْصِ وَالْمَدَاوَةِ ، وَدَخَلُوا النَّارَ ،

صَارُوا فِي هَيْئَةِ أَهْلِهَا كَلَابًا ، كَمَا كَانُوا عَلَى أَهْلِ السُّنَنِ فِي الدُّنْيَا كَلَابًا ؛ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ .

قُلْتُ : وَيَقْدِرُ الْانْحِرَافُ إِلَيْهِمْ ، وَالْانْحِرَافُ نَحْوَ مَذْهَبِهِمْ وَيَدْعَتِهِمْ : يَكُونُ هَذَا الْوَصْفُ النَّبَوِيُّ مُحَقَّقًا

فِيهِمْ ، وَمُؤَاقِفًا مَنْ جَرَى عَلَى نَسَبِهِمْ ..

( ١ ) « ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ » ( ١ / ٢٨٩ ) .

( ٢ ) « وَانْظُرْ التَّمْهِيدَ » ( ٢٣ / ٣٢٠ ) لابن عبد البر .

( ١ ) وَلَا يَكُونُ هَذَا ( الْكَلْبُ ) إِلَّا لِمَنْ أَصَابَهُ ( شَعَارُ ) الْغَيْظِ ، وَتَوَضَّعَ ( حَمَى ) الْجَفْدِ !!

وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ ؛ فَقَدْ أَلْفَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ التَّوْفِيقِيِّ - ( ٣٠٩ هـ ) - كِتَابًا سَمَّاهُ : « تَفْضِيلُ الْكَلَابِ عَلَى كَثِيرٍ

مَنْ لَبَسَ الشَّيَابَ ( \* ) » ، وَهَذَا حَقٌّ وَصَوَابٌ ...

( \* ) وَهُوَ مَطْبُوعٌ مِنْ عَشْرَةِ الشُّعْبَيْنِ .



(۳) ضَمِنَ «مجموع الفتاوى» (۷ / ۱۹۵ - ۲۰۵) مُلَخَّصًا .

أصناف المرجئة ، وألوان اعتقادات فرقهم الباطلة ، التي يَبْرَأُ منها ، ويتبرأ من انحرافها كُلُّ مَنْ أَشْرَقَ عَقْلُهُ بِأَنْوَارِ السَّيَّةِ الْمُطَهَّرَةِ ؛ فقال - رحمه الله عليه - :

« والمرجئة - الذين قالوا : الإيمانُ تصديقُ القلبِ ، وقولُ اللسانِ ، والأعمالُ ليست منه - كانَ منهم طائفةٌ من فقهاء الكوفة وعبادها ، ولم يكن قولهم مثل قولِ جهم ؛ فعرفوا أنَّ الإنسانَ لا يكونُ مؤمناً إن لم يتكلمْ بالإيمانِ مع قدرته عليه ، وعَرَفُوا أنَّ إبليسَ وفزعونَ وغيرهما كفارٌ مع تصديقِ قلوبهم ، لكنَّهم إذا لم يُدْخِلُوا أَعْمَالَ القلوبِ في الإيمانِ : لَزِمَهُمْ قولُ جهم ، وإنْ أدخلوها في الإيمانِ : لَزِمَهُمْ دخولُ أعمالِ الجوارحِ أيضاً ، فإِثْمًا لازمةً لها .

ثم قال :

« وقالوا : نحنُ نُسَلِّمُ أنَّ الإيمانَ يزيدُ ، بمعنى أنَّه كانَ كَلِمًا أَنْزَلَ اللهُ آيَةً وَجَبَ التصديقُ بها ، فانضمَّ هذا التصديقُ إلى التصديقِ الذي كانَ قبله ؛ لكنْ بعدَ كمالِ ما أَنْزَلَ اللهُ ما بقيَ الإيمانُ يتفاضلُ عندهم ، بل إيمانُ النَّاسِ كُلِّهم سواءٌ ؛ إيمانُ السابقين الأولين ؛ كأبي بكرٍ وعمرَ ، وإيمانُ أفجرِ النَّاسِ ؛ كالحجاجِ ، وأبي مسلمٍ الخراساني ، وغيرهما .

والمرجئة - المتكلمونَ منهم والفقهاءُ منهم - يقولونَ : إنَّ الأعمالَ قد تُسَمَّى إيمانًا مجازًا ؛ لأنَّ العملَ ثَمَرَةُ الإيمانِ ومقتضاه ؛ ولأنَّها دليلٌ عليه .

ويقولونَ : قوله : « الإيمانُ بضعٌ وسِتُونَ شَعْبَةً ، أَفْضَلُها قولُ : لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وأَدْنَاهَا إمَاطَةُ الأذَى عن الطريقِ » <sup>(١)</sup> : مجاز !

والمرجئة ثلاثة أصنافٍ <sup>(٢)</sup> :

الذين يقولونَ : الإيمانُ مجرَّدُ ما في القلبِ :

ثمَّ من هؤلاء مَنْ يُدْخِلُ فيه أعمالَ القلوبِ - وهم أكثرُ فرقِ المرجئة - كما قد ذكر أبو الحسنِ

(١) متفقٌ عليه .

(٢) تأملْ هذا الحصرَ الَّذي يَجرُمُ به هذا الإمامُ المُهمُّ ؛ الَّذي « نظرَ في العقلِياتِ ، وعرفَ أقوالَ المتكلمين ، وردَّ عليهم ، وثبَّه على خطيئهم وحذَّرَ » ، كما قالَ أعرفُ تلاميذه به - الإمامُ الذهبيُّ - كما في « ذيل طبقات الحنابلة » (٢ / ٣٨٩) . وقالَ : « وأما أصولُ الدينِ ، ومعرفةُ أقوالِ الخوارجِ ، والروافضِ ، والمعتزلة ، والبتدعة : فكانَ لا يَشُقُّ فيها حُبَّارُهُ » ، كما في « الوافي بالوفائات » (٧ / ١٦) للصَّلاحِ الصَّفَّدي .

الأشعريُّ أقوالهم في « كتابه »<sup>(١)</sup>، وذكرَ فرقًا كثيرةً<sup>(٢)</sup> يطولُ ذكرُهم ، لكنْ ذَكَرْنَا بَعْضَ أَقْوَالِهِمْ<sup>(٣)</sup> .  
وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُدْخِلُهَا فِي الْإِيمَانِ ؛ كَجَهْمٍ وَمَنْ أَتْبَعَهُ ، كَالصَّالِحِيِّ<sup>(٤)</sup> ، وَهَذَا الَّذِي نَصَرَهُ  
هُوَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : مَنْ يَقُولُ : هُوَ مَجْرَدُ قَوْلِ اللِّسَانِ ، وَهَذَا لَا يُعَرَفُ لِأَحَدٍ قَبْلَ الْكَرَامِيَّةِ .  
وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ : تَصْدِيقُ الْقَلْبِ ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ .  
وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْعِبَادَةِ مِنْهُمْ .  
وهؤلاء غلطوا مِنْ وَجْهِ :

أَحَدُهَا : ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مُتَبَاثِلٌ فِي حَقِّ الْعِبَادِ ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ  
الَّذِي يَجِبُ عَلَى شَخْصٍ يَجِبُ مِثْلُهُ عَلَى كُلِّ شَخْصٍ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ أَتْبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ  
الْمُقَدَّمِينَ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى أُمَّةٍ مَحْمُودَةٍ ، وَأَوْجَبَ عَلَى أُمَّةٍ مَحْمُودَةٍ مِنَ  
الْإِيمَانِ مَا لَمْ يُوجِبْهُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي كَانَ يَجِبُ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ لَيْسَ هُوَ مِثْلَ الْإِيمَانِ  
الَّذِي يَجِبُ بَعْدَ نَزُولِ الْقُرْآنِ ، وَالْإِيمَانُ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ مُفَصَّلًا لَيْسَ  
مِثْلَ الْإِيمَانِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى مَنْ عَرَفَ مَا أَخْبَرَ بِهِ مُجْمَلًا . . . » .

ثُمَّ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - :

الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ غَلَطِ الْمَرْجُتَةِ : ظَنُّهُمْ أَنَّ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِيمَانِ لَيْسَ إِلَّا التَّصْدِيقَ فَقَطْ ،  
دُونَ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ ؛ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ جَهْمِيَّةِ الْمَرْجُتَةِ .

الثَّلَاثُ : ظَنُّهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَكُونُ تَامًّا بِدُونِ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ ، وَهَذَا

( ١ ) « مقالات الإسلاميين » ( ١ / ٢١٣ - ٢١٤ ) .

( ٢ ) وهم - على كثرتهم - « تُفَصِّلُ كُلَّ فَرْقَةٍ مِنْهَا أَخْتَهَا ، وَتُضَلِّلُهَا سَائِرَ الْفُرُقِ » ؛ كَمَا فِي « الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ »

( ٢٠٢ ) لِلْبَغْدَادِيِّ .

( ٣ ) فَأَصُولُ أَقْوَالِهِ تِلْكَ الْفِرَقُ الْكَثِيرَةُ ، لَا تَخْرُجُ - بِمَجْمُلِهَا - عَمَّا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، فَتَبَّهْ .

وَانْظُرْ : « الْمَلَلُ وَالْتِحَالُ » ( ١ / ١٣٩ ) لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ، وَ« الْفِضْلُ » ( ٥ / ٧٣ ) لِابْنِ حَزْمٍ ، وَ« شَرْحُ أَصُولِ

اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ » ( ٥ / ٩٨٨ ) لِلْأَلْكَانِيِّ .

( ٤ ) قَارَنَ بَيْنَ هَذَا الْإِبْطِاحِ الْغَفِيِّ ، وَبَيْنَ مَا سَوَّدَهُ ذِيكَ الْأَعْمَى - الْمُكْتَنَى بِغَيْرِ حَقٍّ ( أَبُو بَصِيرٍ ) - مِنْ تَلْبِيسِ

يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه ، بمنزلة السبب مع المسبب ، ولا يجعلونها لازمة له .  
والتحقيق أنَّ إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة ، ويمتنع أن يقوم  
بالقلب إيماناً تاماً<sup>(١)</sup> بدون عملٍ ظاهرٍ ، ولهذا صاروا يقدرون مسائلَ يمتنع وقوعها لعدم تحقق  
الارتباط الذي بين البدن والقلب ؛ مثل أن يقولوا : رجلٌ في قلبه من الإيمان مثل ما في قلب أبي  
بكر وعمر ، وهو لا يسجد لله سجدة ، ولا يصوم رمضان ، ويزني بأمره وأخته ، ويشرب الخمر  
نهار رمضان ، يقولون : هو مؤمن تام الإيمان !

فيبقى سائر المؤمنين يُتكرن ذلك غاية الإنكار .

وفي « مجموع الفتاوى » ( ٦٣٧ / ٧ ) كلمة عالية لشيوخ الإسلام ، يُبين فيها المعنى الحق  
لـ « الإيمان » ، والرد على مخالفي الحق فيه ، فيقول - رحمه الله - :  
« هو مركَّبٌ من :

- أصلٍ لا يتم بدونه .

- ومن واجبٍ ينقص بفوائده نقصاً يستحق صاحبه العقوبة .

- ومن مستحبٍّ يفوت بفوائده غلوة الدرجة .

فالتأسس فيه : ظالمٌ لنفسه ، ومقتصدٌ ، وسابقٌ ؛ كالحج ، وكالبُذل ، والمسجد ، وغيرها  
من الأعيان ، والأعمال ، والصناعات .

فَمِنْ سِوَاءِ أَجْزَائِهِ مَا إِذَا ذَهَبَ نَقْصَ الْكَامِلِ ، وَمِنْهُ مَا نَقَصَ عَنِ الْكَمَالِ ، - وهو تركُّ  
الواجبات أو فعلُ المحرمات - .

ومِنْهُ مَا نَقَصَ رُكْنُهُ ، وهو تركُّ الاعتقاد والقول - الذي يزعمُ المرجئة والجهمية أنه مُسمى  
فقط - .

( ١ ) مَنْ تَأَمَّلَ هَذَا الْقَيْدَ حُلَّتْ لَهُ إِشْكَالَاتٌ كَثِيرَةٌ ..

وَيُوضِّحُهُ قَوْلُهُ - رحمه الله - في « الإيمان » ( ص ٢٧ ) :

« وَقَالَتِ الْمَرْجئةُ عَلَى اخْتِلَافٍ فَرَقِهِمْ : لَا تُذْهَبُ الْكِبَائِرُ وَتُرْكُ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةُ شَيْئًا مِنَ الْإِيمَانِ ، إِذْ لَوْ ذَهَبَ  
شَيْءٌ مِنْهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَيَكُونُ شَيْئًا وَاحِدًا ، يَسْتَوِي فِيهِ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، وَنُصُوصُ الرُّسُولِ وَأَصْحَابِهِ تَدُلُّ عَلَى ذَهَابِ  
بَعْضِهِ وَبَقَاءِ بَعْضِهِ » .

وبهذا تزولُ شبهاتُ الفِرَقِ .

وأصلهُ القلبُ ، وكمالهُ العملُ الظاهرُ ، بِخِلَافِ الإسلامِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ الظاهرُ ، وكمالهُ القلبُ » .

قلتُ : وكلامُهُ هذا - رحمه الله - لأهلِ الحقِّ كافٍ ، ولمرضى النفوسِ شافٍ ، ولملتغني الهدى وافٍ . . . وَمَنْ نَاقَضَهُ - أَوْ تَأَوَّرَ فِيهِ - فَقَدْ تَلَبَّسَ بِالْإِسْكَافِ ، وفارقَ الإنصافَ ، وقارفَ الاعتسافَ . .

ويقالُ له - بعدُ - :

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

قلتُ : وهو كلامٌ لا مَزِيدَ عَلَيْهِ إِلَّا تَحْضُرُ التَّقْوِلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالْفِرْزَةُ عَلَى الْقَائِمِينَ الْغَافِلِينَ ، وَالتَّعَدِّيُّ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ . . وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْمَعُ الْخُصُومُ . .  
فَلَا أُطِيلُ <sup>(١)</sup> . .



( ١ ) وَأَمَّا تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي ( الْمَرْجئة ) وَ ( الْإِرْجاء ) ، وَبَيَانُ ضَلَالِهِمْ وَانْحِرَافِهِمْ ، وَتَقْضُ دَعَاوِ الْمُنَافِقِينَ ، الْغَافِلِينَ : فَمَحَلُّهُ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - كِتَابِي « كَشَفَ الْمَنَاجِيعَ بَيْنَ الْمَرْجئةِ وَالْخَوَارِجِ » - بِرَّهَ اللَّهُ - .

## - مسائل الإيمان -

قال الإمام قوام السّنة أبو القاسم الأصبهاني<sup>(١)</sup>؛ مُبَيَّنًا عُيُونَ عقائد أهل السّنة في مسائل الإيمان:

«الإيمان في الشرع عبارة عن : جميع الطاعات الباطنة والظاهرة .

وقالت الأشعرية : الإيمان هو التصديق ، والأفعال والأقوال من شرائعه ، لا من نفس

الإيمان .

وفائدة هذا الاختلاف أنّ مَنْ أخلّ بالأفعال ، وارتكب المنهيات لا يتناولهُ اسمُ مؤمنٍ على الإطلاق ، فيقال : هو ناقصُ الإيمان ؛ لأنّه قد أخلّ ببعضه ، وعندهم يتناولهُ الاسمُ على الإطلاق ، لأنّه عبارة عن التصديق ، وقد أتى به .

دليلنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ... ﴾ ، إلى قوله : ﴿ ... أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ ، فوصفهم بالإيمان الحقيقي ؛ لوجود هذه الأفعال ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ ، يعني : صلاتكم ، فأطلق عليها اسمَ الإيمان وهي أفعال .

ويُدلُّ عليه : ما روى أبو هريرة - رضي الله عنه - ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « الإيمان بضْعٌ وسبعونُ شعبةً » ، وفي رواية : « بضْعٌ وستونُ شعبةً : أفضلُها شهادةُ أن لا إله إلا الله ، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق ، والحياءُ شعبةٌ من الإيمان » .

ولأنّ المَكْرَةَ على الإيمان يصحُّ دخوله فيه ، فلو كان الإيمان يختصُّ بالقلب لم يصحَّ دخوله فيه ؛ لأنّ ذلك لا يُمكنُ تحصيلُهُ بالإكراه ، وإنّا يحصلُ من جهةِ الأفعال الظاهرة والأقوال ، ولأنّ الإيمانَ دينُ المؤمنين ، والدينُ عبارة عن الطاعات ، كذلك الإيمان الذي هو صِفَتُهُ ، ولأنّه لا يُطلقُ على مَنْ تَرَكَ الصيامَ والزكاةَ وارتكبَ الفواحشَ أنّه كاملُ الإيمان .

(١) في كتابه « الحجّة في بيان المحجّة » ، وشرح عقيدة أهل السّنة ، ( ١ / ٤٠٣ - ٤٢٠ - باختصارٍ يسير ) .

وقد تقدّم الأخ الفاضل الشيخ محمد ابن فضيلة الأستاذ الشيخ ربيع بن هادي - حفظها الله تعالى - بتحقيق الجزء الأوّل منه ، أطروحة علميّة لِنَبْلِ دَرَجَةِ الدُّكُوراء ، وهو - إن شاء الله - بها حقيق<sup>(٢)</sup> .

(٢) أنا من ( ثول ) هذه الدّرجة ، ( وثولها ) بغير دَرَجَةِ اِفْزَاءٍ مُلَحَقٍ - ولا يُدْ - بفتح ( الدُّكَاتُورَة ) المكشوف أنزها ، والمعروف حالها ١١ وانظر رسالة « ماذا يقومون من الشيخ ١٩ » ( ص ٣٠ ) لأستاذنا الشيخ محمد شقرة - زادة الله توفيقاً - .

وليزيد مزيد فائدة : انظر كلام الأستاذ عمود محمد شاكِر في « أباطيل وأسار » ( ص ٩٥ - ٩٦ ) حول بعض من ( هؤلاء ) وشهادتهم ..

مسألة : [ الزيادة والنقصان في الإيمان ] :

ويجوز الزيادة والنقصان في الإيمان ، وزيادته بفعل الطاعات ، ونقصانه بتركها وفعل المعاصي ، خلافاً لمن قال : الإيمان معرفة القلب وتصديقُه ، وهما عرضان من الأعراض ، والزيادة والنقصان لا تجوز على الأعراض .

وروي عن ابن عباس وأبي هريرة وأبي الدرداء - رضي الله عنهم - : الإيمان يزيد وينقص ، فإذا أخلَّ ببعضها ارتكَبَ المنهيات فقد أخلَّ ببعض أفعاله ، فجاز أن يُوصَفَ بالنقصان والزيادة .

مسألة : [ هل يتساوى إيمان المكلفين ؟ ] :

ولا يتساوى إيمان جميع المكلفين من الملائكة والأنبياء ومن دونهم من الشهداء والصديقين ، بل يتفاضلون بقدر رتبهم في الطاعات ، خلافاً لمن قال : الإيمان هو التصديق بالقلب ! وإنما يقع التفاضل في العلم بأصناف أدلته ! وقد ذكرنا أن الطاعات من الإيمان . ومعلوم أن الناس يتفاضلون في الطاعات ، فبعضهم يزيد على بعض ، فوجب أن يحصل التفاضل فيه .

مسألة : [ الفرق بين الإسلام والإيمان ] :

الإيمان والإسلام اسمان لمغنيين ؛ فالإسلام عبارة عن الشهادتين مع التصديق بالقلب ، والإيمان عبارة عن جميع الطاعات <sup>(١)</sup> ، خلافاً لمن قال : الإسلام والإيمان سواء ، إذا حصلت معه الطمأنينة .

والدليل على الفرق بينهما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ؛ عطف الإيمان على الإسلام ، والشيء لا يُعْطَفُ على نفسه ، فَعُلِمَ أَنَّ الإيمان معنى زائد على الإسلام .

( ١ ) انظر - لزائماً - « الإيمان » ( ص ٣٠٩ ) لشيخ الإسلام ابن تيمية ، و « العقود الدورية » ( ص ٩٨ )

للمحافظ ابن عبدالمهدي .

ويدلُّ عليه حديثُ عمر بن الخطَّابِ - رضي الله عنه - ، وقولُ جبريلَ عليه السلامُ :  
 أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ ؟ ... ثُمَّ قَالَ : فَمَا الْإِيمَانُ ؟ ... وهذا يدلُّ على الفَرْقِ بينهما .  
 ويدلُّ عليه ما روى عامرُ بن سعدٍ بن أبي وقاصٍ ، عن سَعْدٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى  
 رَهْطًا ، وَتَرَكَ رَجُلًا مِنْهُمْ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَعْطَيْتَهُمْ ، وَتَرَكَتَ قُلَانَا ۱؟ وَاللَّهِ إِنِّي  
 لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَوْ مُسْلِمًا ۱؟ » ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ .  
 وقد ذَكَرْنَا أَنَّ الْإِيمَانَ عِبَارَةٌ عَنْ جَمِيعِ الطَّاعَاتِ ، وَالْإِسْلَامَ عِبَارَةٌ عَنْ الشَّهَادَتَيْنِ مَعَ طَمَآنِينَةِ  
 الْقَلْبِ (١) ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا .

مَسْأَلَةٌ : [ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْإِيمَانِ ] :

وَيُذَكِّرُهُ لِمَنْ حَصَلَ مِنْهُ الْإِيمَانُ أَنْ يَقُولَ : أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا ! وَ : مُؤْمِنٌ عِنْدَ اللَّهِ ! وَلَكِنْ  
 يَقُولُ : أَنَا مُؤْمِنٌ أَرْجُو ، أَوْ : مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَوْ يَقُولُ : آمَنْتُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ  
 وَرُسُلِهِ ، وَلَيْسَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الشُّكِّ فِي إِيْمَانِهِ ، لَكِنَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَضْطَرُّ أَنَّهُ قَدْ أَتَى بِجَمِيعِ  
 مَا أُمِرَ بِهِ ، وَتَرَكَ جَمِيعَ مَا نُهِى عَنْهُ ، خِلَافًا لِقَوْلِهِ مَنْ قَالَ : إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ جَازَ أَنْ  
 يَقُولَ : أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا !

وَالدَّلِيلُ عَلَى امْتِنَاعِ الْقَطْعِ لِنَفْسِهِ ، وَدُخُولِ الْإِسْتِثْنَاءِ : إِجْمَاعُ السَّلَفِ :  
 قِيلَ لِابْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - : إِنَّ هَذَا يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ ؟ قَالَ : سَلُوهُ : أَفِي الْجَنَّةِ  
 هُوَ أَمْ فِي النَّارِ ؟ فَسَأَلُوهُ ، فَقَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ ! فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ : فَهَلَّا وَكَلْتَ الْأُولَى ، كَمَا وَكَلْتَ  
 الْآخِرَةَ !

وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ الْإِيمَانَ جَمِيعُ الطَّاعَاتِ ، وَتَرْكُ الْمَحْرَمَاتِ ، وَهُوَ فِي الْحَالِ لَا يَضْطَرُّ أَنَّهُ قَدْ  
 أَدَّى سَائِرَ مَا لَزِمَهُ ، وَاجْتَنَبَ كُلَّ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي (٢) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ  
 أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مُسْتَحَقٌّ لِلثَّوَابِ .

( ١ ) انظر التعليق السابق .

( ٢ ) كذا « الأصل » ، وفيه عدمُ وضوحٍ !



## فَضْلٌ (١)

## في ذكر الأدلة على الفرق بين معنى الإسلام والإيمان

عن يحيى بن يَعْمَرٍ ، قال : كَانَ رَجُلٌ مِنْ جُهَيْنَةَ فِيهِ رَهَقٌ ، وَكَانَ يَتَوَكَّبُ عَلَى جِيرَانِهِ ، ثُمَّ قَرَأَ الْقُرْآنَ ، وَفَرَضَ الْفَرَائِضَ ، وَقَصَّ عَلَى النَّاسِ ، ثُمَّ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْعَمَلَ - أَنْفٌ ؛ مَنْ شَاءَ عَمِلَ خَيْرًا ، وَمَنْ شَاءَ عَمِلَ شَرًّا ! قَالَ : فَلَقِيتُ أَبَا الْأَسْوَدِ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ۱۹ فَقَالَ : كَذَبَ ، مَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا يُثْبِتُ الْقَدَرَ ، ثُمَّ إِنِّي حَجَجْتُ أَنَا وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعَرِيُّ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَّنا ، قُلْتُ : نَأْيَ الْمَدِينَةِ ، فَنَلَقَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا ، فَسَأَلْنَاهُمْ عَنِ الْقَدَرِ ، قَالَ : فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ ، لَقِينَا إِنْسَانًا مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمْ نَسْأَلْهُ ، قَالَ : قُلْنَا : حَتَّى نَلْقَى ابْنَ عُمَرَ ، أَوْ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، قَالَ : فَلَقِينَا ابْنَ عُمَرَ كَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ ، قَالَ : فَقُمْتُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَامَ عَنْ شِمَالِهِ ، قَالَ : قُلْتُ : أَسْأَلُكَ أَمْ أَسْأَلُهُ ؟ قَالَ : بَلِ سَلُّهُ ، لِأَنِّي كُنْتُ أَبْسُطُ لِسَانًا مِنْهُ ، قَالَ : قُلْنَا : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! إِنْ أَنَا سَأَلْنَا عِنْدَنَا بِالْعِرَاقِ قُرُوءًا الْقُرْآنَ ، وَفَرَضُوا الْفَرَائِضَ ، وَقَصُّوا عَلَى النَّاسِ ، يَزْعُمُونَ أَنَّ الْعَمَلَ - أَنْفٌ ؛ مَنْ شَاءَ عَمِلَ خَيْرًا ، وَمَنْ شَاءَ عَمِلَ شَرًّا ؟ ! قَالَ : فإِذَا لَقِيتُمْ أُولَئِكَ ، فَقُولُوا : ابْنُ عُمَرَ مِنْكُمْ بَرِيءٌ ، وَأَنْتُمْ مِنْهُ بُرَاءٌ ، فَوَاللَّهِ لَوْ جَاءَ أَحَدُهُمْ بِعَمَلٍ مِثْلِ أَحَدٍ مَا تُقْبَلُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنُوا بِالْقَدَرِ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « أَنَّ مُوسَى لَقِيَ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ، فَقَالَ : يَا آدَمُ ! أَنْتَ خَلَقْتَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةُ ، وَأَسَكَّنَكَ الْجَنَّةَ ، فَوَاللَّهِ لَوْلَا مَا فَعَلْتَ مَا دَخَلَ أَحَدٌ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ النَّارَ ، قَالَ : فَقَالَ : يَا مُوسَى ! أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ ، تَلَوْنِي فِيمَا قَدْ كَانَ كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ ، فَاحْتَجَّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - . »

لَقَدْ حَدَّثَنِي عُمَرُ أَنَّ رَجُلًا فِي آخِرِ عُمُرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَدْنُو مِنْكَ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : فَجَاءَ ، حَتَّى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رِكْبَتِهِ ، فَقَالَ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ قَالَ : « تُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ » ، قَالَ : فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَسْلَمْتُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ، قَالَ : صَدَقْتَ ، قَالَ : فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَعَجَّبُونَ مِنْهُ ! يَقُولُونَ : انظُرُوا ، يَسْأَلُهُ ثُمَّ يُصَدِّقُهُ ! قَالَ : فَمَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ : « أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَعِبَادَةِ أَنْبِيَائِهِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ » ، قَالَ : فَإِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ فَقَدْ أَحْسَنْتُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ،

قال : صدقت ، قال : فجعل الناس يتعجبون ا يقولون : انظروا ، يسأله ثم يُصدِّقُه ا قال :  
فما الإيمان ؟ قال : « أن تؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والنبين والكتاب والجنة والنار والبعث  
بعد الموت والقدر كله » ، قال : فإذا فعلت ذلك فقد آمنت ؟ قال : « نعم » ، قال :  
صدقت ، قال : فجعل الناس يتعجبون ا يقولون : انظروا ، يسأله ثم يُصدِّقُه ا قال : فمتى  
الساعة ؟ قال : « ما المسؤول عنها بأعلم من السائل ا » ، قال : فما أعلامها ؟ قال : « أن تلد  
الأمّة ربّتها ، وأن ترى الحفاة العراة العالة الضّمّ البُكم مُلوّكا ؛ يتطاولون في البناء » .

ثم انصرف ، فلقي رسول الله ﷺ غمّر ، فقال : « تُدري من الرجل ؟ » ، قال : « فإنه  
جبريل - عليه السلام - أتاكم يُعلّمكم دينكم » .

رواه مسلم في « الصحيح » من رواية عبد الله بن بُرَيْدَة ، عن يحيى بن يعمر ، بزيادة ألفاظ  
ونقصان ألفاظ ، وليس فيه : « فإذا فعلت ذلك فقد آمنت » <sup>(١)</sup> .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « الإيمان سبعون بابا أو  
اثنان وسبعون ، أرفعهُ لا إله إلا الله ، وأدناه إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من  
الإيمان » .

### فَضْلٌ (٢)

عن الحسن ، قال : جاء أعرابي إلى عُمر - رضي الله عنه - ، فقال : يا أمير المؤمنين !

( ١ ) قال الإمام الشيخ الأصبهاني شارحا :

« قوله : فيه زعم ؟ أي : جهل » .

وقوله : إن العمل أثق ؟ أي : يستأنف الخلق ابتداء من غير أن ينسب به قدر من الله .

وقوله : أبسط لساناً منه ؛ أي : أقدر على الكلام .

وقوله : كفة عن كفة <sup>(١)</sup> ؛ أي : مفاجأة ، قد كاذ يصدّم بعضنا بعضاً .

وقوله : أن تلد الأمّة ربّتها ، يعني : أن يكثر أولاد السّراري ، وقد كانوا في الابتداء يرغبون في أولاد الحراري ،

وقل من يتخذ منهم الشرّة .

والعالة : جمع العاتل ؛ وهو : الفقير » .

( ٢ ) من كلام الإمام الأصبهاني - أيضاً - .

عَلَّمَنِي الدِّينَ ، قَالَ : تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتُحِجُّ الْبَيْتَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَعَلَيْكَ بِالْعَلَانِيَةِ ، وَإِيَّاكَ وَالسِّرَّ ، وَكُلَّ مَا يُسْتَحْيَى مِنْهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ لَقِيتَ اللَّهَ فَقُلْ : أَمَرَنِي بِهَذَا عُمَرُ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ ﴾ ، يقول : اللَّهُ سُبْحَانَهُ هَادِي أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الْأَرْضِ ، فَمَثَلُ هُدَاهُ فِي قَلْبِ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَيْتِ الصَّافِي يُضِيءُ قَبْلَ أَنْ تَمْسَهُ النَّارُ ، فَإِذَا مَسَّتْهُ النَّارُ أَزْدَادَ ضَوْءًا عَلَى ضَوْءٍ ، كَذَلِكَ يَكُونُ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ يَعْمَلُ فِيهِ الْهُدَى قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَهُ الْعِلْمُ ، فَإِذَا جَاءَهُ الْعِلْمُ أَزْدَادَ هُدًى عَلَى هُدًى ، وَنُورًا عَلَى نُورٍ .

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ الْفَقِيهَ : اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُمَا اسْمَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، فَالْمُسْلِمُ مُؤْمِنٌ ، وَالْمُؤْمِنُ مُسْلِمٌ ، وَقَالَ آخَرُونَ : الْإِسْلَامُ هُوَ الْمَنْزِلَةُ الْأُولَى ، وَالْإِيمَانُ أَعْلَى مِنْهَا ، وَالْإِسْلَامُ عَنْدهُمْ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ ، وَالْإِيمَانُ عَنْدهُمْ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ . وَمِنْ حُجَّةِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنْ قَالُوا : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ، قَالُوا : اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ الْقَوْلُ بِاللِّسَانِ .

وَقَالَ آخَرُونَ : الْإِيمَانُ هُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَبِرَسُولِهِ وَبِكِتَابِهِ وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَخُلُوبِهِ وَمُرُوءِهِ ، وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَبِالْحِجَّةِ وَالنَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَتَانِ ، وَالْإِسْلَامُ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَحِجُّ الْبَيْتِ ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - .

وَرَوَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْحَبَرُ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَأَلَهُ : مَا الْإِسْلَامُ ؟ فَقَالَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَسَأَلَهُ : مَا الْإِيمَانُ ؟ فَقَالَ مَا وَصَفْنَا .

وَقَالَ قَائِلُونَ : الْإِسْلَامُ هُوَ أَنْ يَقُولَ الْمَرْءُ إِمَّا طَائِعًا وَإِمَّا كَارِهًا ، فَإِنْ كَانَ طَائِعًا فَاعْتَقَدَ قَلْبُهُ مَا أَقَرَّ بِلِسَانِهِ ، فَقَدْ كَمَلَ إِيْمَانُهُ ، وَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْ قَلْبُهُ قَوْلَهُ بِاللِّسَانِ ، لَيْسَ إِقْرَارُهُ بِشَيْءٍ فِي الْبَاطِنِ ، وَلَكِنَّهُ يَحْقُقُ قَوْلُهُ دَمَهُ فِي الظَّاهِرِ .

وَاحْتِجَّ قَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ بِقَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ؛ لَمَّا قَالُوا بِأَلْسِنَتِهِمْ قَوْلًا لَمْ

تَعْتَقِدُهُ قُلُوبُهُمْ شَهِدَ اللَّهُ بِتَكْذِيبِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ﴾ ، يَقُولُ : مَانَعَةٌ مِنَ الْقَتْلِ ؛ اجْتَنَبُوا بِهَا وَتَحَصَّنُوا ، فَحَقَّقُوا دِمَاءَهُمْ ، فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ يُنَجِّبُهُمْ مِنَ الْقَتْلِ .

وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - عَنْ بَاطِنِ أُمُورِهِمْ ، وَوَصَفَهُمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ظَاهِرِهِمْ ، فَقَالَ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُمُوشٌ مُسْتَنَدَةٌ ﴾ ؛ فَوَصَفَهُمْ مِنْ قَلَّةِ الْفَهْمِ وَضَعْفِ الْعَقْلِ بِمَا لَا غَايَةَ وَرَاءَهُ .

قَالُوا : فَإِنَّمَا يَكْمُلُ الْإِيمَانُ بِتَصْدِيقِ الْقَلْبِ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا أَقْرَأُوا بِالسُّتَيْهِمْ ، وَلَمْ تَعْتَقِدْ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ ، لَمْ يَكُنْ نَافِعًا لَهُمْ ، وَمَعَ هَذَا <sup>(١)</sup> يُرَاعِي الْأَعْمَالُ بِأَوْقَاتِهَا ، فَيُقِيمُ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ فِي وَقْتِ حُلُولِهَا ، وَيُؤَدِّي كُلَّ شَرِيعَةٍ فِي وَقْتِ وَجُوبِهَا ، فَإِذَا اسْتَقَامَ إِقْرَارُهُ بِلِسَانِهِ ، وَتَمَّ تَصْدِيقُهُ بِقَلْبِهِ ، وَاعْتَقَدَ الْإِيمَانُ بِالْأَعْمَالِ ، ثُمَّ رَاعَى أَوْقَاتِهَا ، فَقَامَ بِأَدَائِهَا ؛ فَقَدْ كَمَلَ لَهُ الْإِيمَانُ ، فَإِنْ نَقَصَ مِنْ هَذَا شَيْءٍ نَقَصَ إِيْمَانَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ زَادَ مَعَ الشَّرَائِعِ الْمَفْرُوضَةِ فَضَائِلَ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ زَادَ إِيْمَانَهُ .

فَوَصَفُوا الْإِيمَانَ بِشَيْءٍ يَكْمُلُ بِأَدَائِهِ ، وَيُنْقُصُ بِنَقْصَانِهِ ، وَيَزِيدُ بِمَا يَأْتِي مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ وَأَعْمَالِهِ ؛ قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلا عَمَلٍ ، لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ ، وَإِنَّ مَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ ، وَعَدَلَ وَأَحْسَنَ ، وَعَامَلَ وَأَنْصَفَ ، وَقَالَ فَصَدَّقَ ، وَوَعَدَ قَوَّى ، وَظَلَمَ فَعَفَى ، وَفَعَلَ نَوَافِلَ الْخَيْرِ وَأَعْمَالَ الْبِرِّ ، وَأَدَّى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ وَالِدَيْهِ وَحَقِّ وَلَدِهِ ، وَحَقِّ ذِي رَحْمِهِ ، وَحَقِّ جَارِهِ ، وَحَقِّ صَدِيقِهِ ، وَقَامَ بِالْخَيْرِ كُلِّهِ فِيمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَوْلًا بِاللِّسَانِ ، ثُمَّ تَخَلَّفَ عَنْ إِقَامَةِ الْفَرَائِضِ ، وَقَصَّرَ فِي الْقِيَامِ بِالشَّرَائِعِ ، وَتَخَلَّفَ عَنِ الْإِيمَانِ بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالنَّوَافِلِ ، وَاتَّيَمَّنَ فَخَانَ ، وَقَالَ فَكَذَّبَ ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ ، وَجَارَ وَظَلَمَ ؛ إِنَّ هَذَيْنِ جَمِيعًا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ! لَا فَضْلَ لِهَذَا عَلَى هَذَا ، وَلَا لِهَذَا عَلَى هَذَا !!

فَهَذَا قَوْلٌ يَشْهَدُ الْعَقْلُ عَلَى إِغْفَالِ قَائِلِهِ .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ : قَوْلُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ أَمْ

حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١﴾ ، فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ أَصْحَابِ السَّيِّئَاتِ ، وَبَيْنَ أَصْحَابِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ ؛ أَوَّلًا فِي الْحَيَاةِ ، ثُمَّ فِي الْمَمَاتِ ، قَالَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّا دُكِّرَ أَوْ أُنْثِيَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُخَوِّضَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ ؛ يَطِيبُ لَهُ الْعَيْشُ فِي حَيَاتِهِ ، وَأَخْبَرَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنَّهُ يُجْزَى بِأَحْسَنِ عَمَلِهِ فِي عَاقِبَتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَذَكَرَ أَصْحَابَهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - ، فَقَالَ : « لَوْ أَنَّكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدُّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفُهُ » .

ثُمَّ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ - وَقَدْ فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ - ، فَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ؛ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ بِمَا عَمِلُوا مِنْ فَضْلِ الْجِهَادِ .

وَقَالَ آخَرُونَ : الْإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ ، لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ زِيَادَتَهُ ، فَقَالَ : ﴿ زَادَتْهُمْ إِيْمَانًا ﴾ .

□ وَقَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي « الْحُجَّةِ » ( ٢ / ٤٩٩ - ٤٩٥ ) - أَيْضًا - :

« فَصَلِّ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ <sup>(١)</sup> :

عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَزِمِي رَجُلٌ رَجُلًا يَفْسُقُ أَوْ كُفِّرَ ؛ إِلَّا أَتَتْ عَلَى صَاحِبِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ » .

وَعَنْ أَبِي سَفْيَانَ ، قَالَ : كَانَ جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يُجَاوِزُ بِمَكَّةَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، وَكُنَّا نَاتِيهِ فِي مَنْزِلِهِ فِي بَنِي فِهْرٍ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ : أَكُنْتُمْ تُسَمُّونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُشْرِكًا ؟ قَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ ! قَالَ : أَكُنْتُمْ تُسَمُّونَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ كَافِرًا ؟ قَالَ : لَا .

عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا ؛ فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ ، لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ ، وَذِمَّةُ رَسُولِهِ » .

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ لِيَ جَارًا

( ١ ) وَالتَّعَجُّبُ مِمَّنْ يَقْرَأُ هَذَا ( التَّحْذِيرِ ) الْمَرَّةَ تِلْكَ الْمَرَّةَ ، وَ ( يُرَاجِعُهُ ) ، وَ ( يَنْظُرُ فِيهِ ) ؛ ثُمَّ يَخَالِفُهُ ، وَلَا

( يُحَقِّقُهُ ) ، بَلْ يَتَلَبَّسُ بِمَا يُنَاقِضُهُ !!

بشهادة عليٍّ بالشرك ! فقال ابنُ عمر : أفلا تقول : لا إلهَ إلا اللهُ ؛ فتَكْذِبُهُ !؟ ا.هـ  
□ قلتُ :

هذه عقيدتي ، وهذا منهجي ، وهذا ديني الذي أدينُ اللهَ - تعالى - به ؛ ظاهرًا وباطنًا ،  
سرًّا وعَلَنًا ؛ ناشرًا له ، داعيًا إليه <sup>(١)</sup> ...

على هذه العقيدة السلفية الخالصة - بحمدِ الله تعالى - نشأتُ ، وفي أفيائها تَرَكَيْتُ ،  
ولأصولها تعلَّمْتُ وعَلِمْتُ ، ولقواعدها دَرَسْتُ ودَرَّسْتُ ، وفي أحكامها أَلَفْتُ وَكَتَبْتُ ...  
خِلَافًا لِكُلِّ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمَمْحُوقِينَ ، وَمُعَايَرَةً لِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ الْمَجْهُولِينَ ؛ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُهُمْ  
أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ أَهْلُ الْعَقِيدَةِ السَّالِفَةِ الصَّحِيحَةِ ، مُسْتَسْرِّينَ عَلَى شَيْءٍ ، وَمُتَسَرِّسِينَ بِشَيْءٍ  
آخَرَ ! إِنْ ظَهَرُوا يَوْمًا فَسَيَكْبَتُونَ أَبَامًا ، وَإِنْ عُرِفُوا حِينًا فَسَيُجْهَلُونَ دَهْرًا !!  
وأقولُ - هُنَا - مَا قَالَه - قَبْلِي - مَنْ قَبْلِي :

« وَأَنَا أَمْرٌ لَا أَحِبُّ الْهَمْسَ وَالِدَنْدَنَةَ فِي الْأَذَانِ سِرًّا ، وَلَا أَحِبُّ التَّنَاجِيَّ الْحَقِيَّ بِالْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ تَحْتَ سِتَارٍ مِنَ الظُّلْمَةِ ، وَأَكْرَهُ مَنْ يَدُورُ بِاللَّانِمَةِ مِنْ مَجْلِسٍ إِلَى مَجْلِسٍ ، غَيْرَ مُعَالِنٍ وَلَا  
مُصْرِّحٍ !

فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْتُ هَذَا ، لِأَهْلِكَ هَذَا الشَّرُّ الْبَغِيضَ إِلَى النُّفُوسِ الصَّحِيحَةِ ، وَلِأَبْنِ  
لَمَنْ لَا يَعْرِفُنِي نَهَجِي الَّذِي أُسِيرُ فِيهِ مُغْلَبًا بِلَا جُمُوعَةٍ وَلَا اسْتِخْفَاءٍ ؛ فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُلَوِّمَ هَذَا ذَلِكَ  
فَلْيُلِمَّ مَا أَحَبَّ اللَّوْمُ ! فَإِنِّي مُؤَدِّيهِ عَلَى النَّهْجِ الَّذِي لَا تَزِلُّ بِي فِيهِ مَدَاهِنُهُ أَوْ تَلْوِيخُ ، وَلَا تَحْبَسُ  
خُطَوَاتِي فِيهِ خَافَةٌ أَوْ تَهْدِيدٌ ، أَوْ مَنَاجَاةٌ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ » <sup>(٢)</sup> .

أقولُ هذا كُلُّهُ - بحمدِ الله تعالى - مُطْمَئِنًّا بِهَا عِشْنَا - بِهِ ، وَعَلَيْهِ - مَعَ عُلَمَائِنَا وَمَشَائِخِنَا  
وإِخْوَانِنَا مِنْدَ نَحْوِ عِشْرِينَ عَامًا ؛ دِرَاسَةً وَتَدْرِيسًا ، دَعْوَةً وَمَنْهَجًا ، تَصْفِيَةً وَتَرْبِيَةً ؛ بِخِلَافِ  
الْأَعْمَارِ الْأَعْرَارِ ؛ مِنْ خَوَارِجٍ وَمُرْجِئَةٍ ؛ مُبْتَدِعَةٍ جُهْلَاءَ ، وَمُرْجِفِينَ جُبْنَاءَ ... بَرِيئًا مِنْ كُلِّ

(١) مَا أَجَلُ مَا قِيلَ :

عُمُوضُ الْحَقِّ حِينَ تَذُبُّ عَنْهُ      يُقَلِّلُ نَاصِرَ الْخَضَمِ الْمُنِيقِ  
تَضِلُّ عَنْ الدَّقِيقِ فَهَوْمٌ قَزَمَ      تَقْضِي لِلْمُجِلِّ عَلَى الْمُدِيقِ

(٢) « أَبَاطِيلُ وَأَسَارِ » ( ص ١٧٩ ) لِلْأَسَازِ مُحَمَّدٍ شَاكِرٍ .

عِلْمَانِيَّةٍ كَافِرَةٍ ، وَمُتَبَرِّئًا مِنْ كُلِّ حَبِيبِيَّةٍ ضَالَّةٍ ... أُحَذِّرُ مِنَ الْبِدْعِ ؛ صَغِيرِهَا وَكَبِيرِهَا ، عَظِيمِهَا وَحَقِيرِهَا ، مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا ، صَابِرًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - عَلَى الْأَذَى ، مُحْتَسِبًا عِنْدَ رَبِّي ظَلَمَ النَّاسِ ، وَحَنِيفَ الْوَرَى ...

لَا أَقُولُ فِي اللَّهِ - أَوْ فِي عِبَادِ اللَّهِ - إِلَّا بَعْلَمَ وَبَيَّنَّ ، وَأَحْكُمُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ ...

اللَّهُمَّ ثَبِّتْنِي عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ ؛ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، حَقِيقَةً لَا ادِّعَاءَ ...  
... أَمَّا الْمُخَالِفُونَ الرَّادُّونَ :

- فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ ( صَادِقًا ) - وَلَوْ خَالَفَ الصَّوَابَ وَغَايَرَ الْحَقَّ - : فَإِنِّي أَقْدِمُ لَهُ الْمَعْدَرَةَ ، وَأَدْعُو اللَّهَ لَهُ بِالْعَفْوِ وَالْمَغْفِرَةِ ...

- وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ ( يَعْرِفُ ، وَيَحْرِفُ ) ، وَلَا يُرِيدُ بِهَا ( يَنْهَرِفُ ) إِلَّا نَشَرَ قَالَةَ الشُّوْءِ فِي طُلَّابِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ - حِفْدًا ، وَحَسَدًا <sup>(١)</sup> ، وَكِبْرًا <sup>(٢)</sup> - : فَإِنَّ الْحَقَّ مُطَوَّقُهُ ، وَمَأْخُودُ مِنْ عُنُقِهِ عِنْدَ رَبِّهِ ...

و : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ...

□□□□□

( ١ ) وَهَذَا الصَّنْفُ أَقُولُ :

دَعِ الْحُسُودَ وَمَا يُلْقَاهُ مِنْ كَمَدٍ      كَفَاكَ مِنْهُ لَهَبُ النَّارِ فِي كَبَدِهِ  
إِنْ لَمْتَ ذَا حَسَدٍ نَفْسَتْ كُرْبَتُهُ      وَإِنْ سَكَتَ فَقَدْ عَذَّبَتْهُ بَيْسِدُهُ

( ٢ ) وَالْكِبْرُ : « بَطَرُ الْحَقِّ وَغَنَطُ النَّاسِ » ؛ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

## - التكفير -

قاعدة ( ما يَكْفُرُ بِهِ الْمُسْلِمُ ) <sup>(١)</sup> عند أهل السنة مبنية على العلم والمعرفة - قاعدة وأصلاً - ، ثم يتفرع عنهما ، إمّا :

أولاً : الاعتقاد ؛ مجحوداً وتكديباً <sup>(٢)</sup> .  
أو :

ثانياً : الاستحلال <sup>(٣)</sup> ؛ تحريماً للحلال ، وتحليلاً للحرام .

وبيان ذلك أن نقول - كما قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين - : « مَنْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ أَوَّلَى - فهو كافرٌ - وَإِنْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ - وَكَفَرَهُ كَفْرٌ عَقِيدَةٌ » .

كما في تعليقه - حفظه الله - على كلام شيخنا الألباني في « التحذير » ( ص ٧٢ ) .

وقال شيخنا الألباني - بعد هذا - مُؤَكِّدًا ومُقرِّراً : « لو أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ - ولو من غير

الحُكْمِ - رأى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ أَوَّلَى مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ - ولو حَكَمَ بِالْإِسْلَامِ عَمَلًا - ، فهو كافرٌ ... إِذَا ؛ لا اختلاف ؛ لَأَنَّ الْمَرْجِعَ أَصْلًا إِلَى مَا فِي الْقَلْبِ » .

هذه هي القاعدة ، وهي التي تعلّمناها من مشايخنا ، وأخذناها عن علّمتنا - قديماً

وحديثاً - ، قراءة ومشاهدة ..

وما قد يبدو من كلامي في « التحذير » ( ص ١٦ ) على خلاف هذا ، أو يُغايره : فإنه من

كَلَلِ الْقَلَمِ لَيْسَ إِلَّا ..

فلا بدعة - بحمد الله - ، ولا زعم ، ولا فُحْشٌ ، ولا تقوّل ، أو تقويل <sup>(٤)</sup> !!

( ١ ) هذا قيد مهمٌ ينكشف منه الفرق بين أنواع الكفر التي تلبّس بها غير المسلمين ، وبين أنواع الكفر التي يخرج

بها المسلم من دائرة الإسلام .

( ٢ ) قارنْ بها سيأتي ( ص ٤٦ - ٤٩ ) من بيان أنواع الكُفْرِ .

( ٣ ) وَمَنْ كَرَّرَ ذِكْرَ ( الاستحلال ) فَلِلتَّكْثُرِ والتَّزْيِيدِ ... أو تَحْضُ غَفْلَةً غَالِبَةً ..

والاستحلال نوهان ؛ عَمَلِيٌّ ، وعقائديٌّ - كما سيأتي - ؛ والعقائديُّ منهما هو المُكْفَرُ .

( ٤ ) ولما ذُكِرَ هذا الوجه في مجلس شيخنا أبي مالك - قبل - ، التزمته قوِّراً ، ورَضِيتُ بِهِ مُبَاشَرَةً - بِمَنَّةِ اللَّهِ - =



وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ شَرَحَ الاستِحْلَالَ بِأَنَّهُ : ( ادِّعَاءُ الْعَدَالَةِ حَالِ الْعُدُولِ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) ؛ فَقَوْلٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى يَبْتَةِ الْبَتَّةِ ، وَنَفْعَةٌ بَعِيدَةٌ عَنْ مَنْهَجِ السَّنَةِ وَأَهْلِهَا ؛ إِذْ ادِّعَاءُ الْعَدْلِ فِي الظُّلْمِ كَمِثْلِ ادِّعَاءِ الظُّلْمِ فِي الْعَدْلِ سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ؛ فَنَفِي « صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ » ( ٦٩٣٣ ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَتَقَسَّمُ ، جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذِي الْحَوِصِرَةِ التَّمِيمِيُّ <sup>(١)</sup> ، فَقَالَ : اْعْدِلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! قَالَ : « وَبِكَ ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ اْعْدِلْ ١٩ .. » .

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : « وَلَمَّا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلَ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَظْهَرَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَا وَرَاءَهُ .. » <sup>(٢)</sup> .

فَلَيْسَتْ الدَّعْوَى فَقَطْ - هُنَا - دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَةِ مَا وَرَاءَهَا مِنْ اسْتِحْلَالٍ ، أَوْ إِنكَارٍ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .. :

وَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ يَلْتَقِي هَذَا تَبَاطُا ؛ إِذْ يَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : « مَنْ اسْتَحْلَأَ أَنْ يَحْكُمَ النَّاسَ بِمَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا مِنْ غَيْرِ اتِّبَاعٍ لِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَهُوَ كَافِرٌ » <sup>(٣)</sup> .

فَالِاسْتِحْلَالُ مُوَجَّهٌ إِلَى ( مَا يَرَاهُ هُوَ عَدْلًا ) ، لَا أَنَّ رُؤْيَاهُ حُكْمَهُ عَدْلًا هِيَ الْاسْتِحْلَالُ ! فَهِيَ شَيْئَانِ مُتَبَايِنَانِ .

فَتَأَمَّلْ ، وَلَا تَتَعَجَّلْ ...

نَعَمْ ؛ رُؤْيَا الظُّلْمِ عَدْلًا فَيُسْقُطُ عَظِيمٌ ، وَفَسَادٌ جَسِيمٌ ؛ وَفَجُورٌ مُبِينٌ ، قَدْ يُودِي بِصَاحِبِهِ - وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ - إِلَى الرَّدَّةِ وَاللَّحُوقِ بِالْمَشْرِكِينَ ...

وَلَا عُدْوَانٍ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ .

وَمِثْلُ تَفْسِيرِ الْاسْتِحْلَالِ بِالْادِّعَاءِ - بَطْلَانًا - تَفْسِيرُهُ ( بِالتَّزَامِ الْمُخَالَفَةِ ) مُجَرَّدَةٌ ١١ وَيَرُدُّ هَذَا

= لَوْضُوحِهِ ؛ مِنْ غَيْرِ ( بِجَحْدٍ ) ، وَلَا إِنكَارٍ ، وَلَا ( نُكُوصٍ ) ... وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ مَتْنِيًّا عَلَى تَصَوُّرٍ خَاصٍّ ، وَ ( شُرُوطٍ ) خَاصَّةٍ ، وَقَوَاعِدُ خَاصَّةٌ : لَدَافَعْتُ عَنْهُ عَلَى الْأَقْلُ ... لَكِنْ ... لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَدْ ذُكِّرَتْ عَلَى الْجَادَّةِ - بِتَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - فِي طَبْعَتِي الثَّانِيَةِ مِنْ « التَّحْلِيلِ » .

( ١ ) « تَجْرِيدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ » ( ١ / ١٦٩ و ٣٠٨ ) لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ .

( ٢ ) « فَتَحُ الْبَارِي » ( ١٢ / ٢٩١ ) .

( ٣ ) « مِنْهَاجُ السَّنَةِ » ( ٥ / ١٣٠ ) .

وَانْظُرْ - أَيْضًا - ( ٣ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ) - مِنْهُ - .

التفسير عشرات النصوص في إثبات الشفاعة عند أهل السنة والجماعة - لأهل الكبائر<sup>(١)</sup> وغيرهم ممن ماتوا مُصِرِّين على ذنوبهم ومعاصيهم ، ( مُلتزمين المخالفة ) لنصوص الشريعة الدالة على تحريم هذه الذنوب الكبائر ؛ فعاشوا عليها ، وماتوا دون توبة منها ...

ولا فَرْقَ في ذلك بين مَنْ وَقَعَ منه هذا في كبيرة الزَّنا - مثلاً - ، أو الخمر والسرقه ، أو الكذب والفجور والمعازف ، أو غير هذا وذاك ...

والكلُّ في هذا سواء ؛ حاكماً أم محكوماً ، أميراً أم مأموراً ...

« فليس كلُّ فعلٍ أو قولٍ يَدُلُّ على الكفر يستلزمُ كفرَ قائلِهِ أو فاعلِهِ - إذا كان مسلماً ولم يُدَرَّ قصده من ذلك - ، فإذا تبيَّن قصدهُ ، وقامت عليه الحجةُ - ببيان أنَّ ما أقدمَ عليه كفرٌ - وأصرَّ على ذلك<sup>(٢)</sup> ، فإنَّه يكفرُ ، أمَّا قبلَ ذلك ، فلا يجوزُ التسرُّعُ في تكفيرِهِ »<sup>(٣)</sup> .

ومثْلُ ذُنُوبِكَ ( الأُضْلَى ) - أيضاً - في البُطلان - قولُ مَنْ شَرَحَ صورةَ الاستحلالِ

أَنتَها : ( جعلُ خلافٍ ما أنزلَ اللهُ على رسولِهِ قانوناً يُحَكِّمُ به أو يتحاكَمُ إِلَيْهِ ) !

فكانَ هذا القائلُ غَفَلَ عن تاريخ الإسلام ، وتاريخ دُولِ الإسلام ، وتاريخ سلاطين الإسلام ؛ وكيفَ أَنَّهُ قد جُعِلَت خلافةُ النبوةِ الراشدةِ إرثاً ، ومُلْكاً ، وولايةً عهدٍ ١٩ منذُ بواكيرِ خلافةِ بني أمية ... وإلى نهايةِ خلافةِ بني عُثمان ، قبلَ أَقلِّ مِنْ قَرْنٍ من الزمان !!

وهل مِنْ قانونٍ مُخالفٍ للشرع - يَحْمِي المُلُوكَ والسُّلْطَنَةَ - أَكْبَرُ مِنْ هذا وَأَفْخَمُ ١٩

فَمُجَرَّدُ تَقْنِينِ المخالفةِ لِتَصٍّ - أو نصوصٍ - من الشرع لا تكونُ دليلاً على الكفرِ والردَّةِ ..

وما فَعَلَهُ الخليفةُ العباسيُّ المأمونُ - عفا اللهُ عنه - لَمَّا « امتحنَ العُلَماءُ كُلَّهُم بالقولِ بخلقِ

القرآنِ ، وكتبَ إلى نوابِهِ ، وتهدَّدَ على ذلك »<sup>(٤)</sup> ، « وعاقَبَ العُلَماءَ من أَجَلِهِ بالقتلِ ،

( ١ ) منها قوله ﷺ : « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » ، وهو حديثٌ صحيحٌ ، له طرقٌ متكاثرَةٌ .

( ٢ ) بحيثُ يَتَبَيَّنُ للعلمِ - الذي أقامَ عليه الحجةُ - أَنَّهُ تعمَّدَ مخالفةَ الحقِّ ، وبجَهْدِهِ ، وردَّهُ .

( ٣ ) « الجهلُ بمسائلِ الاعتقادِ وحُكْمُهُ » ( ص ٣٤ ) عبدالرزاق طاهر مفاش .

( ٤ ) « دول الإسلام » ( ١ / ١٣٣ ) للذهبي ، وراجع « تاريخ الإسلام » ( ١٥ / ٢٠ - ٢١ ) - له - رحمه

الله - ، و - للأُمِّيَّة - « المسائلُ المارديتية » ( ص ٦٩ ) لشيخ الإسلام ابن تيمية .

والضرب ، والحبس ، وأنواع الإهانة<sup>(١)</sup> : أكبر دليل على إلزامه<sup>(٢)</sup> بما هو ضلال ، وتقنينه ما هو ابتداع ، بل كُفِّرَ ١١ وَمَعَ ذَلِكَ ؛ فلا نعلم أحداً من علماء الإسلام كَفَرَهُ ، « وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوَجوبِ الخُروجِ عليه »<sup>(٣)</sup> ، أو الحكم برَدِّهِ ...

نعم ؛ ( التَّزامُ المَخالَفةِ ) - فَضْلاً عن الإلزام بها ، أو التَّقنين لها - ضلالٌ عظيم ، وبابٌ إلى الكفر والجحيم ...

□ فائدة مهمة في الاستحلال ، ونوعيه :

النوع الأول : استحلالٌ عمليٌّ - كمثل ما وَرَدَ في حديث البخاري : « لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْمَعَازِفَ ... » - ؛ فيكونُ المتلبِّسُ به فاسقاً وعاصياً<sup>(٤)</sup> .

والنوع الثاني : استحلالٌ عقائديٌّ ؛ يكونُ المتلبِّسُ به كافراً ومُشرِكاً ، وخارجاً عن دائرة الإسلام .

قال سماحةُ العَلَّامةِ الشيخ عبد العزيز بن باز - وفقه الله - :

« لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يُكْفَرَ مَنْ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، بِمَجَرَّدِ الْفِعْلِ »<sup>(٥)</sup> ، مِنْ دُونِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ اسْتَحْلَ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ »<sup>(٥)</sup> .

وقال - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - :

« فَمَنْ اسْتَحْلَ الْحَكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، أَوْ الزَّيْنِ ، أَوْ الرِّبَا ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ الْمُجْمَعِ عَلَى تَحْرِيمِهَا : فَقَدْ كَفَرَ كَفْراً أَكْبَرَ ، وَظَلَمَ ظُلْماً أَكْبَرَ ، وَفَسَقَ فَسَقاً أَكْبَرَ .

وَمَنْ فَعَلَهَا بِدُونِ اسْتِحْلَالٍ كَانَ كَفَرُهُ كَفْراً أَصْغَرَ ، وَظُلْمُهُ ظُلْماً أَصْغَرَ ، وَهَكَذَا فَسَقُهُ » .

( ١ ) « أضواء البيان » ( ١ / ٦٨ ) .

( ٢ ) وهو من أنواع القوانين ؛ تُنظر رسالة الأخ الكبير الشيخ بكر أبو زيد - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - « التقنين والإلزام »

( ١ / ٧ - ٩٨ / ضمن كتابه « فقه النوازل » ) .

( ٣ ) قارن به « الأم » ( ٦ / ٢٠٥ - ٢٠٧ ) للإمام الشافعي .

( ٤ ) وقال الأستاذ عبدالرزاق طاهر معاش في كتابه « الجهل بمسائل الاعتقاد » ( ص ١٤١ ) مُبَيِّناً صُنُوفَ أَهْلِ

الْعُلُوِّ في مسألة التكفير : « في مقدمة هؤلاء الفلاة طائفة الخوارج ، التي جعلت الفعل الظاهر دليلاً على العقول الباطن » .

( ٥ ) « التحذير » ( ص ٨٣ - ٨٤ ) ، وانظر - نصّاً آخرَ عنه - فيما سيأتي ( ص ٥٧ - ٥٩ ) .

ودليل ذلك وعلامته : بَوْحُهُ بالكُفْرِ ، وتَضَرُّعُهُ بِهِ ؛ طائفاً ، مُتَشَرِّحاً بِهِ صَدْرُهُ ؛ وذلك للتفريق بين الكافر

والمنافق ... وانظر ( ص ٦٤ ) تعليق ( ٢ ) .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَقَنِي - يَرْحَمُهُ اللَّهُ - فِي « شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ » ( ٢ / ٤٣٣ )

و ( ٤٣٤ ) :

« لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ أَظْهَرَ إِنكَارَ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَالْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ يُسْتَابُ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلَّا قُتِلَ كَافِرًا مُرْتَدًّا ، وَالنِّفَاقُ وَالرَّمْدَةُ مَظَنَّتُهُمَا الْبِدْعُ وَالْفُجُورُ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي كِتَابِ « السُّنَّةِ » بِسَنَدِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ أَسْرَعَ النَّاسُ رِدَّةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، لَكَانَ يَرَى هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِمْ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ .

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول ب : أَنَّا لَا نُكْفِرُ أَحَدًا بِذَنْبٍ ، بَلْ يُقَالُ : لَا نُكْفِرُهُمْ بِكُلِّ ذَنْبٍ ؛ كَمَا تَفَعَّلَهُ الْخَوَارِجُ .

وفي قوله : « مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ » إشارة إلى أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ - الْعَامُّ لِكُلِّ ذَنْبٍ - الذُّنُوبُ الْعَمَلِيَّةُ لَا الْعِلْمِيَّةُ ! وفيه إشكال ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَكْتَفِ مِنَ الْمُكَلَّفِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ بِمَجْرَدِ الْعَمَلِ دُونَ الْعِلْمِ ، وَلَا فِي الْعِلْمِيَّاتِ بِمَجْرَدِ الْعِلْمِ دُونَ الْعَمَلِ ، وَلَيْسَ الْعَمَلُ مَقْصُورًا عَلَى عَمَلِ الْجَوَارِحِ ، بَلْ أَعْمَالُ الْقُلُوبِ أَضَلُّ لِعَمَلِ الْجَوَارِحِ ، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ تَبِيعٌ ، إِلَّا أَنْ يُضْمَنَّ قَوْلُهُ : « يَسْتَحِلُّهُ » بِمَعْنَى : يَعْتَقِدُهُ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي « الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ » <sup>(١)</sup> ( ٣ / ٩٧١ ) :

« وَبَيَانُ هَذَا أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْمَحَارِمَ مُسْتَحِلًّا لَهَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِتِّفَاقِ ، فَإِنَّهُ مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مِنْ اسْتِحْلَالِ مُحَارَمَتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَحْلَلَهَا بِغَيْرِ فِعْلِ .

والاستحلال اعتقاد <sup>(٢)</sup> [ أَنَّهَا حَلَالٌ لَهُ ، وَذَلِكَ يَكُونُ تَارَةً بِاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ أَحَلَّهَا ، وَتَارَةً بِاعْتِقَادِ [ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَحَرِّمْهَا ، وَتَارَةً بِعَدَمِ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ، وَهَذَا يَكُونُ لِحُلُلِ فِي الْإِيمَانِ بِالرُّبُوبِيَّةِ ، أَوْ لِحُلُلِ فِي الْإِيمَانِ بِالرَّسَالَةِ ، وَيَكُونُ جَعْدًا مُحَضًّا غَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ ، وَتَارَةً يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا ، وَيَعْلَمُ أَنَّ الرَّسُولَ إِنَّمَا حَرَّمَ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ ، ثُمَّ يَمْتَنِعُ عَنِ التَّزَامِ هَذِهِ التَّحْرِيمِ ، وَيُعَانِدُ الْمَحَرَّمَ ، فَهَذَا أَشَدُّ كُفْرًا مِنْ قَبْلِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ هَذَا التَّحْرِيمَ عَاقِبَةُ اللَّهِ وَعَذَابُهُ .

( ١ ) الطبعة الجديدة ، وهو في الطبعة الأولى ( ص ٥٢١ ) - أَيْضًا - ، وَمَا بَيْنَ الْمُكَوفِينَ سَاقِطٌ مِنْهَا .

( ٢ ) فَرَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْإِتِّفَاقِ ، فَتَبَيَّنَ .

ثمَّ إِنَّ هَذَا الِامْتِنَاعَ وَالِإِبَاءَ إِذَا لَخَلَّ فِي اعْتِقَادِ حِكْمَةِ الْإِمَامِ وَقُدْرَتِهِ ، فَيَعُودُ هَذَا إِلَى عَدَمِ التَّصَدِيقِ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْعِلْمِ بِجَمِيعِ مَا يَصْدُقُ بِهِ تَمَرُّدًا أَوْ اتِّبَاعًا لِمَا لَغَضِ النَّفْسِ ، وَحَقِيقَتُهُ كُفْرٌ ؛ هَذَا لِأَنَّهُ يَعْتَرِفُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ ، وَيَصْدُقُ بِكُلِّ مَا يُصْدَقُ بِهِ الْمُؤْمِنُونَ ، لَكِنَّهُ يَكْرَهُ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> وَيَبْغِضُهُ وَيَسْخَطُهُ لِعَدَمِ مُوَافَقَتِهِ لِمُرَادِهِ وَمُشْتَهَاهُ ، وَيَقُولُ : أَنَا لَا أَقْرُ بِذَلِكَ وَلَا أَلْتَزِمُهُ ، وَأُبْغِضُ هَذَا الْحَقَّ وَأَنْفَرُ عَنْهُ .

فهَذَا نَوْعٌ غَيْرُ النَّوعِ الْأَوَّلِ ، وَتَكْفِيرُ هَذَا مَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ تَكْفِيرٍ مِثْلِ هَذَا النَّوعِ بَلْ عَقِبَتُهُ أَشَدُّ .

وَقَالَ سَمَاعَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مَعْلَقًا عَلَى كَلَامِ الطَّحَاوِيِّ - فِي «عَقِيدَتِهِ» ( ص ٤٢ ) - : « وَلَا نَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ » :

« مُرَادُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَا يُكْفَرُونَ الْمُسْلِمَ الْمُوَحَّدَ الْمُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ بِذَنْبٍ يَرْتَكِبُهُ ؛ كَالزُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالرِّبَا وَغُتُوقِ الْوَالِدَيْنِ ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّ ذَلِكَ ، فَإِنْ اسْتَحِلَّهُ كَفَرَ ؛ لِكُونِهِ بِذَلِكَ مَكْذِبًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ، خَارِجًا عَنْ دِينِهِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَحِلَّ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، بَلْ يَكُونُ ضَعِيفَ الْإِيمَانِ ، وَلَهُ حُكْمٌ مَا تَعَاطَاهُ مِنَ الْمَعَاصِي فِي التَّفْسِيقِ وَإِقَامَةِ الْحُدُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، حَسْبَمَا جَاءَ فِي الشَّرْعِ الْمَطْهَرِ .

وهَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ الْبَاطِلَ ؛ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ يُكْفَرُونَ بِالذُّنُوبِ ، وَالْمُعْتَزِلَةُ يَجْعَلُونَهُ فِي مَنْزِلَةٍ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ - يَعْنِي : بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْكُفْرِ - فِي الدُّنْيَا ، أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَيَتَفَقُونَ مَعَ الْخَوَارِجِ بِأَنَّهُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ !

وقَوْلُ الطَّائِفَتَيْنِ بَاطِلٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سُلَفِ الْأُمَّةِ ، وَقَدْ التَّبَسَّ أَمْرُهُمَا عَلَى بَعْضِ النَّاسِ لِقَلَّةِ عِلْمِهِمْ ، وَلَكِنْ أَمْرُهُمَا - بِحَمْدِ اللَّهِ - وَاضِحٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ - كَمَا بَيَّنَّا - وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ » .

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» ( ٢٠ / ٩٠ - ٩٢ ) :

« قَدْ تَرَكَّرَ مِنْ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ : أَنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ ، وَلَا يُخْرِجُونَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ ، إِذَا كَانَ فَعَلًا مِنْهَا عَنْهُ ؛ مِثْلُ الرِّبَا وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ ، مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ تَرْكَ الْإِيمَانِ ، وَأَمَّا إِنْ تَضَمَّنَ تَرْكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِالْإِيمَانِ بِهِ مِثْلُ : الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛ فَإِنَّهُ يَكْفَرُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ يَكْفَرُ بِعَدَمِ اعْتِقَادِ وَجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَعَدَمِ تَحْرِيمِ الْمَحْرَمَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ .

فإن قلت : فالذنوب تنقسم إلى ترك مأمور به ، وفعل منهي عنه ؟  
قلت : لكن المأمور به إذا تركه العبد : فإما أن يكون مؤمناً بوجوبه ، أو لا يكون : فإن كان مؤمناً بوجوبه ، تاركاً لأدائه ؛ فلم يترك الواجب كله ، بل أذى بعضه وهو الإيمان به ، وترك بعضه وهو العمل به ، وكذلك المحرم إذا فعله ؛ فإما أن يكون مؤمناً بتحريمه ، أو لا يكون ، فإن كان مؤمناً بتحريمه ، فاعلاً له ، فقد جمع بين أداء واجب وفعل محرم ، فصار له حسنة وسيئة .  
والكلام إنما هو فيما لا يُعذر بترك الإيمان بوجوبه وتحريمه من الأمور المتواترة .

وأما من لم يعتقد ذلك فيما فعله ، أو تركه بتأويل أو جهل يعذر به ؛ فالكلام في تركه هذا الاعتقاد كالكلام فيما فعله أو تركه بتأويل أو جهل يعذر به .

وأما كون ترك الإيمان بهذه الشرائع كفراً ، وفعل المحرم المجرد ليس كفراً ؛ فهذا مقرر في موضعه ، وقد دلَّ على ذلك كتاب الله في قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَأِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ ؛ إذ الإقرار بها مراد بالاتفاق ، وفي ترك الفعل نزاع<sup>(١)</sup> .

وكذلك قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَيُّ السَّيِّئَاتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ؛ فإنَّ عَدَمَ الإيمان بوجوبه وتركه كفر ، والإيمان بوجوبه وفعله يجب أن يكون مُراداً من هذا النص ، كما قال من قال من السلف : هو من لا يرى حجاً بَرّاً ، ولا تركه إثمًا ، وأما الترك المجرد ففيه نزاع .

وأيضاً حديث أبي بريدة بن بخاري ؛ لما بعثه النبي ﷺ إلى من تزوج امرأة أبيه ، فأمره أن يضرب عنقه ، ويُخَمِّسَ ماله<sup>(٢)</sup> ؛ فإنَّ تخميس المال دلَّ على أنه كان كافراً لا فاسقاً ، وكفره بأنه لم يحرم ما حرم الله ورسوله<sup>(٣)</sup> .

قلت : فمن لم يكن الاستحلال ( عنده ) على هذين الوجهين - استحلالاً عملياً مُسَقَّاً ، واستحلالاً عقائدياً مُكْفَراً - استوى نظره - وحكمه - على كل فاسق وفاجر ، مع كل مشرك كافر .

( ١ ) انظر مُقَدِّمَتِي على رسالة « حكم تارك الصلاة » ، ( ص ١٣ - ١٥ ) لشيخنا الألباني .

وقارن به « ظاهرة الإرجاء » ، ( ٢ / ٥١٨ ) .

( ٢ ) انظر « إرواء الغليل » ، ( ٨ / ١٨ ) .

( ٣ ) انظر - لمزيد الفائدة - « تهذيب الآثار » ، ( ٢ / ١٤٨ ) للإمام الطبري .

وهذا ضلالٌ ظاهرٌ ...

فنعنُ - بحمدِ الله - وسطاً بينَ المرجئة : وتفلُّتهم ، وتسيِّتهم ، وانحرافهم ، وبين الخوارج : وشططهم ، وتكفيرهم ، وضلالهم ...  
﴿ وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداءَ على النَّاسِ ويكونَ الرسولُ عليكم شهيداً ﴾ ..  
والله الموفقُ للخير .

□ فائدة في أنواع الكفر وأقسامه :

قال الإمامُ ابنُ القيم في كتابه الشَّيْن « مدارج السالكين » ( ١ / ٣٣٥ - ٣٣٨ ) :

« فأما الكفرُ ؛ فنوعان : كفرٌ أكبرُ ، وكفرٌ أصغرُ .

فالكفرُ الأكبرُ : هو الموجِبُ للخلودِ في النَّارِ .

والأصغرُ : موجبٌ لاستحقاقِ الوعيدِ دونَ الخلودِ ؛ كما في قوله ﷺ في الحديثِ : « ثنتانِ في أمتي ، هما بهم كفرٌ : الطعنُ في الأنسابِ ، والنياحةُ » ، وقوله - في « السنن » - : « مَنْ أتى امرأةً في دُبُرِها فقد كفرَ بها أنزلَ على محمدٍ » ، وفي الحديثِ الآخرِ : « مَنْ أتى كاهناً أو عَرَّافاً ، فصدَّقَهُ بما يقولُ ، فقد كفرَ بها أنزلَ اللهُ على محمدٍ » ، وقوله : « لا تَرْجعوا بعدي كُفَّاراً ؛ يضربُ بعضُكم رقابَ بعضٍ » .

وهذا تأويلُ ابنِ عَبَّاسٍ <sup>(١)</sup> وعامةِ الصحابةِ في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ قال ابنُ عَبَّاسٍ : « ليسَ بكفرٍ ينقلُ عن المَلَّةِ ، بل إذا فَعَلَهُ هو كفرٌ ، وليسَ كَمَنْ كَفَرَ باللهِ واليومِ الآخرِ » ، وكذلك قالَ طاووسُ ، وقالَ عطاءٌ : « هو كُفْرٌ دونَ كُفْرٍ ، وظلمٌ دونَ ظلمٍ ، وفسقٌ دونَ فسقٍ » .

ومنهم مَنْ تأوَّلَ الآيةَ على تَرْكِ الحُكْمِ بما أنزلَ اللهُ جاحداً له ، وهو قولُ عكرمةَ ! وهو تأويلٌ مرجوحٌ ؛ فإنَّ نفسَ جحودِهِ كفرٌ ، سواءَ حَكَمَ أو لم يحكم .

ومنهم مَنْ تأوَّلَهَا على تَرْكِ الحُكْمِ بجميعِ ما أنزلَ اللهُ ، قالَ ، ويدخلُ في ذلك الحُكْمُ

(١) وهو ما اختاره ورَّجَّحه علماؤنا الكبارُ المعاصرون - الشيخ ابن بازٍ ، الشيخ الألباني ، الشيخ ابن عثيمين ،

وغيرهم - لأنَّه الحقُّ الصريحُ الذي تنضبطُ به المسألةُ على الوجهِ الصحيحِ ...

ثم يأتي (١) الكاتبُ محمد قطب - عفا الله عنه - فيقولُ في كتابه « واقعنا المعاصر » ( ص ٣٣٤ ) - عندَ ذِكْرِ أثرِ

ابنِ عَبَّاسٍ - : « مظلوم ابن عباس ... » ١١ مُشيراً إلى المستبدِّينِ بأنَّهم هذا على واقعِ الحُكَّامِ المعاصرينِ ١١

فهل علماؤنا - هؤلاء - من الظالمين ١١

بالتوحيد والإسلام ! وهذا تأويلُ عبد العزيز الكِنَاني ، وهو أيضًا بعيدٌ ۱۱ إذ الوعيدُ على نفي الحكمِ بالمتزل ؛ وهو يتناولُ تعطيلَ الحكمِ بجميعِهِ وبيعضِهِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّاهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلِ بِهِ وَلَا خَطَأٍ فِي التَّأْوِيلِ . حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنْ الْعَلَمَاءِ عُمُومًا .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّاهَا عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ وَالضَّحَّاكَ وَغَيْرِهِمَا ! وَهُوَ بَعِيدٌ ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ اللَّفْظِ ، فَلَا يُصَارُّ إِلَيْهِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يُنْقَلُ عَنِ الْمَلَّةِ !

والصحيح : أَنَّ الْحُكْمَ بغيرِ ما أُنْزِلَ اللهُ يَتناولُ الكافرين ؛ الأصغر والأكبر ، بحسبِ حالِ الحاكم :

فإنه إن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله في هذه الواقعة<sup>(١)</sup>، وعدل عنه عصياناً، مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا كفر أصغر.

وإن اعتقد أنه غير واجب ، وأنه خيّر فيه ، مع تيقنه أنه حُكُمَ الله ، فهذا كفر أكبر .  
وإن جهله وأخطأه : فهذا خطيئ ، له حُكُمُ الْمُخْطِئِينَ .

والقصدُ : أنَّ المعاصي كُلَّها من نوعِ الكفرِ الأصغر ، فإنَّها ضدُّ الشكرِ ، الذي هو العملُ بالطاعة ، فالسعيُ : إمَّا شكرٌ ، وإمَّا كفرٌ ، وإمَّا ثالثٌ ، لا مِن هذا ، ولا من هذا ، والله أعلمُ .

## فصل

وَأَمَّا الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ ، فخمسة أَلْفَيْ : كُفْرٌ تَكْذِيبٌ ، وَكُفْرٌ اسْتِكْبَارٌ وَإِبَاءٌ مَعَ التَّصْدِيقِ ، وَكُفْرٌ إِعْرَاضٍ ، وَكُفْرٌ شَكٌّ ، وَكُفْرٌ نِفَاقٌ :

١ - فَأَمَّا كُفْرُ التَّكْذِيبِ : فهو اعتقادُ كَذِبِ الرِّسْلِ ؛ وهذا القسمُ قليلٌ في الكُفَّارِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَيْدَ رِسْلِهِ ، وَأَعْطَاهُمْ مِنَ الْبُرَاهِينِ وَالْآيَاتِ عَلَى صَدَقِهِمْ مَا أَقَامَ بِهِ الْحُجَّةَ ، وَأَزَالَ بِهِ الْمَعْذِرَةَ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ : ﴿ وَجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ﴾ ، وَقَالَ لِرَسُولِهِ ﷺ : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بآيَاتِ اللَّهِ يَحْجِدُونَ ﴾ .

وإن سُمِّيَ هذا كفرَ تكذيبٍ أيضًا فصحيحٌ ، إذا هو تكذيبٌ باللسان .

(١) قَارِنْ بَيْنَ هَذَا الْكَلَامِ ، وَقَوْلِهِ - قَبْلُ - : « وَهُوَ يَتَنَاوَلُ تَعْطِيلَ الْحُكْمِ بِجَمِيعِهِ وَبِإِعْضَادِهِ » ... وَتَأْمَلْ .



٢ - وَأَمَّا كُفْرُ الْإِبَاءِ وَالِاسْتِكْبَارِ : فنَحْوُ كُفْرِ إِبْلِيسَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ أَمْرَ اللَّهِ وَلَا قَابِلَهُ بِالْإِنْكَارِ ، وَإِنَّمَا تَلَقَّاهُ بِالْإِبَاءِ وَالِاسْتِكْبَارِ ، وَمِنْ هَذَا كُفْرُ مَنْ عَرَفَ صَدَقَ الرَّسُولُ ، وَأَنَّهُ جَاءَ بِالْحَقِّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَتَّقْ لَهُ إِبَاءً وَاسْتِكْبَارًا ، وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى كُفْرِ أَعْدَاءِ الرُّسُلِ ، كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ : ﴿ أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ الْكِتَابَ فَقَالَ الْفِرْعَوْنِيُّ هَذَا أَنَا وَالْأَنْبِيَاءُ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ، وَقَوْلُ الْأَمِّ لِرَسُولِهِمْ : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ كَذَبْتَ ثُمَّ دُفِنْتَ بِطَغْوَاهَا ﴾ ، وَهُوَ كُفْرُ الْيَهُودِ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كُفَرُوا بِهِ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ ﴾ ، وَهُوَ كُفْرُ أَبِي طَالِبٍ أَيْضًا ، فَإِنَّهُ صَدَّقَهُ وَلَمْ يَشْكُ فِي صَدَقِهِ ، وَلَكِنْ أَخَذَتْهُ الْحَمِيَّةُ ، وَتَعْظِيمُ آبَائِهِ أَنْ يَزَعَجَ عَنْ مِلَّتِهِمْ ، وَيَشْهَدَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ .

٣ - وَأَمَّا كُفْرُ الْإِعْرَاضِ : فَإِنْ يُعْرَضَ بِسَمْعِهِ وَقَلْبِهِ عَنِ الرَّسُولِ ، لَا يَصَدِّقُهُ وَلَا يَكْذِبُهُ ، وَلَا يُؤَالِيهِ وَلَا يُعَادِيهِ ، وَلَا يُصْغِي إِلَى مَا جَاءَ بِهِ الْبَيِّنَةُ ، كَمَا قَالَ أَحَدُ بَنِي عَبْدِ الْبَلِيلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ : وَاللَّهِ أَقُولُ لَكَ كَلِمَةً : إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ، فَأَنْتَ أَجَلُ فِي عَيْنِي مِنْ أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا ، فَأَنْتَ أَحَقُّرُ مِنْ أَنْ أَكَلِمَكَ .

٤ - وَأَمَّا كُفْرُ الشُّكِّ : فَإِنَّهُ لَا يَجُزُّ بِصَدَقِهِ وَلَا بِكَذِبِهِ ، بَلْ يَشْكُ فِي أَمْرِهِ ؛ وَهَذَا لَا يَسْتَمِرُّ شُكُّهُ إِلَّا إِذَا أَلَزَمَ نَفْسَهُ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِ صَدَقِ الرَّسُولِ ﷺ جَمْلَةً ، فَلَا يَسْمَعُهَا وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، وَأَمَّا مَعَ التَّفَاتِيهِ إِلَيْهَا ، وَنَظَرِهِ فِيهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَهُ شُكٌّ ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَلَزِمَةٌ لِلصَّدَقِ ، وَلَا سِتْمًا بِمَجْمُوعِهَا ، فَإِنْ دَلَّالَتُهَا عَلَى الصَّدَقِ كَدَلَالَةِ الشَّمْسِ عَلَى النَّهَارِ .

٥ - وَأَمَّا كُفْرُ النِّفَاقِ : فَهُوَ أَنْ يُظْهَرَ بِلِسَانِهِ الْإِيمَانَ ، وَيَنْطَوِي بِقَلْبِهِ عَلَى التَّكَادُّبِ ، فَهَذَا هُوَ النِّفَاقُ الْأَكْبَرُ .

### فصل

وكُفْرُ الْجُحُودِ <sup>(١)</sup> نوعان : كُفْرٌ مُطْلَقٌ ، وَكُفْرٌ مُقَيَّدٌ خَاصٌّ .

( ١ ) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِي « الْعَقِيدَةِ » ( ٦١ ) - لُ - :

« وَلَا يَخْرُجُ الْعَبْدُ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِجُحُودٍ مَا أَدْخَلَهُ فِيهِ » .

فَعَلَّقَ الشَّيْخُ ابْنُ مَازٍ بِقَوْلِهِ :

« يُرِيدُ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى الْخَوَاجِرِ وَالْمُعْتَزِلَةِ الَّذِينَ قَالُوا بِخُرُوجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ بِارْتِكَابِ الْكَبِيرَةِ » .

فالمطلق : أن يحدد جملة ما أنزله الله ، وإرساله الرسول .  
والخاص المقيّد : أن يحدّد فرضاً من فروض الإسلام ، أو تحريم محرّم من محرماته ، أو صفة وصف الله بها نفسه ، أو أخبر الله به - عمداً - ، أو تقدّياً لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض .  
وأما جحد ذلك جهلاً ، أو تاوياً لا يُعذر فيه صاحبه : فلا يكفر صاحبه به ؛ كحديث الذي جحد قدرة الله عليه ، وأمر أهله أن يُحرّقه ويذروه في الريح ، ومع هذا فقد عَفَرَ الله له ، ورحمته لجهله ، إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ عليه ، ولم يحدّد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكديباً .

قلت : هذا - بطوره - كلام الإمام ابن القيم القيم ...

= وقال ساحة الشيخ ابن باز مبيناً وموضحاً :

« هذا الحصر فيه نظر ؛ فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطقُ بها ، وإن كان ينطقُ بها دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره ، وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بينها أهل العلم في باب حكم المرتد<sup>(١)</sup> ، من ذلك طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أو استهزأه بالله ورسوله أو بكتابه ، أو شيء من شرع سببائه ؛ لقوله سبحانه : ﴿ قُلْ أَبالله وآياته ورسوله كُتِبَ تستهزؤون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ .

ومن ذلك عبادته الأصنام أو الأوثان ، أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم ، وطلبهم المدد والعون ونحو ذلك ، فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ، ولم يحقق قول : لا إله إلا الله .

وهذه المسائل كلها تُخرجُ من الإسلام بإجماع أهل العلم ، وهي ليست من مسائل الجحود ، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة ، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد<sup>(٢)</sup> ، فراجعها إن شئت ، وبالله التوفيق .

(١) قال علامة تجلّ في زمانه الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله - في كتابه « منهج السالكين وتوضيح الفقو في الدين » ( ص ١١٢ ) في ( باب حكم المرتد ) :

« المرتد هو من خرج عن دين الإسلام إلى الكفر بفعله أو قوله أو اعتقاده أو شك .

وقد ذكر العلماء رحمهم الله تفاصيل ما يخرج به العبد عن الإسلام ، وترجع كلها إلى جحد ما جاء به الرسول ﷺ أو جحد بعضهم .  
قلت : وهو كلام ياتلف مع سابقه - عند التأمل - ولا يختلف ، لأن قاعدة التكفير في أولئك وغيرهم بمن وثقوا في شيء من نواقيس الإسلام مثبتة على إقامة الحجة ، وعليه ؛ فإن الذي يكفر هو « من كفر بإجماع المسلمين ، وهو الذي قامت عليه الحجة ، ولا يكفر من لم تثم عليه الحجة »<sup>(٣)</sup> .

## - الحكم ، وقاعدة الغدر بالجهل -

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في « منهاج السنة النبوية » ( ٥ / ١٣٠ ) :  
« ولا ريب أن من لم يعتدَّ وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر ، فمن استحلَّ أن يحكم بين الناس بما رآه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر ؛ فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل ، وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم ، بل كثير من المتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم يُنزِّلها الله - سبحانه وتعالى - ؛ كسوالف البادية ، وكأوامر المطاعين فيهم ، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة ! وهذا هو الكفر ؛ فإن كثيراً من الناس أسلموا ، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون ، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك ، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار ، وإلا كانوا جهالاً ، كمن تقدَّم أمرهم » .

أقول : هذا هو الأضلُّ والقول الفصل ، ومعرفة ما يوافقُه من حقٍّ أو يفارقه من باطل ، مبنًى عليه ، راجع إليه .

فالكلام وخدة واحدة ، وسلسلة أخذ بعضها برقاب بعض ، لا تساق الدلالة ، وتساوي المدلول ..

فاقتطاع أول الكلام عن آخره - وقُضِلْ بدايته عن خاتمته - حرَّم له ، وإفساد لمعناه . فهو - رحمه الله - بدأ بذكر الاستحلال ، وختم بذكر الاستحلال ، إلا أنه أضاف - فيما ختم به - استثناء يعود إلى أوله ، ويرجع إلى بدايته ، فقال : « ... فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله ، فلم يلتزموا ذلك ، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله ، فهم كفار ، وإلا كانوا جهالاً ، كمن تقدَّم أمرهم » ؛ فهو استثناء مهم جداً ، واصل إلى النص جميعه ، مُستغْرِقُه كُلُّه ...

وهذا بينٌ جداً لا يحتاج إلى شرح أو تعليق ..

ويزيده ظُهوراً قوله في خاتمته: « كَمَنْ تَقَدَّمَ أَمْرُهُمْ » <sup>(١)</sup> ، فهو رَبطٌ لِلْآخِرِ بِالْأَوَّلِ ،  
واللاحقِ بالسابق <sup>(٢)</sup> ...

... هذا هو الصواب ، من غير تكثير ولا استجلاب ...

وَبَعْدُ ؛ فالانتصارُ للحقِّ هو الأساسُ ، لا تخضُّ الدفاعِ عن الأشخاصِ .

والواجبُ على المسلم أن يكونَ ( شهماً ) وشجاعاً ، لا جبائناً ولا خَوَّاراً ، وأن يكونَ في  
( حَرَكَتِهِ <sup>(٣)</sup> وسكونِهِ ) مُلتزماً بالجادَّةِ القويمةِ الأصيلةِ ، لا تحرفُهُ عنها عاطفةٌ جارفةٌ ، ولا حماسةٌ  
تالدةٌ أو طارفةٌ <sup>(٤)</sup> .. أمَّا ( شهمٌ ) وجبان .. فكيف يجتمعان !!

( ١ ) وَحَذُّهَا - غفلةٌ أو تعمُّداً ١١ - يُفِيدُ دلالتها ، ويهدمُ تزكيتهما ...

( ٢ ) والعبرة - أساساً - بالموقعِ العلميِّ من حيثُ دلالتُهُ ، وليست بالموقعِ المكانيِّ وموضوعِهِ

وانظر جريدة « المسلمون » ( عدد رقم : ٦٢٧ ) مقال الأَخِ الفاضل الشيخ خالد العنبري : « لا ؛ يا صاحبِ

العقيدة الصافية ١ » .

( ٣ ) وليست ( الحُرْكََةُ ) <sup>(١)</sup> دائماً مُحمَّداً بل السكونُ في الفِتَنِ ، والشُّكُوتُ عندَ المِحَنِ ، هو المحمودُ المدحُ ؛

والنبيُّ ﷺ يُرشدُ إلى ذلك بقوله : « كُونُوا أَحْلَاسَ يَوْمِكُمْ » <sup>(٢)</sup> ، ويقولُ - عليه الصلاة والسلام - : « سَتَكُونُ  
فِتْنٌ ؛ القاعدُ فيها خيرٌ من القائمِ ، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي ، والماشي فيها خيرٌ من الساعي ؛ مَنْ تَشَرَّفَ لها  
تَشَتَّرَفَهُ ، وَمَنْ وَجَدَ فيها مَلْجَأً فَلْيُغْذِ بِهِ » <sup>(٣)</sup> ، وقد صحَّ عن بعضِ السلفِ قولُهُم : « نَمَّ عَلَى سِتَّةٍ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَقُومَ عَلَى  
يَدْعَةٍ » <sup>(٤)</sup> ...

( ٤ ) وَأَمَّا السَّخَرِيُّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِ الْعِلْمِ - مِنْ أَهْلِ السِّتَةِ خُصُوصاً - ، وتزِيلُ الطَّرَافِيفَ عَلَيْهِمْ ( ١ ) ،

والتعريضُ بِهِمْ ؛ فهذه أُنَافِيلُ أَلَيُنْ بِ ( جُحَا ) وَأَبِي ثُوَّاسٍ ! وبتزئةٍ عنها - ويرتفعُ - عُقْلَاءُ النَّاسِ ..

فالواجبُ الْمُحْتَمُّ : الذَّبُّ عن أَهْلِ السِّتَةِ ، ونُضْرَتُهُمْ ؛ وتأييدهم - لِمَا فِيهِ مِنْ أَجْرٍ ، وَبِرٍّ - ؛ ففي « الصحيحين »

دُعَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِحَسَّانٍ - رضي الله عنه - ؛ لِمَا نَافَعَ عَنْهُ ، وَهَجَا أَعْدَاءَهُ ...

ولكن ؛ أَيْنَ ( جُحَا ) مِنْ ( حَسَّانٍ ) ؟

... إِنَّهُ تَقَلُّبُ الزَّمَانِ ، وَتَبَدُّلُ الْإِخْوَانِ ..

( ١ ) وَمَنْ عَدَّ الْوَصْفَ بِ ( الْمُفَكَّرِ الْجُرْكَيِّ ) سَخَرِيَّةً ، ثُمَّ ( عَكَّسَ ) ؛ فوصفَ عُثَالِيَّةً بِ ( الْمُفَكَّرِ الشُّكُونِيِّ ) ؛ فقد وَتَعَ بِأَنْكَرِهِ ،

وَتَلَبَّسَ بِنَقِيضِ مَا قَوَّرَهُ .. ﴿ كَبَّرَ مَقْنَا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ ..

( ٢ ) « السلسلة الصحيحة » ( ٤ / ٤٩ ) .

( ٣ ) رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ ( ٣٦٠١ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ٢٨٨٦ ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

( ٤ ) « الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية » ( ١ / ٣٦٠ ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وانظر « الغزلة » ( ص ٧٢ ، ٧٣ ) لِلْخَطَّابِيِّ .

هذا هو الحقُّ والعَدْلُ ... وأما الظلمُ والزورُ : فكأمنٌ في ادِّعاءِ خلافِهِ ؛ نُضْرَةُ لرأي ، أو تصحيحًا لشبهةٍ ، أو تعميقًا لشبهةٍ ...

ولقد أَبَانَ عن وَجْهِ كلامِ شيخِ الإسلامِ ، ووضَّحَهُ ، وحرَّزَهُ ؛ أخونا الفاضلُ أبو محمد خالِد بن عليٍّ العنبريُّ - وفقَّههُ اللهُ - في كتابِهِ الماتِعِ « الحُكْمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ وأصولُ التكفير » <sup>(١)</sup> ( ص ١٢٢ - ١٢٤ ) ، فليُنظر .

فهذا هو القولُ المبنيُّ على ( العلم ) ، والقائمُ على ( الفهم ) ... فالإصرارُ عليه استِمْسالكٌ بالصدقِ والبيان ، لا وَهْمٌ ولا هَيَّان !!

فإذا تَقَرَّرَ هذا ؛ عَلِمَ أَنَّ الجهلَ قَدْ يُنْجِي صاحِبَهُ مِنَ الكُفْرِ والردَّةِ <sup>(٢)</sup> ، سواءً أَكَانَ ذلك في حاكمٍ أم محكومٍ ...

ولكنَّ بعضَ الكُتَّابِ المعاصرين لا يَسَحِّبُونَ هذا الجهلَ ليكونَ مانعًا في ما أَسْمَوْهُ بـ ( الحاكمية ) ، جاعلينَهُ أمرًا مُستثنى من معاذيرِ الجهلِ المعروفةِ عندَ أهلِ السنَّةِ ؛ ومن هُنَا تظهرُ بجلاءٍ ووضوحٍ قيمةُ الاستثناءِ - المُشارِ إليه قَبْلُ - في كلامِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةٍ - رحمه اللهُ - .  
فقد قالَ الكاتبُ الإسلاميُّ سيِّد قطب - رحمه اللهُ وعفا عنه - في كتابِهِ « ظلالُ القرآن » ( ٤ / ١٩٩١ ) - بعدَ كلامٍ - في سياقِ قِصَّةِ يوسف - عليه السلام - :

« ومرةً أخرى نجدُ أَنَّ منازعةَ اللهِ الحُكْمَ تُخْرِجُ المنازِعَ من دينِ اللهِ - حُكْمًا معلومًا من الدينِ بالضرورةِ <sup>(٣)</sup> - لأنَّها تُخْرِجُهُ مِنْ عِبَادَةِ اللهِ وحدهُ ... وهذا هو الشركُ الذي يُخْرِجُ أصحابَهُ من دينِ اللهِ قَطْعًا ، وكذلك الذين يُقَرِّوْنَ المنازِعَ على ادِّعاءِهِ ، وَيَكْدِينُونَ له بالطاعةِ وقلوبِهِمْ غيرُ منكورةٍ لاغتصابِهِ سُلْطَانَ اللهِ وخصائصِهِ .. فكلُّهُمْ سواءٌ في ميزانِ اللهِ » ١ . هـ .

( ١ ) وهو كتابُ حافلٌ مفيدٌ ، ولقد نقلتُ منه - مُصَرِّحًا باسمِهِ - في « النذير » - مرارًا - ( ص ١٥ و ٢٣ و ٣٠ ) ، ومما قلتُ ( ص ٣٠ ) فيه : « ولقد استفدتُ مِنْ عددٍ من نقولِهِ وفوائِدِهِ ، فجزاهُ اللهُ خيرًا » ؛ مِنْ غيرِ كُتْمٍ ولا استِيطانٍ ، اعترافًا بفضلِ ثُلَّةِ الإخوان ... فاحذَرِ وساوسَ الشيطانِ ، وتلبَّسَ فَوْي الجذَلانِ ..

( ٢ ) لكنَّهُ مُوقَّعٌ له في أَسَنِ الإِثْمِ ، ومبَاءةُ الفُجُورِ ... فَنَبِّهِ .  
( ٣ ) وتعريفُ هذا الحُكْمِ ، هُوَ : « ما يُحْضَلُ بدونَ فِكْرٍ ونَظَرٍ في دَليلٍ » ؛ كما قالَ أبو البقاء الكَفَوِيُّ في « الكَلِّيَّاتِ » ( ص ٥٧٦ ) .

وقارنْ بـ « الردَّةُ على المنطقتين » ( ص ١٣ - ١٤ ) لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةٍ .

ثُمَّ قَالَ مُتَمِّمًا وَمُبَيِّنًا :

« وَكَوْنُهُمْ ( لَا يَعْلَمُونَ ) لَا يَجْعَلُهُمْ عَلَى دِينِ اللَّهِ الْقَيِّمِ ، فَالَّذِي لَا يَعْلَمُ شَيْئًا لَا يَمْلِكُ الْإِعْتِقَادَ فِيهِ وَلَا تَحْقِيقَهُ . . . فَإِذَا وَجَدَ نَاسٌ لَا يَعْلَمُونَ حَقِيقَةَ الدِّينِ ، لَمْ يَتَّخِذْ مِنَ الْمُمْكِنِ عَقْلًا <sup>(١)</sup> وَوَاقِعًا وَصَفُهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى هَذَا الدِّينِ أَوْ لَمْ يَقُمْ جَهْلُهُمْ غُلْزًا لَهُمْ يُسْبِغُ عَلَيْهِمْ صِفَةَ الْإِسْلَامِ ، ذَلِكَ أَنَّ الْجَهْلَ مَانِعٌ لِلصِّفَةِ ابْتِدَاءً ، فَاعْتِقَادُ شَيْءٍ قَرَعٌ عَنِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَهَذَا مِنْطَقُ الْعَقْلِ <sup>(٢)</sup> وَالْوَاقِعِ ، بَلْ مِنْطَقُ الْبَدَاهَةِ الْوَاضِحِ .

إِنَّ الطَّاغُوتَ لَا يَقُومُ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مُدَّعِيًا أَخَصَّ خِصَاصِ الْأُلُوْهِيَّةِ ، وَهُوَ الرِّبَوِيَّةُ ؛ أَيْ <sup>(٣)</sup> : حَقُّ تَعْبِيدِ النَّاسِ لِأَمْرِهِ وَشَرْعِهِ ، وَدِينُونَتِهِمْ لِفِكْرِهِ وَقَانُونِهِ ، وَهُوَ إِذْ يُزَاوِلُ هَذَا فِي عَالَمِ الْوَاقِعِ يَدَّعِيهِ - وَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ بِلِسَانِهِ - ، فَالْعَمَلُ دَلِيلٌ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ .

إِنَّ الطَّاغُوتَ لَا يَقُومُ إِلَّا فِي غَيْبَةِ الدِّينِ الْقَيِّمِ وَالْعَقِيدَةِ الْخَالِصَةِ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ ، فَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ وَقَدْ اسْتَقَرَّ فِي اعْتِقَادِ النَّاسِ فِعْلًا أَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَالْخُضُوعُ لِلْحُكْمِ عِبَادَةٌ ، بَلْ هِيَ أَصْلًا مَدْلُولُ الْعِبَادَةِ <sup>(٤)</sup> .

ويقول - أَيْضًا - فِي « ظَلَالِ الْقُرْآنِ » ( ٢ / ٨٨٧ - ٨٨٨ ) حَوْلَ ( قِصَّةِ الْحُكْمِ وَالشَّرِيعَةِ وَالتَّقَاضِي ) :

« إِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ مَسْأَلَةُ إِبْهَانٍ أَوْ كُفْرٍ ، أَوْ إِسْلَامٍ أَوْ جَاهِلِيَّةٍ ، وَشَرْعٍ أَوْ هَوًى ، وَإِنَّهُ لَا وَسْطَ فِي هَذَا الْأَمْرِ ، وَلَا هُدْنَةَ وَلَا صَلَاحَ الْفَالْمُؤْمِنُونَ هُمُ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ - لَا يُحَرِّفُونَ مِنْهُ حَرْفًا ، وَلَا يُبَدِّلُونَ مِنْهُ شَيْئًا - ، وَالْكَافِرُونَ الظَّالِمُونَ الْفَاسِقُونَ هُمُ الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكَّامُ قَائِمِينَ عَلَى شَرِيعَةِ اللَّهِ كَامِلَةً : فَهُمْ فِي نِطاقِ الْإِيمَانِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونُوا قَائِمِينَ عَلَى شَرِيعَةٍ أُخْرَى ثَمَّ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ : فَهُمْ الْكَافِرُونَ الظَّالِمُونَ الْفَاسِقُونَ ، وَإِنَّ النَّاسَ إِمَّا أَنْ يَقْبَلُوا مِنَ الْحُكَّامِ وَالْقَضَاةِ حُكْمَ اللَّهِ وَقَضَاءَهُ فِي أُمُورِهِمْ فَهُمْ مُؤْمِنُونَ . . . وَإِلَّا فَمَا هُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا وَسْطَ بَيْنَ هَذَا الطَّرِيقِ وَذَلِكَ ، وَلَا حُجَّةٌ وَلَا مَعْذَرَةٌ <sup>(٥)</sup> ، وَلَا احْتِجَاجٌ

( ١ ) أَنَا شَرَفْنَا ؛ فَالْحُكْمُ فِي التَّكْفِيرِ مُتَّبَعٌ عَلَى قَاعِدَةٍ وَاحِدَةٍ . . . فَتَأَمَّلْ .

( ٢ ) هَذَا الْبَيَانُ لَيْسَ عَلَى مَنَهِجِ السُّنَنِ وَأَهْلِهَا .

وَانظُرْ - لِمَزِيدٍ مِنَ الْفَائِدَةِ - « أَبَاطِيلُ وَأَنْشَارُ » ( ٢٩٢ - ٢٩٤ ) لِلْأَسْتَاذِ الْأَدِيبِ عَمُودِ شَاكِرٍ .

( ٣ ) تَأَمَّلْ هَذَا الْقَوْلَ ، وَدَقِّقِ النَّظَرَ فِيهِ . . .

بمصلحة ، فالله ربُّ النَّاسِ يعلمُ ما يَضْلُحُ للنَّاسِ ، ويضعُ شرائعَهُ لتحقيقِ مصالحِ النَّاسِ الحقيقية ، وليسَ أحسنَ من حُكْمِهِ وشريعَتِهِ حُكْمٌ أو شريعةٌ ، وليسَ لأحدٍ من عبادِهِ أَنْ يقولَ : إني أرفضُ شريعةَ الله ، أو : إني أبصرُ بمصلحةِ الخلقِ من الله ... فإنَّ قائلها بلسانِهِ أو بفعله فقد خَرَجَ من نطاقِ الإيمانِ « ١. هـ .

بل يقولُ - بعبارة أوضح وأقبح - في « ظلاله » ( ٣ / ١١٩٨ ) :

« إِنَّ مَنْ أَطَاعَ بَشَرًا فِي شَرِيعَةٍ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، وَلَوْ فِي جَزْئِيَّةٍ صَغِيرَةٍ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّمَا هُوَ مُشْرِكٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُسْلِمًا ثُمَّ فَعَلَهَا ؛ فَإِنَّمَا خَرَجَ بِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الشَّرْكِ أَيْضًا .. مَهْمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ : ( أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) بِلِسَانِهِ ، بَيْنَمَا هُوَ يَتَلَقَّى مِنْ غَيْرِ اللَّهِ ، وَيَطِيعُ غَيْرَ اللَّهِ » . قلتُ : فالكلامُ المتقدمُ - كُلُّهُ - يُخْرَجُ - عِنْدَ صَاحِبِهِ وَمُدَّعِيهِ - قَضِيَّةً ( الْحَاكِمِيَّة ) - حُكْمًا وَمَحْكُومِينَ - عَنْ أَنْ تَكُونَ ذَاتَ صِلَةٍ - أَضَلًا - بِمَا يُغَذِّرُ الْمُسْلِمَ بِجَهْلِهِ إِذَا تَلَبَّسَ بِهِ <sup>(٢)</sup> .. والاسْتِنَاءُ الْوَاقِعُ فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ دَالٌّ عَلَى تَقْبِضِ هَذِهِ الدَّعْوَى ، مُرْشِدٌ إِلَى بُطْلَانِهَا ؛ فَمِنْ هُنَا نَظْهَرُ - جَلِيًّا - حَقِيقَتَهُ ، وَتَعْلُو - جَيِّدًا - قِيَمَتَهُ ...

« وَنَظَرَةً إِلَى الْوَاقِعِ : نَجِدُ أَنَّ بَعْضَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ قَدْ ظَهَرَتْ فِيهَا السُّنَّةُ وَالتَّوْحِيدُ ، وَمَا زَالَ عُلَمَاؤُهَا مُتَمَسِّكِينَ بِذَلِكَ دَاعِينَ إِلَيْهِ ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بِلَادٍ تَجِدُ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ ، فَمَنْذُ أَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْبِلَادِ بِظُهُورِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَأَمُرُ التَّوْحِيدِ وَعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ ظَاهِرٌ مُلْتَزِمٌ بِهِ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ .

ولهذا كانت الحجة في هذه البلاد قائمة على العباد في العموم ، وخاصة في المسائل الكبرى من دين الإسلام ، بخلاف البلاد التي دمرتها البدع والانحراف عن السنة ، وغيب القائمين

( ١ ) اقرأ وتأمل ، واحكم بالعذر ..

( ٢ ) فالمألة - إذا - قد غلِطَ فيها ( الأساتيد ) <sup>(١)</sup> ؛ فلا يدعي - فيها - إصابة التلاميذ - ، فضلًا عن

( تلاميذ التلاميذ ) - إلا من جاء بجهل حديد <sup>(ب)</sup> ..

( ١ ) المعجم الوجيز ، ( ص ١٦ ) .

( ب ) « أساس البلاغة » ، ( ص ١٤٤ ) للزحري .

بِأَمْرِ اللَّهِ مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى التَّوْحِيدِ وَالسَّنَةِ ، فَسَكَّانٌ مِثْلُ هَذِهِ الْبِلَادِ يُتَجَاوَزُ مَعَهُمْ فِيمَا خَالَفُوا فِيهِ  
الَّذِينَ الصَّحِيحُ ، حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي يُكْفَرُ مَنْ خَالَفَهَا ، أَوْ يُفْسَقُ ، أَوْ يُبَدَّعُ  
- وَاللَّهُ أَعْلَمُ - <sup>(١)</sup> .  
أَقُولُ :

وَعُمُومُ مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ ؛ تُكَلِّمُ فِيهَا - كَثِيرًا - بِجَهْلٍ ، وَكَتَبَ فِيهَا مَنْ لَيْسَ لَهَا  
أَهْلٌ ، وَالْقَوْلُ فِيهَا صَغْبٌ لَا سَهْلٌ .  
فَلَعَلَّ اللَّهَ - جَلَّتْ قُدْرَتُهُ - يَفْسَحُ فِي الْوَقْتِ ، وَيَنْسَأُ فِي الْعُمْرِ ، وَيُبَارِكُ فِي الْعَمَلِ ،  
لِيَكُونَ مِنِّي - بِمَنَّةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ - بَحْثٌ مُفَصَّلٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْعَمِيقَةِ ، بِقَوَاعِدَ دَقِيقَةٍ ، إِظْهَارًا  
لِلْحَقِّ ، وَبَيَانًا لِلْحَقِيقَةِ ..





## - الحكم بالقوانين الوضعية -

نقلت في كتابي « التحذير من فتنة التكفير » عشرات ( البحوث العلمية ، والنقول العقديّة ) عن ( عدد من علماء الإسلام ؛ محدّثين وفقهاء ، ومفسّرين ) في تفصيل القول في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله ، وأنّ منها الكُفر ، ومنها الظلم ، ومنها الفسق ؛ بما أحسبه كافياً ومُقتنعاً ، بحمد الله تعالى ومثته ...

وبيّنت - معهُ - بوضوح جليّ أنّ فاعل ذلك أنتم مأزور ، لا مُتابّ مأجور ...  
وكان ممّا قلّته - هناك - ( ص ٢٧ - ٢٨ ) :

« ولَسْنَا نقولُ هذا تَهْوِينًا مِنْ شَأْنِ الحكمِ بِمَا أنزلَ اللهُ ، أو تَقْلِيلًا مِنْ قَدْرِ تطبيقِ الشريعةِ ؛  
فهذا ما نَحْلُمُ بِهِ ، ونَدْعُو إليه ، ونَحْرِصُ عليه .

فاحتكامُ النَّاسِ إلى شريعةِ اللهِ - سبحانه وتعالى - كتابًا وسُنَّةً - فيه سعادتهم ، ونجاتهم ،  
وهدايتهم ، وصلاتهم ...

بل كيف لنا أن نُهَوِّنَ مِنْ مسألةٍ فظيمةٍ عظيمةٍ مُتردِّدِ الحكمِ فيها - والفاعلُ لها - بينَ الكفرِ  
والظلمِ والفسقِ ؟!

ولكنّا نقولُ الذي قُلْنَاهُ رَدًّا لِقُلُوبِ الغالينَ ، وتكفيرِ المُكفِّرينَ ؛ الذينَ فَتَحُوا البابَ مُشرَعًا -  
بأفعالهم وأقوالهم - لكلِّ أعداءِ الدينِ ومُناوئيه ؛ ليَصِفُوا الإسلامَ بالتطرّفِ ، والمسلمينَ  
بالإرهابِ .. من غيرِ تمييزٍ ، وبلا تفصيلٍ .. فكانوا - بسوءِ صنيعهم - سدًّا مَنيعًا في وَجْهِ  
الدعوةِ الحقّةِ للإسلامِ الحقِّ ، وسببًا كبيرًا للضغطِ على المسلمينَ ، واستنزافِ مُقدّراتهم ، وشَلِّ  
قواهم ...

فاللهُ يُصْلِحُهُمْ ، ويُسَدِّدُ دَرَجَتَهُمْ .. » .

فهل يَرُدُّ على خَلَدِ صَفِيٍّ - أو ذَهْنِ نَقِيٍّ - أنّ صَاحِبَ هذا الكلامِ يقولُ فيمن يحكمُ  
بالقوانين الوضعية : ( إنّه مأجورٌ شكورٌ ) ؟!

وعليه ؛ فإنَّ ما تَوَهَّم من تغليب لي على كلامٍ لِساحَةِ أستاذنا الشيخ العلامة عبدالعزيز بن باز في « التحذير » ( ص ٨٥ ) مما يُخالِفُ هذا الأمرَ البَيِّنَ الواضحَ الجليَّ : فَإِنَّهُ تَوَهَّم لَأَمْرٍ غَيْرِ مُرَادٍ ، والتباسٍ في شيءٍ غيرِ مُسْتَقَادٍ ..

نَعَمْ ؛ قد يكونُ في موضعِ العبارةِ نوعٌ غموضٍ ، أو شيءٌ مِنَ الإبهامِ ، فَمَا ذَلِكَ إِلَّا « لَأَنَّ المعانيَ الدقيقةَ تحتاجُ إلى إصغاءٍ ، واستماعٍ ، وتدبُّرٍ » <sup>(١)</sup> - لكنَّ ذِكْرِي لها على وَجْهِ الصِّحَّةِ - بَعْدُ - مَرَّتَيْنِ ( ص ٩٤ و ٩٧ ) يُزِيلُ أَيَّ إبهامٍ ، ويدفعُ أَيَّ التباسٍ ...

وَمَعَ هذا وذاك ؛ فقد نقلتُ موضعَ التَّغْلِيْبِ - كما هو - إلى مَوْقِعٍ آخَرَ - بعده - يَدُلُّ على المدلولِ الأصليِّ المرادِ بَدءً وانتهاءً <sup>(٢)</sup> ..

وَمِمَّا هُوَ مُقَرَّرٌ ، وفي مُصْتَفَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ مُحَرَّرٌ ؛ أَنَّ الْأَصْلَ حُسْنُ الظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ إِذَا وَجِدَ سَبِيلًا إِلَيْهِ ...

فَإِذَا لم يَكُنْ ثَمَّتْ سَبِيلٌ يُنْزَعُ إِلَيْهِ - به - لتَلَمَّسِ حُسْنِ الظَّنِّ بِهِ ، فَيُنْظَرُ : هل يُوجَدُ مُخَالَفَةٌ لِأَصْلِ ما من الناحيةِ الشرعيَّةِ ؟ أم أَنَّ المَعَارِضَةَ نَاشِئَةً مِنْ تَغْيِيرٍ قد يُخْتَلَفُ في فَهْمِهِ ؛ صِحَّةً وخطأً ، صوابًا وغلطًا ؟ ..

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ - وهو مُخَالَفَةُ أَصْلِ - من الناحيةِ الشرعيَّةِ - ؛ فالوصفُ اللاتقِ بِمَنْ لم يُوافِقْ : الغُرُورُ ، وفُحْشُ الخَطِّ ، وعُجْبُ القولِ ، والفتنةُ ، والشَّانُ ...

فَإِنْ لم يَكُنْ إِلَّا الثَّانِي - وهو الاختلافُ في صَوَابِ لَفْظٍ أو صِحَّةِ عِبَارَةٍ - ؛ فلا يَزِيدُ الْأَمْرَ عن أَنْ يَكُونَ شَكْلِيَّةً تَخْصُصَةً ، لا يُتَجَاوَزُ فِيهَا قُدْرُهَا ، ولا يُفَحِّمُ شَأْنَهَا ، ولا يُعْظَمُ أَمْرُهَا ...

ولِساحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - كلمةٌ جَامِعَةٌ في الْحُكْمِ على مَنْ حَكَّمَ بِغَيْرِ ما أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَأَنْوَاعٍ فَاعِلِيهِ ؛ يَقُولُ فِيهَا <sup>(٣)</sup> :

« مَنْ حَكَّمَ بِغَيْرِ ما أَنْزَلَ اللَّهُ فلا يَخْرُجُ عن أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ :

( ١ ) « العقود الدرَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية » ( ص ١٠٣ ) لابن عبدالحادي .

( ٢ ) انظر « التحذير » ( ص ٨٩ ) الطبعة الثانية .

( ٣ ) « قضية التكفير بين أهل السنة وأهل الضلال » ( ٧٢ - ٧٣ ) سميد بن ولف القحطاني .

- ١ - مَنْ قَالَ : أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا أَكْبَرَ .
- ٢ - وَمَنْ قَالَ : أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا لِأَنَّهُ مِثْلُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، فَالْحُكْمُ بِهَذَا جَائِزٌ ، وَبِالشَّرِيعَةِ جَائِزٌ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا أَكْبَرَ .
- ٣ - وَمَنْ قَالَ : أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا ، وَالْحُكْمُ بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَفْضَلُ ، لَكِنِ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَائِزٌ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا أَكْبَرَ .
- ٤ - وَمَنْ قَالَ : أَنَا أَحْكُمُ بِهَذَا ، وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْحُكْمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَيَقُولُ : الْحُكْمُ بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِغَيْرِهَا ، وَلَكِنَّهُ مُتَسَاهِلٌ ، أَوْ يَفْعَلُ هَذَا لِأَمْرِ صَادِرٍ عَنْ حُكَّامِهِ ؛ فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا أَصْغَرَ ، لَا يُخْرِجُ عَنْ الْمِلَّةِ ، وَيُعْتَبَرُ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ » .

قُلْتُ : وَكَلَامُهُ هَذَا - حَفْظُهُ اللَّهَ - يَنْتَزِلُ عَلَى الْقَوَانِينِ وَغَيْرِهَا ( وَلَا يُخْرِجُ عَنْهَا ) ، - فَالْمُخَالَفَةُ مُخَالَفَةٌ ، وَالنَّظَرُ إِنَّمَا يَكُونُ إِلَى الْبَاعِثِ عَلَيْهَا ، وَالِدَافِعِ إِلَيْهَا - .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَبَيِّنُهُ بَيَانًا تَامًّا ؛ أَنَّهُ سَثَلَ - حَفْظُهُ اللَّهَ وَأَطَالُ بَقَاءِهِ - عَمَّنْ يَرَى أَنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي الْخُرُوجِ عَلَى الْأَنْظُمَةِ الْعَامَّةِ الَّتِي يَضَعُهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ ؛ كَالْمُرُورِ ، وَالْجِهَارِكِ <sup>(١)</sup> ، وَالْجَوَازَاتِ ... إلخ .. بِاعْتِبَارِ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى أَسَاسٍ شَرْعِيٍّ ؟؟

فَأَجَابَ :

« هَذَا بَاطِلٌ وَمَنْكَرٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ وَلَا التَّغْيِيرُ بِالْيَدِ ، بَلْ يَجِبُ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مَنْكَرٌ ، بَلْ يَنْظُمُهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ لِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، يَجِبُ الْخُضُوعُ لَذَلِكَ ، وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَنْفَعُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَمَّا الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ مَنْكَرٌ ، ضَرِيئَةٌ يَرَوْنَ أَنَّهَا غَيْرُ جَائِزَةٍ ، هَذَا يُرَاجَعُ فِيهَا وَلِيُّ الْأَمْرِ بِالنَّصِيحَةِ ، بِالْدَعْوَةِ إِلَى اللَّهِ ، وَبِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْخَيْرِ ، لَا بِبَدْوِهِ ؛ يَضْرِبُ هَذَا وَيُسْفِكُ دَمَ هَذَا ، أَوْ يُعَاقِبُ هَذَا بِدُونِ حُجَّةٍ وَلَا بُرْهَانٍ <sup>(٢)</sup> ، لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ سُلْطَانٌ مِنْ وَلِيِّ الْأَمْرِ يَتَصَرَّفُ بِهِ حَسَبَ الْأَوَامِرِ الَّتِي

( ١ ) وَبَعْضُ مِنْ هَذِهِ ( الْأَنْظُمَةُ الْعَامَّةُ ) تَقْنِينَاتٌ لِمَخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ ١١ فَتَدِيرُ الْجَوَابَ : تَحْتَظُّ بِالصَّوَابِ ...

( ٢ ) لَيْسَ رَدَّةٌ وَلَا تَكْفِيرٌ ..

لديه ، وإلا فحسبُه النصيحةُ والتوجيهُ ، إلا فيمن تحت يده من أولادٍ وزوجاتٍ ونحو ذلك تمن له السلطةُ عليهم » (١) .

قلتُ :

وأيُّ ردٍّ لهذا الكلام - أو تأويلٍ - أو إخراجٍ له عن مُرادِهِ : فهو تقولٌ بغيرِ حجةٍ ، وتفريقٌ بين المُتبايَلاتِ بدونِ يَتَنَةٍ .

ولو كان مُجرَّدُ نَقْضِ الحُكْمِ ، أو تَرْكِهِ ، أو (تبديله) ، أو (تفنيهِ) مُكْفَرًا لَمَا كَانَ هذا التفصيلُ ، وَلَمَّا وَجَدَ هذا البيانُ ...

ومما يؤيِّدُ هذا المعنى - ويؤكدُهُ - ما رواه الإمامُ أحمدُ ( ٥ / ٢٥١ ) ، وابنُ جَبَّانٍ ( ٦٧١٥ ) بسندٍ جيِّدٍ ، عن أبي أُمَامَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَتَنْقُضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُرْوَةٍ ، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ ؛ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا ، فَأَوْكُنَّ نَقْضًا : الْحُكْمُ ، وَآخِرُهُنَّ : الصَّلَاةُ » (٢) .

فلو كَانَ (نَقْضُ الحُكْمِ) (٣) كُفْرًا أَكْبَرَ : لكَانَ حُصُولُهُ - فقط - نَقْضًا لِعُرْوَةِ الْإِسْلَامِ ذَاتِهَا - جميعًا - ، وَهَتَكَ لِعُقْدَةِ الْإِيمَانِ نَفْسَهَا - أساسًا - ، وإذ الأمرُ على غيرِ ذلك : كَانَ حُكْمُهُ لَيْسَ كَذَلِكَ ..

فتأملْ .. ولا تتعَجَّلْ ..



( ١ ) « المعلوم في العلاقة بين الحاكم والمحكوم » ( ص ١٩ ) .

( ٢ ) وقد بَوَّبَ عليه الإمامُ ابنُ جَبَّانٍ بقوله : « ذَكَرُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَظْهَرُ مِنْ نَقْضِ عُرَى الْإِسْلَامِ مِنْ جِهَةِ الْأُمَرَاءِ فَسَادُ الْحُكْمِ وَالْحُكَّامِ » .

( ٣ ) وكلمة ( الحُكْمِ ) كلمةٌ مطلقةٌ ، لا يجوزُ تقييدها بغيرِ يَتَنَةٍ ، . تعطيلُها بغيرِ دليلٍ ظاهرٍ .

## - التبديل والاستبدال -

من أجود الكلام وأحسنه في أنواع الحكم<sup>(١)</sup> - موافقة للشرع أو مخالفة له - كلام الإمام ابن القيم في كتابه « الروح » ( ص ٦٥٤ - ٦٥٥ ) ؛ إذ قال - رحمه الله - :

« والفرق بين الحكم المنزّل الواجب الاتباع ، والحكم المؤلّ الذي غايته أن يكون جائز الاتباع : أن الحكم المنزّل هو الذي أنزله الله على رسوله ، وحكم به بين عباده ، وهو حكمه الذي لا حكم له سواه .

وأما الحكم المؤلّ فهو أقوال المجتهدين المختلفة التي لا يجب اتباعها ، ولا يكفر ولا يفسق من خالفها ؛ فإن أصحابها لم يقولوا : هذا حكم الله ورسوله ! بل قالوا : اجتهدنا برأينا ، فمن شاء قبله ، ومن شاء لم يقبله ، ولم يلزموا به الأمة ... » .

ثم قال - رحمه الله تعالى - :

« فالرأي والاجتهاد أحسن أحواله أن يسوغ اتباعه ، والحكم المنزّل لا يحلّ لمسلم أن يخالفه ولا يخرج عنه .

وأما الحكم المبدّل - وهو الحكم بغير ما ينزل الله - ؛ فلا يحلّ تنفيذه ، ولا العمل به ، ولا يسوغ اتباعه ، وصاحبه بين الكفر والفسوق والظلم .

والمقصود : التنبيه على بعض أحوال النفس المطمئنة واللّوامة والأمارّة ، وما تشترك فيه النفوس الثلاثة ، وما يميّز به بعضها من بعض ، وأفعال كلّ واحدة منها ، واختلافها ، ومقاصدها ، ونيّاتها .

وفي ذلك تنبيه على ما وراءه ؛ وهي نفس واحدة ؛ تكون أمارّة تارة ، ولّوامة أخرى ، ومطمئنة أخرى ، وأكثر الناس الغالب عليهم الأمارّة ، وأما المطمئنة فهي أقلّ نفوس البرية عدداً ، وأعظمها عند الله قدراً ، وهي التي يقال لها : ﴿ ارجعي إلى ربك راضية مرضية . فادخلي في عبادي . وادخلي جنتي ﴾ .

( ١ ) وقد نقلته في « النذير » ( ص ١٣ ) - مقصراً - مقتصرًا على تفسيره للتبديل فقط - تأمناً - .

وَنَقَلَهُ ( هبري ) على غير نقلي !! فما أَلْفَحَ ولا أُنَجِّحَ ..

قلت : وهو كلامٌ قُضِلَ ؛ يُستفادُ منه فائدتانِ مهمتان :

الأولى : أَنَّ الحُكْمَ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ حُكْمٌ مُبَدَّلٌ .

الثانية : أَنَّ هذا الحُكْمَ - المُبَدَّلَ - يتردَّدُ صاحِبُهُ ومُواقِعُهُ - تَبَعًا لِحالِهِ ؛ عَمَلًا واعتقادًا - بينَ الكُفْرِ والفِسْقِ والظُلْمِ ...

وهاتانِ فائدتانِ تُنهيانِ المسألةَ لِمَن كانَ لَهُ قَلْبٌ أو ألقى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ... بلا تَكثُرٍ ولا مَزِيدٍ ...

ولقد نَقَلَ الشَّيْخُ ابنُ عُثيمين - حفظه اللهُ - عن شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية - رحمه اللهُ - تقسيمَ مَنْ اتخذوا أَجبارَهُم ورهبانَهُم أربابًا من دُونِ اللهِ ، وأنَّهُم على وَجْهين <sup>(١)</sup> :

« أَحدهما : أَن يَعلَمُوا أَنَّهُم بَدَّلُوا دينَ اللهِ ، فيَتَّبِعُونَهُم على التَّبديلِ ، ويعتقدونَ تحليلَ ما حَرَّمَ ، وتحريمَ ما أَحَلَّ اللهُ ؛ اتباعًا لرؤسائِهِم ، مع عَلمِهِم أَنَّهُم خالفوا دينَ الرُّسُلِ ، فهذا كُفْرٌ ، وقد جعلَهُ اللهُ ورسولُهُ شركًا .

الثاني : أَن يكونَ اعتقادُهُم وإيمانُهُم بتحليلِ الحرامِ وتحريمِ الحلالِ ثابتًا ، لكنَّهُم أطاعوهم في معصيةِ اللهِ ، كما يفعلُ المسلمُ ما يفعله من المعاصي التي يُعتقدُ أَنَّها مَعاصٍ ، فهو لاءَ لَهُم حُكْمٌ أمثالُهُم من أَهلِ الذنوبِ » .

قلتُ : فَجَعَلَ مِن علامَةِ التَّبديلِ اعتقادَ تحليلِ الحرامِ ، وتحريمِ الحلالِ .

ثمَّ قالَ الشَّيْخُ ابنُ عُثيمين - نَفَعَ اللهُ بِهِ - <sup>(٢)</sup> :

« والحُكْمُ بغيرِ ما أنزَلَ اللهُ ينقسمُ إلى قسمين :

أحدهما : أَن يستبدَلَ هذا الحُكْمَ بحُكْمِ اللهِ - تعالى - بحيثُ يكونُ عالمًا بحُكْمِ اللهِ ، ولكنَّهُ يرى أَنَّ الحُكْمَ المخالفَ لَهُ أَوَّلَى وأنفَعَ للعبادِ من حُكْمِ اللهِ ، أو أَنَّهُ مساوٍ لحُكْمِ اللهِ ، أو أَنَّ الغُدولَ عن حُكْمِ اللهِ إِلَيْهِ جائِزٌ ، فيجعلُهُ القانونَ الذي يَحبُّ التحاكمُ إِلَيْهِ ، فمثلُ هذا كافِرٌ كُفْرًا مخرِجًا عن المِلَّةِ ؛ لأنَّ فاعِلَهُ لم يَرْضَ باللهِ رَبًّا ، ولا بمحمَّدٍ رسولًا ، ولا بالإسلامِ دينًا ، وعليه ينطبقُ قولُهُ تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الجاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ من اللهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُؤْذِنُونَ ﴾ ، وقولُهُ تعالى :

(١) « مجموع فتاوى الشَّيْخِ ابنِ عُثيمين » ( ٢ / ١٤٤ ) .

(٢) « المرجع السابق » ( ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ ) .

﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ .

الثاني : أَنْ يَسْتَبْدَلَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى حُكْمًا غَالِقًا لَهُ فِي قَضِيَّةٍ مَعِينَةٍ ، دُونَ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ قَانُونًا يَجِبُ التَّحَاكُمُ إِلَيْهِ ، فَلَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

الأولى : أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعْتَقِدًا أَنَّ مَا خَالَفَهُ أَوَّلَى مِنْهُ وَأَنْفَعُ لِلْعِبَادِ ، أَوْ أَنَّهُ مُسَاوٍ لَهُ ، أَوْ أَنَّ الْعُدُولَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَيْهِ جَائِزٌ ، فَهَذَا كَافِرٌ كَفَرًا مَخْرَجًا عَنِ الْمَلَكَةِ ؛ لِمَا سَبَقَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

الثانية : أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا بِحُكْمِ اللَّهِ ، مَعْتَقِدًا أَنَّهُ أَوَّلَى وَأَنْفَعُ ، لَكِنْ خَالَفَهُ بِقَصْدِ الإِضْرَارِ بِالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، أَوْ نَفْعِ الْمَحْكُومِ لَهُ ، فَهَذَا ظَالِمٌ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ ، وَعَلَيْهِ يَنْتَزِلُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ .

الثالثة : أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ لَكِنْ خَالَفَهُ هَوًى فِي نَفْسِهِ ، أَوْ مَصْلَحَةً نَعُودُ إِلَيْهِ ، فَهَذَا فَاسِقٌ ، وَلَيْسَ بِكَافِرٍ ، وَعَلَيْهِ يَنْتَزِلُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أقول : فَجَعَلَ - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - الْقِسْمَ الْأَوَّلَ مَحْصُورًا فِي الْمُسْتَبْدِلِ الَّذِي « يَرَى أَنَّ الْحُكْمَ الْمَخَالَفَ لَهُ أَوَّلَى وَأَنْفَعُ لِلْعِبَادِ مِنْ حُكْمِ اللَّهِ ، أَوْ أَنَّهُ مُسَاوٍ لِحُكْمِ اللَّهِ ، أَوْ أَنَّ الْعُدُولَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ إِلَيْهِ جَائِزٌ » <sup>(٢)</sup> ، بِحَيْثُ يَجْعَلُهُ - عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ <sup>(٣)</sup> قَانُونًا - .  
وهذا لَا يُتَخَلَّفُ فِي كُفْرِهِ ..

والثاني : إِذَا لَمْ يَكُنْ قَانُونًا - وَعَلَى الْوَضْفِ السَّابِقِ - ، وَلَكِنْ يَحْكُمُ بِالْقَضِيَّةِ أَوْ الْقَضَايَا ... فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ ...

(١) وهذا النص منقول من « مجموع فتاويه » ، وليست له صلة بتعليق على كلام شيخنا الألباني - المذكور في « التحذير » - لا من قريب ولا بعيد ؛ لذا لم أذكره في « التحذير » !! فليس في القضية بَرٌّ ولا خَلْفٌ !! لا حِدْمَةٌ ولا هَدَفٌ . ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهِ - بَعْدَ - ، فَرَأَيْتُ أَنَّهُ يَزِيدُ كَلَامَ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - الْمَقُولَ هُنَاكَ - وَضُوحًا ، فَاسْتَحْسَنْتُ إِحْلَاقَهُ وَإِضَافَتَهُ هُنَا ... فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعْمَائِهِ .

(٢) كما هو نص كلامي .

(٣) فليس مُجَرَّدُ التَّحْقِينِ كُفْرًا ؛ وَإِنَّمَا الْكُفْرُ فِي الصِّفَةِ وَالْعَلَّةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْمَخَالَفَةُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ - سِوَاءَ تَقَنُّنِ أَمْ لَا ؛ كَمَا

سيأتي - بعد - ، فَنَبِّهْ .

وقد علَّلَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِينَ - حفظه الله تعالى - كُفْرَ « مَنْ حَكَّمَ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ بَدَلًا عن دينِ اللهِ » بأنَّه : « جَعَلَ نَفْسَهُ مُشْرَعًا مع اللهِ - عزَّ وجلَّ - ، [ و ] لَأَنَّهُ [ كَارَهُ لِشَرِيعَتِهِ ] » (١) .  
وهذه عِلَّةٌ من عِلَلِ التَّكْفِيرِ وَوَصَفٌ ، لا شرطٌ (٢) له أو قَيْدٌ ...  
فالاعتقادُ الكُفْرِيُّ يلزِمُ منه الكراهَةُ - وكذا الجحودُ ، « وما أَشْبَهَهُمَا » ، أو دلٌّ عليهما ،  
بَيِّنٌ لا شُبْهَةَ فيه ، ولا شَكٌّ يَعتريهِ » (٣) .

(١) « التحذير » ( ١٠١ ) .

وما بينَ المعكوفين زيادةٌ نقلُها - هناك - من خطِّ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - حفظه الله تعالى - .  
( تنبيه ) : نُقِلَ كلامُ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - هذا - في غيرِ موضعٍ - من الجرائدِ ، والمجلَّاتِ ، والكتبِ (٤) ،  
والكُتُبِياتِ - ، وكلُّها نَقَلَتْه من الشَّريطِ ، أو من نقلٍ من الشَّريطِ ، دونَ تصحيحٍ أو مراجعةٍ ؛ بينا كانَ نقلي كلامه  
- حفظه الله - من كلامِ المُفَرِّغِ الذي راجعهُ بيدي ، وأضافَ عليه بخطه ، وهذا مما ميَّزَ - بحمدِ اللهِ - ما نُشَرَّتْهُ عن سواه .  
ولم يَتَّبِعُوا ( البعضُ ) لهذا : فَخَلَطَ ، وَخَبَطَ ، وَوَهَمَ ، وَوَهَمَ ، وأَتَمَّ ..  
وهذه صورةٌ مُجرَّدةٌ من النقلي والإضافة من « الأصلِ » المرسلِ إلَيَّ - بتصحيحِ فضيلةِ الشَّيْخِ نَفْسِهِ - :

ولا عن  
١- سلم محكمهم من كلامهم من التهامي من حكم بغير ما أنزل الله سبحانه ولا دين الله فهذا كفر  
أكبر يخرج عن الملة لأنه جعل نفسه مشرعا مع الله عز وجل ولا شرعية

(٢) والشرطُ : « ما يلزِمُ من عَدَمِ القَدَمِ ، ولا يلزِمُ من وجودِهِ وجودٌ ولا عَدَمٌ » - كما في كُتُبِ الأصولِ - ،  
وَمَنْ فَسَّرَهُ بأنَّه : « ما يلزِمُ من وجودِهِ الوجودُ ، ومن عَدَمِهِ العَدَمُ » ، فقد أتى ما لا يَبِلُ له بِهِ ... كما هو حالُهُ في سائرِ  
كُتُبِهِ ١١

(٣) « التحذير » ( ص ١٠٢ ) .

(١) من ذلك كُتُبُ « فتنة التَّكْفِيرِ » ، جمعه الأخُ علي حُسين أبو لوز ، وأضافَ إليه عددًا من فتاوى الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ  
المتعلِّقة بالموضوع ، والمُضَافَةُ إليه إضافةٌ - من « فتاويه » وغيرِها - ، فما لم يوجد من كلامِهِ - حفظه الله - في « التحذيرِ » ، مما هو موجودٌ في  
رسالةِ الأخِ علي أبو لوز فهو من هذه الإضافاتِ .. فنتبه - مُتَعَيِّلًا - لِمَا قُلْتُهُ عَنِّي وَبَنَيْتُ ، وإِنَّا كُنَّا وَالثَّقَنِي وَالثَّقَنِي ..  
وللفائدة - والتاريخ - أقول : لَمَّا طُبِعَتْ كتابي « التحذيرِ » ، لم أَكُنْ وقَفْتُ على رسالةِ الأخِ أبي لوز - هذه - ، وإِنَّا أَرَقَنَتْنِي عليها  
- بعد طباعَةِ « التحذيرِ » ، بشهرين - بعضُ الإخوةِ الحضارمةِ - وقَفَّهم اللهُ - في أثناءِ رحلتي العلميةِ الدعوةِ إلى أندونيسيا .



فلا اعتقاد الكُفْرِيَّ شرطٌ في الكراهة ، وليست الكراهة شرطًا في الاعتقاد ، فضلًا عن التكفير ...  
فتأمل ، وتنبّه ...

وأما بجعل الاستبدال ( وَحْدَهُ ) <sup>(١)</sup> دليلًا على الكُفْرِ الأكبر : فهذا يُغايِرُ ما تقدّم من ذكرِ العلل والأوصاف التي إذا قامت بالاستبدال : استحقَّ بها الوصف بالكُفْرِ ...  
نعم ؛ الاستبدال دليلٌ على الكُفْرِ وعلامةٌ عليه ؛ إذا لم يكن مُجَرَّدًا وَحْدَهُ <sup>(١)</sup> ، فصاحبه اعتقاد تحليل الحرام ، أو تحريم الحلال ، أو عِلْمُهُ بحكم الله مع رُؤْيَتِهِ الحُكْمَ المخالف له أولى وأنفع للعباد ، أو أنه مُساوٍ له ، أو جائزٌ به .. أو .. أو ..  
وَمَنْ رَعِمَ - بَعْدَ هذا كُلِّهِ - أَنَّ الأَعْمَالِ الظَاهِرَةَ - كُلَّهَا ، أو بعضَها <sup>(٢)</sup> - تقومُ مقامَ الاعتقادِ قَطْعًا ، وتدلُّ على الباطنِ - مِن كُزُو ، أو مجحودٍ جزمًا ! - وأنَّ فاعلَ ذلك مُستبدلٌ ..  
و .. كافرٌ ... فقد حَمَلَ ثِقْلًا ، وساءَ فِعْلًا ...

فإذا لم يَكُنْ هذا هو بابَ الفكرِ الخارجِي مُشَرَّعًا .. فماذا هُوَ ؟  
وَلَيْكُنْ زَاجِرًا لهؤلاء - وَرَادِعًا - ما رواه الإمامُ مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٦٢٤) عن مُجَنَّدٍ رضي الله عنه - ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَ : « أَنَّ رَجُلًا قَالَ : وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لِفُلَانٍ !  
وإنَّ اللَّهَ - تعالى - قَالَ : مَنْ ذَا يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ ؟ ! فَوَلَّيْتُ قَدِ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ ، وَأَخْبَطْتُ عَمَلَكَ » .

فإذا ؛ كانت أَعْمَالُ - ذاك - الظَاهِرَةُ مُعْلِنَةً فِسْقَهُ <sup>(٣)</sup> ، ومُظْهِرَةً فُجُورِهِ ؛ بحيث سَخِطَ عليه أخوه قائلًا له : « لا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ » !

(١) قَمَنْ لم يَنْتَبِهْ (١) لكلمة (وحده) - التي قُلْنَاهَا في «التحذير» (ص ١٠٣) - : (صال) في غير ميدانيه ، و (جال) في هَذِم بُيَانِيهِ ..

(٢) نعم ؛ مِن الأَعْمَالِ والأقوالِ ما هو كُفْرٌ أكبر ؛ وهي - كفاعة - : ما يكونُ منه أو يُقَصَّدُ به الانتقاصُ والاستخفافُ ؛ كما قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول» (ص ٥٦١) ، وانظر «مجموع الفتاوى» (١٤ / ١١٥) - له - .

وتفصيلُ هذا - زيادةً - في كتابي «كشف المناهج» ..

(٣) وفي طريقٍ أخرى للحديث عند أبي داود (٤٩٠١) ، وأحمد (٨٢٧٥) ، عن أبي هريرة ، أَنَّ الرجلَ المقولَ فيه الكلامُ كَانَ «مُشْرِفًا على نفسه» !

فهذا - منه - تكفير مبطن متسرّع ؛ لأن الله - سبحانه - يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ . . .

ومع هذا وذاك ؛ فلم تكن أعماله الظاهرة - حقيقة - قائمة مقام كفره ، ومظهره ردة - على فسقه وفجوره ! - ؛ فعز الله لهذا ؛ وأحبط عمل ذاك . . . والله يقول : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ ﴾ .

ومآ لنا نعيد ونزيد ، فكلام الشيخ ابن عثيمين - الذي اتكأ عليه المكفرون ، واعتمده المخالفون - هو نفسه ينقض كلامهم ، ويردّ تقوّلهم ؛ فهو يقول - نفع الله به - وقد نقلته في « التحذير » ( ص ٧٣ - ٧٤ ) - :

« وفي ظني أنه لا يمكن لأحد أن يطبق قانوناً مخالفاً للشرع يحكم فيه في عباد الله إلا وهو يستحلّه ويعتقد أنه خير من القانون الشرعي ، فهو كافر ؛ هذا هو الظاهر ، وإلا فما الذي حمّله على ذلك ؟ »

قد يكون الذي يحمله على ذلك خوفاً من أناس آخرين أقوى منه إذا لم يطبق ! فيكون هنا مدهائناً لهم ، فحيثل نقول : إن هذا كالمدهان في بقية المعاصي .

قلت : فهو - حفظه الله - لم يجعل الحاكم بالقانون كافراً ابتداءً - مطلقاً - ، وإنما قد ( احتمل ) أن يكون فعل ذلك مدهائنة . . .

و ( احتمال ) وقوع المدهانة كفيل بإبطال ادعاء أن الحكم بالقوانين - مجرداً - كفر أكبر . . فتأمل ، ولا تتعجل . . .

ومثل هذا الاحتمال <sup>(١)</sup> يجعل التردد في تكفيره قائماً وظاهراً ؛ لأن عقيدة أهل السنة في مثل هذا أن « من ثبت إيمانه بيقين لم يزُلْ ذلك عنه بالشك ؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة ، وإزالة الشبهة » ؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ( ١٢ / ٥٠١ ) .

وليس هذا ( الاحتمال ) - أو التحفظ - إلا بسبب خطورة المسألة ، وعظم شأن الرّكّل

( ١ ) لما هو القول فيمن (عائِن) إيقاع هذا ( الاحتمال ) - ضمن كلام الشيخ ابن عثيمين - ، ثم حدّثه ، وبرزه ١٩

فقارن بين « التحذير » ( ص ٧٣ ) ، و « تحذيره » ( ص ٢٨ ) لتكون على بينة من حقيقة أمره وتأثيره !

وكيف يؤمل الإنسانه وشدا وما ينفك مُطيعاً مواء

فيها ؛ إذ « التكفير حقُّ الله وحده ، فلا يجوزُ الإقدامُ عليه إلا بإذنٍ من الله وسلطانٍ ، أي : بنصٍّ من كتابِ الله تعالى أو سنةٍ نبيهٍ - عليه الصلاة والسلام - ، وحُجَّةٌ قاطعةٌ لا تتطرقُ إليها شبهةٌ ؛ وذلك أنَّ الإيمانَ والكفرَ محلُّها القلبُ ، ولا يطلعُ على ما في القلوبِ غيرُ الله - سبحانه وتعالى - ، والقرائنُ الظاهرةُ لا تدلُّ يقيناً على ما في القلبِ ، بل دلالتها ظنيَّةٌ <sup>(١)</sup> ، والإسلامُ منه عن اتباعِ الظنِّ في أكثر من نصٍّ في القرآن والسنة ، وطَلَبَ الحُجَّةَ والبرهانَ على الدعاوى ، وبخاصةٍ ما يتعلَّقُ منها بأمورِ العقائدِ » <sup>(٢)</sup> .

... هذا هو الكلامُ ، فَمَنْ حَرَفَهُ - أو حَرَفَهُ - فهو المَلَامُ <sup>(٣)</sup> ...

والسلامُ ...

وأما كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة ( التبديل ) ؛ فهو لا يخرجُ عن تلك المعاني المضبطة قيد أنملة ، بل إنَّها معاني مأخوذةٌ منه - رحمه الله - ، وراجعةٌ إليه ؛ إذ قد يَن - يرحمه الله - القولُ في قاضي شرعيٍّ مُبتدعٍ <sup>(٤)</sup> ؛ حَكَمَ في قضيتِهِ ما حُكِمَ مِنْهُ ؛ و « بجعل ما في هذِهِ القضيةِ شرعَ محمد بن عبد الله » <sup>(٥)</sup> ؛ قال :

« والإنسانُ متى حلَّ الحرامَ - المجمعَ عليه - أو حرَّم الحلالَ - المجمعَ عليه - أو بدَّلَ الشرعَ - المجمعَ عليه - كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء ، وفي مثلِ هذا نُزِّلَ قوله - على أحدِ القولين - : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ أي : هو المستحلُّ للحكم بغير ما أنزلَ الله ﴿ ٥ ﴾ .

( ١ ) يَقْبِذُ النَّبِيُّ الْمُقَدَّمُ ( ص ٦٤ ) تعليق ( ٢ ) .

( ٢ ) « الجهلُ به - انحلُّ الاعتقاد وحكمه » ( ص ٣٢ ) عبدالرزاق طاهر معاش .

( ٣ ) فليس ثَمَّتَ بحمدِ الله ابتداءً - لا قديمٌ ولا جديدٌ ١ - ولا إرجاءً - لا موروثٌ ولا مُعاصرٌ ١ - ولا

إحداث ... ولكئها دعاوى أحداث ١١

وكلُّ مَزْعَمٍ بخلافِ ذلك فهو ( يُشَكَّلُ مَتَحَى جديداً ، وأُسْلُوبًا فريداً ) في تحريفِ صورةِ الدعوةِ السلفيةِ ،

وإدعاء ( ما السلف والسلفية منه براءة ) ١١

( ٤ ) هو القاضي ابنُ مخلوف ، المتوفى سنة ( ٧٢٢هـ ) ، ترجمته في « الدرر الكامنة » ، ( ٢ / ٣٤٧ ) .

( ٥ ) هذا هو منشأ كلامِهِ ، ومُبْتَدَأُ قولِهِ ، فتأكَّله ، ولا تُفْصِلُهُ عَمَّا يَتَّبِعُهُ ، حتَّى تعرفَ خطأ قولِهِ المخالفِ

ثُمَّ قَالَ :

« وَلَفْظُ الشَّرْعِ يُقَالُ فِي عُرْفِ النَّاسِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ :

الشَّرْعُ الْمُنَزَّلُ ؛ وَهُوَ : مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ ، وَهَذَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ ، وَمَنْ خَالَفَهُ وَجِبَتْ عَقُوبَتُهُ .

وَالثَّانِي : الشَّرْعُ الْمَوْضُوعُ ؛ وَهُوَ : آرَاءُ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ فِيهَا كَمَذْهَبِ مَالِكٍ وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا يَسُوعُ اتِّبَاعُهُ ، وَلَا يَجِبُ ، وَلَا يَحْرُمُ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزَمَ عَمُومَ النَّاسِ بِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ عَمُومَ النَّاسِ مِنْهُ .

الثَّلَاثُ : الشَّرْعُ الْمُبَدَّلُ ، وَهُوَ : الْكَذِبُ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، أَوْ عَلَى النَّاسِ بِشَهَادَاتِ الزُّورِ - وَنَحْوِهَا - وَالظُّلْمُ الْبَيِّنُ .

فَمَنْ قَالَ : إِنَّ هَذَا شَرْعُ اللَّهِ ؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا نَزَعَ ؛ كَمَنْ قَالَ : إِنَّ الدَّمَ وَالْمَيْتَةَ حَلَالٌ ، وَلَوْ قَالَ : هَذَا مَذْهَبِي ؟ وَنَحْوَ ذَلِكَ » .

قُلْتُ : فَهُوَ يَتَكَلَّمُ - فِي الْوَجْهِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرِ - حَوْلَ مَنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ رَسُولِهِ ، أَوْ النَّاسِ ، وَظَلَمَ ظُلْمًا بَيِّنًا ، وَقَالَ : « إِنَّ هَذَا مِنْ شَرْعِ اللَّهِ » ...

أَمَّا قَوْلُهُ - بَعْدُ - : « كَمَنْ قَالَ : إِنَّ الدَّمَ وَالْمَيْتَةَ حَلَالٌ ، وَلَوْ قَالَ : هَذَا مَذْهَبِي ، وَنَحْوَ ذَلِكَ » ؛ فَإِنَّهُ مُحْمُولٌ - لَزُومًا ، وَقَوْلًا وَاحِدًا - عَلَى مَنْ يُثْبِتُ كَذِبُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَادِّعَاؤُهُ عَلَى شَرْعِهِ ..

فَالْمُتَجَرِّئُ كَذِبًا عَلَى اللَّهِ ؛ سَتَكُونُ جُرْأَتُهُ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ أَشَدَّ وَأَنْكَى .. فَقَوْلُهُ - بَعْدُ - : « هَذَا مَذْهَبِي » ؛ إِمَّا أَنَّهُ كَذَبُ مَبْنِيٍّ عَلَى كَذِبٍ ، وَادِّعَاءُ مُرَكَّبٌ عَلَى ادِّعَاءٍ .. أَوْ أَنَّهُ قَالَ فِي أَمْرِ حَرَامٍ بَيِّنٍ ، يُجْمَعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ قَطْعًا يَقِينًا .

وَالْأَوَّلُ ؛ لَوْ أَنَّا حَكَمْنَا عَلَى كُلِّ مَنْ يَقُولُ : « هَذَا مَذْهَبِي » فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ التَّفْصِيلِيَّةِ - فَضْلًا عَنْ غَيْرِهَا ثَمَّا قَدْ يَكُونُ فِيهِ خَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ - بِالْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ : لَحَكَمْنَا - بِذَا - عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَمَذِّهِينَ ، وَالْمُتَعَصِّبِينَ ، وَالْمُرِيدِينَ !! الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ قَوْلَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ ، وَرَأْيَ شَيْخِهِمْ ، وَ ( فِكْرَ ) مَنْ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ : عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ... قَائِلِينَ - أَجْمَعِينَ - : « هَذَا مَذْهَبِي » ، وَ : هَذَا رَأْيِي ... وَ : هَذَا فِكْرِي ... وَمَا أَكْثَرَهُمْ !!

ولو أننا نزلنا قول شيخ الإسلام - المتقدم - : « كمن قال : إنَّ الدَّمَّ والميتة حلال » ،  
ولو قال : هذا مذهبي ، ونحو ذلك » - على مسألة من مشهور المسائل الخلافية الفقهية -  
كتحريم النبيذ ، وما يتصل به - فهاذا تكون النتيجة ١٩  
قال الإمام الشَّافعي في « سننه » ( ٨ / ٧٠١ ) - بعد ذكره أدلة تحريم النبيذ ، والخمر ،  
وكلُّ مُسكر - :

« وفي هذا دليلٌ على تحريم المُسكر ، قليله وكثيره ، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم  
بتحريمهم آخر الشَّربة ، وتحليلهم ما تقدَّمها الذي يُشربُ في الفرقِ قبلها ، ولا خلاف بين أهل  
العلم أنَّ الشُّكر بكَليَّته لا يحدث على الشَّربة الآخرة دون الأولى ، والثانية بعدها ، وبالله  
التوفيق » .

فهاذا يرى مَنْ زَعَمَ - مُطلقاً - أنَّ قول شيخ الإسلام : « ولو قال : هذا مذهبي » دلالةٌ  
واضحةٌ على بطلان شرط الادِّعاء ( بأنَّه إنما قلَّه - أصلاً - لأنَّه مُدَّعٍ أنَّ ذلك من عند الله ١٩  
وقد قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - مُبيِّناً سوء حال المتعصبة والمقلدين ، المغرضين عن  
تحكيم الكتاب والسنة :

« لما أعرَضَ النَّاسُ عن تحكيم الكتاب والسنة والمُحاكمة إليهما ، واعتقدوا عدم الاكتفاء  
بهما ، وعدلوا إلى الآراء والقياس والاستيخسان وأقوال الشيوخ ؛ عرضَ لهم من ذلك فسادٌ في  
فِطَرِهِمْ ، وظلمةٌ في قُلُوبِهِمْ ، وكَدَرٌ في أفهامِهِمْ ، وتَحَنُّنٌ في عقولِهِمْ ، وعمَّتْهُمْ هذه الأمورُ ،  
وغلِبَتْ عليهم ، حتَّى رَبا فيها الضَّعِيفُ ، وهَرِمَ عليها الكَبِيرُ ، فلم يَروها منكراً ؛ فجاءتهم دولةٌ  
أخرى قامت فيها البدعُ مقامَ السننِ ؛ والنفسُ مقامَ العقلِ ، والهوى مقامَ الرِّشْدِ ، والضلالُ  
مقامَ الهدى ، والمنكرُ مقامَ المعروفِ ، والجهلُ مقامَ العلمِ ، والزَّيْءُ مقامَ الإخلاصِ ، والباطلُ  
مقامَ الحقِّ ، والكذبُ مقامَ الصدقِ ، والمداهنةُ مقامَ النصيحةِ ، والظلمُ مقامَ العدلِ ، فصارتِ  
الدولةُ والغلبةُ لهذه الأمورِ ، وأهلُها هم المشار إليهم ، وكانت قبلَ ذلك لأضدادِها ، وكان  
أهلُها هم المشار إليهم .

فإذا رأيتَ دولةَ هذه الأمورِ قد أقبلتْ ، ورأيتَها قد نُصِبتْ ، وجيوشُها قد رُكبتْ ؛ فبطنُ

الأرض - والله - خيرٌ من ظهرها ، وقُلِّل<sup>(١)</sup> الجبالِ خيرٌ من السهولِ ، ومخالطةُ الوحشِ أسلمٌ من مخالطةِ النَّاسِ »<sup>(٢)</sup> .

قلتُ : وبقولِهِ - رحمه الله - أقولُ ، وما نحنُ فيه أدلُّ دليلٍ عليه !  
ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله .

وما هُنا نَبِيَّةٌ مهمٌ ؛ وهو متعلِّقٌ بتصوُّرِ ( المُكفِّرِينَ ) للاستبدالِ ؛ فهم - هدامهم الله وأصلحهم - يعملونَ تَغْطِيلَ الحُدُودِ ، وعدمَ إنفاذِها ، أو إقامةَ غيرها ، وتنفيذَ سواها - لمجرّدِ الفعلِ - حُكْمًا على فاعلي ذلك بالتكفير<sup>(٣)</sup> ... وهذا كلامٌ جدُّ خطير ...

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ( ٢٨ / ٣٠٦ ) :

« ووليُّ الأمرِ إذا تَرَكَ إنكارَ المُنكَرَاتِ ، وإقامةَ الحدودِ عليها ؛ يبالٍ يأخذُه : كانَ بمنزلةِ مقدّمِ الحرامِيةِ ، الذي يقاسمُ المحاربينَ على الأخيذةِ ! وبمنزلةِ القَوَادِ الذي يأخذُ ما يأخذُه ليجمعَ بين اثنين على فاحشةٍ ! وكانَ حالُه شبيهاً بحالِ عجزِ السوءِ امرأةٍ لوطي ، التي كانت تدلُّ الفُجَّارَ على ضيفِهِ ! التي قالَ اللهُ تعالى فيها : ﴿ فَأَنجِنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ ، وقالَ تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾ ، فعذَّبَ اللهُ عجزَ السوءِ القَوَادَ بمثلِ ما عذَّبَ قومَ السوءِ الذينَ كانوا يعملونَ الخبائثَ ، وهذا لأنَّ جميعه أخذُ مالٍ للإعانةِ على الإثمِ والعدوانِ .

ووليُّ الأمرِ إنَّما نُصِّبَ ليأمرَ بالمعروفِ ، وينهى عن المنكرِ ، وهذا مقصودُ الولايةِ .

فإذا كانَ الوالي يُمكنُ من المنكرِ يبالٍ يأخذُه ؛ كانَ قد أتى بضدِّ المقصودِ ، مثلَ مَنْ نُصِّبَتْه ليعينَكَ على عدوكَ ، فأعانَ عدوكَ عليه ، وبمنزلةِ مَنْ أخذَ مالاً ليجاهدَ به في سبيلِ الله ، فقاتلَ به المسلمينَ » .

قلتُ : فلم يَنُزَعِ عنه وَصْفُ ( وليِّ الأمرِ ) ، ولم يكفِّرْهُ ، ولم يحكمَ بردِّهِ ..

نعم ؛ رَتَّبَ عليه أوصافَ الفُجَّارِ ، وأخلاقَ الفُسَّاقِ ، وأعمالَ المُجَانِّ ... وهو حريٌّ بذلك كُلِّهِ ، ومُستَحَقُّهُ ...

( ١ ) مفردُها ( قُلَّة ) وهي : أعلى الجبلِ .

( ٢ ) « فوائد الفوائد » ( ص ٤٤٠ - ٤٤١ ) بتحقيقي ، وتعليقي .

( ٣ ) مع كُوزِهِم - أنفسهم - مُقرِّين بالإسلام ، مُقيمين - في الناس - أركانَه ... فتنبه .

وقال الإمام القرطبي في « تفسيره » ( ٤ / ١٦٨ ) :

« فمن بدلَ أو غيَّر أو ابتدَعَ في دين الله ما لا يرضاه الله ، ولم يأذن به الله : فهو من المطرودين عن الخوض ، المُبتدِعين منه ، المسوّدي الوجوه ، وأشدُّهم طردًا وإبعادًا مَنْ خالف جماعة المسلمين ، وفارق سبيلهم ؛ كالخوارج على اختلاف فرقها ، والروافض على تبائن ضلالها ، والمعتزلة على أصناف أهوائها ؛ فهؤلاء كلُّهم مبدلون ومبتدعون ، وكذلك الظلمة المسرفون في الجور والظلم وطمس الحق وقتل أهله وإذلالهم ، والمعلنون بالكبائر المُستحقِّقون بالمعاصي ، وجماعة أهل الزَّيغ والأهواء والبدع ؛ كلُّ يُخافُ عليهم أن يكونوا عُتُوا بالآية ، والخبر كما بيَّنا ، ولا يخلدُ في النار إلَّا كافرٌ جاحِدٌ ، ليس في قلبه مثقالُ حَبَّةٍ من خردلٍ من إيمانٍ » (١) .

قلتُ : وفي كلامه - رحمه الله تعالى - ثلاث فوائد :

الأولى : جمعه بين الابتداع ، وعمل ما لا يرضي الله - سبحانه - كالجور والظلم - في سياقٍ واحدٍ ؛ وجعل ذلك كله تبديلاً ...

الثانية : بيان ضلال الخوارج ، والروافض ، والمعتزلة .

الثالثة : أنَّ قاعدة التكفير الجحود ؛ أو ما ينبثق منه ، وثبني عليه (٢) .

فإن لم ينضبط معنى الاستبدال وفق هذا الأساس - الذي قرَّرنَاه - كان الوقوع بمهاوي الضلال إلى مُتتهاه ، والهوي في دركات التكفير إلى أبعد مداه ...

( ١ ) وانظر « التمهيد » ( ٢٠ / ٢٦٢ ) لابن عبد البر .

( ٢ ) كالاستحلال - الذي هو تحريم ما أحلَّ الله ، أو تحليل ما حرَّم الله ؛ من عقيدة - :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب « الإبان » ( ص ٦٧ ) :

« وهؤلاء الذين اتخذوا أحوالهم ودياناتهم أرباباً - حيث أطاعوهم في تحليل ما حرَّم الله وتحريم ما أحلَّ الله ،

يكونون على وجهين :

أحدهما : أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيبتغونهم على التبديل ؛ فيعتدون تحليل ما حرَّم الله ، وتحريم ما أحلَّ الله ، اتباعاً لرؤسائهم ، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرُّسل ، فهذا كفرٌ ، وقد جعله الله ورسوله شركاً - وإن لم يكونوا يصلُّون لهم ويسجدون لهم - ؛ فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين ، واعتقد ما قاله ذلك ، دون ما قاله الله ورسوله ؛ مشركاً مثل هؤلاء .

والثاني : أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحلال وتحليل الحرام ثابتاً ، لكنهم أطاعوهم في معصية الله ، كما

يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاصي ؛ فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب .

## - الياسق<sup>(١)</sup> وجنكيز خان<sup>(٢)</sup> -

الياسق : « عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها [ جنكيز خان ] من شرائع شتى ؛ من اليهودية ، والنصرانية ، والملة الإسلامية ، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرّد نظره وهواه »<sup>(٣)</sup> .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » ( ٢٨ / ٥٢١ - ٥٢٥ ) عن أكبر مقدّمي التّار قوله : « هذان آيتان عظيمتان جاءا من عند الله : محمد وجنكيسخان » .

وعقب - رحمه الله - بقوله : « فهذا غاية ما يتقرّب به أكبر مُقدّمهم إلى المسلمين ؛ أن يُسوِّيَ بين رسول الله ، وأكرم الخلق عليه ، وسيد ولد آدم ، وخاتم المرسلين ، وبين ملك كافر مُشرك من أعظم المشركين كُفراً وفساداً وعدواناً ، من جنس يُختصّر وأمثاله » .

ثم قال - رحمه الله - : « وذلك أن اعتقاد هؤلاء التّار كان في جنكيسخان عظيماً ؛ فإثم يعتقدون أنه ابن الله ! من جنس ما يعتقدُه النصارى في المسيح ، ويقولون : إن الشمس حبّلت أمّه ! وأنها كانت في خيمة ، فنزلت الشمس من كوة الخيمة ، فدخلت فيها حتّى حبّلت !! ومعلوم عند كل ذي دين أن هذا كذب ، وهذا دليل على أنه ولد زنا ، وأن أمّه زنت ، فكنمت زناها ، وأدعت هذا حتّى تدفع عنها معرّة الزنا ! وهم مع هذا يجعلونه أعظم رسول

( ١ ) ويُقال : « ( يَسَق ) : ك ( سَحَاب ) ، ورَبّاً قيل : ( يسق ) ، بحذف الألف ، والأصل فيه ( يساغ ) بالغين المعجمة ، ورَبّاً خُفّف فحُذِف ، ورَبّاً قُلِبَ قافاً ، وهي كلمة تركية يُعبّر بها عن وضع قانون المعاملة ، كذا ذكره غير واحد » .

« تاج العروس من جواهر القاموس » ( ٧ / ٩٨ ) للمرتضى الزبيدي .

( ٢ ) قال ابنُ تَغرّي بَرُودي في « النجوم الزاهرة » ( ٦ / ٢٦٩ ) :

« هو صاحبُ التّورا ، و ( اليَسَق ) ، و « التّورا » باللغة التركية هو المذهب ، و « اليَسَق » هو الترتيب ، وأصل كلمة « اليَسَق » : سي يسا ، وهي لفظ مركّب من أعجمي وتركي ، ومعناه : الترتيب الثلاث ، لأن ( سي ) بالعجمي في العدد ثلاثة ، و ( يسا ) بالتركي : الترتيب ؛ وعلى هذا منست التّار من يوموا إلى يومنا هذا ، وانتشر ذلك في سائر الممالك ، حتّى ممالك مصر والشام ، وصاروا يقولون : « سي يسا » ، فنقلت عليهم ، فقالوا : « سياسة » على تحريف أولاد القرب في اللغات الأعجمية ... » .

( ٣ ) « تفسير ابن كثير » ( ٣ / ١٢٣ ) .



عند الله في تعظيم ما سنَّه لهم وشرَّعه بظنه وهواه ، حتى يقولوا لما عندهم من المال : هذا رِزْقُ جَنكِيْزِخَانَ ، ويشكرونها على أكلهم وشرِّبهم ، وهم يستحلُّون قتلَ مَنْ عادى ما سنَّه لهم هذا الكافرُ الملعونُ ، المُعادي لله ولأنبيائه ورسوله وعباده المؤمنين .

ثمَّ قال :

« وكذلك الأكابرُ من وزرائهم يجعلونَ دينَ الإسلام كدينِ اليهود والنصارى ، وأنَّ هذه كلُّها طُرُقٌ إلى الله ، بمنزلةِ المذاهبِ الأربعة عندَ المسلمين . »

ثمَّ قال :

« ومعلومٌ بالاضطرارِ من دينِ المُسلمين - وباتِّفاقِ جميعِ المسلمين - ؛ أنَّ من سَوَّعَ <sup>(١)</sup> اتِّباعَ غيرِ دينِ الإسلام ، أو اتِّباعَ شريعةٍ غيرِ شريعةِ محمدٍ ﷺ : فهو كافِرٌ ، وهو ككفرٍ مَنْ آمَنَ ببعضِ الكتابِ وكفَّرَ ببعضِ الكتابِ . »

ثمَّ قال :

« وبالجملَةِ ؛ فما مِن نفاقٍ وزندقةٍ وإلحادٍ ؛ إلَّا وهي داخلَةٌ في اتِّباعِ السارِ : لأنَّهم مِن أَجْهَلِ الخَلْقِ ، وأقلِّهم معرفةً بالدينِ ، وأبعدهم مِن اتِّباعِهِ ، وأعظمِ الخَلْقِ اتباعًا للظنِّ وما تهوى الأنفُسُ . »

وقال - رحمه الله تعالى - في « منهاج السنَّة » ( ٦ / ٣٧٢ ) :

« ونحن نعرفُ بالعيانِ والتواترِ العامِّ ما كانَ في زماننا ، مِن حينِ خَرَجَ جنكيزخان ملكُ التُّركِ الكُفَّارِ ، وما جرى في الإسلامِ من الشرِّ ، فلا يشكُّ عاقلٌ أنَّ استيلاءَ الكُفَّارِ المُشركين ، الذينَ لا يُقرُّونَ بالشهادتين ولا بغيرها من المبادي الخمسِ ، ولا يصومونَ شهرَ رمضان ، ولا يُحجُّونَ البيتَ العتيقَ ، ولا يؤمنونَ باللهِ ، ولا بملائكتهِ ، ولا بكتبِهِ ورسولِهِ واليومِ الآخرِ . . . » .

قلتُ : وبنحوِ كلامِ شيخِ الإسلامِ ومعتَّاه ؛ قال تلميذُهُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في « البداية والنهاية » ( ١٣ / ١١٧ ) في جنكيز خان :

« وهو الذي وَضَعَ لهم « السياسة » <sup>(٢)</sup> التي يتحاكمونَ إليها ، ويحكمونَ بها ، وأكثرُها

(١) تأمل هذا الوُضْفَ ، وقارنْ بما تقدَّم ( ص ٥٨ و ٦٢ ) .

(٢) يُريدُ : الياسق ، كما سيَبَيِّنُ تعليلًا .

مخالف لشرائع الله تعالى وكتبه ، وهو شيء اقترحه من عند نفسه <sup>(١)</sup> ، وتبعوه في ذلك ، وكانت تزعم أمه أنها حملته من شعاع الشمس ، فلهذا لا يعرف له أب ، والظاهر أنه مجهول النسب . ثم قال : « أما كتابه «الياسا» ؛ فإنه يكتب في مجلدين بخط غليظ ، ويحمل على بعير عندهم .

وقد ذكر بعضهم أنه كان يصعد جبلا ، ثم ينزل ، ثم يصعد ، ثم ينزل - مرارا - حتى يغنى ، ويقع مغشيا عليه ، ويأمر من عنده أن يكتب ما يلقى على لسانه حيث <sup>(٢)</sup> . فإن كان هذا هكذا ؛ فالظاهر أن الشيطان كان ينطق على لسانه بها فيها <sup>(٣)</sup> .

وذكر الجويني أن بعض عباده كان يصعد الجبال في البرد الشديد للعبادة ، فسمع قائلا يقول له : إنا قد ملكنا جنكيزخان وذريته وجه الأرض <sup>(٤)</sup> ، قال الجويني : فمشايخ المغول يصدقون بهذا ، ويأخذونه مسلما .

ثم قال - بعد سرده شيئا من أحكام الياسق - :

« .. وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المتزلة على عباد الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ؛ فمن ترك الشرع المحكم المتزل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء ، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر ، فكيف بمن تحاكم إلى «الياسا» ، وقدمها عليه <sup>(٥)</sup> ؟ من فعل ذلك كفر بإجماع

(١) نعم ؛ لأنها من اختراعه وافتراؤه ، لكنه في اختراعه هذا وافتراؤه - ذاك - يكذب على أتباعه ، ويؤس على أتباعه ؛ أنه نبي ، وأنه يوحى إليه من عند الله ، ويلقى عليه - كما سيذكره ابن كثير - بعد - ، لذا فقد كان إيمانهم به - كما تقدم - على هذا النحو ، وكما سيأتي .

(٢) ما أشبه اليوم بالأمس ! فالصوفية الغلاة يفتش عليها - في حلق الذكر - ، ثم يقولون : حدثني قلبي عن ربي !! « تشابه قلوبهم » ... وليس زعمه هذا - أنه (يلقى) عليه - إلا ادعاء للنبوّة ، وافتراء أنه وحي من عند الله ...

(٣) هذا تعليق الإمام ابن كثير - وليس لسان جنكيز خان قالا ، فضلا عن أن يكون حالا - ؛ وهو صحيح ، فلا شك - إذا وقع هذا - أنه من نطق الشيطان على لسانه ، وتلويحه به .

وفي كتابي «برهان الشرع في إثبات السن والصرع» رد على الثاقفين غزهم من بعد (ضغف) أنكنا ١١

(٤) وهذا من تمام فريبهم - البتة على بهتة هو - بأنه (يلقى عليه) ، ويوحى إليه .

(٥) على وجوه اعتقادية مساوية بالشرع ، أو جواز ، أو تفضيل عليه ، أو ... أو ...

وهذا لا يعلم بمخفى الفعل مجزأ ، وإلا كان كل مخالف حكما شرعيا - مقدما عليه شهوته أو شهته - كافرا ١١ ويدل على هذا - لزوما - ما سيأتي - بعد - من ذكر ابن كثير نفسه أن ذلك مني على أن لا يحكم سواه في قليل

ولا كثير ؛ فنتبه .

المسلمين ؛ قال الله تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ . . . .

ثم قال - رحمه الله تعالى - : « وقد ذَكَرَ علاء الدين الجؤنني طرفًا كبيرًا من أخبار جنكيز خان ، ومكارم كان يفعلها لَسَجِيَّتِهِ ، وما أَدَاهُ إليه عقلُهُ ، وإن كان مُشْرِكًا بالله يعبدُ معه غيره ، وقد قتلَ من الخلائق ما لا يعلم عددهم إلا الذي خَلَقَهُمْ » .

وينحو قولها وَصَفَهُ الإمامُ الذهبيُّ في « تاريخ الإسلام » ( ص ١٦٨ - وفیات سنة ٦٢٤ هـ ) : « طاغية التار ، وَمَلِكُهُم الأول . . . أطاعوه طاعة أصحابِ نبيِّ النبيِّ ، بل طاعة العبادِ المُخلصين لربِّ العالمين . . . ومات على دينهم وكُفِّرَهم » .

وقال في « سير أعلام النبلاء » ( ٢٢ / ٢٤٣ ) : « ولم يكن يتقيدُ بدين الإسلام ، ولا بغيره <sup>(١)</sup> ، وقتلُ المسلمِ أهونُ عندهُ من قتلِ البرغوث » .

ونقلَ المقرئُ في « خطط مصر » <sup>(٢)</sup> : « أَنَّ جنكيزخانَ القائمَ بدولةِ التتر في بلادِ المشرق لما غلبَ على الملوكِ قرَّرَ قواعدَ وعقوباتٍ أثبتها بكتابِ سَمَاءُ « ياسا » ، وهو الذي يسمَّى « يسق » ، ولما تَمَّ وضعُهُ ، كتبَ ذلكَ نقشًا في صفائحِ الفولاذِ ، وجعلهُ شريعةً لقومِهِ فالتزموه بعده » . قلتُ : فهذا جنكيز خان ، وحالُهُ . . .

وهذا كُفْرُهُ ، وشِرْكُهُ ..

وهذا « ياسقُهُ » ، وكتابهُ ، وشريعتهُ ..

وهذا اعتقادُ أتباعِهِ فيه ، وادِّعَاؤُهُم بُنُوَّهُ ..

وهذا حكمُ مَنْ لا يُقَرُّ بالشهادتين وغيرِها من فرائضِ الشرع ..

فَمَنْ كانَ مثلهُ .. كانَ مثلهُ ..

ولقد قال الإمامُ ابنُ كثيرٍ في « تفسير القرآن العظيم » ( ٣ / ١٢٢ - ١٢٣ ) تفسيرًا لقوله

تعالى : ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ :

( ١ ) وفي « تاج العروس » ( ٧ / ٩٨ ) آله : « كان لا يتدينُ بشيءٍ من أدیانِ أهلِ الأرضِ » .

( ٢ ) نقلَ ذلكَ عنه الرَّيْدِيُّ في « تاج العروس » ( ٧ / ٩٨ ) .

« يُنكرُ تعالى على مَنْ خَرَجَ عن حكمِ الله المُحكِّمِ المُشتمِلِ على كُلِّ خيرٍ ، الناهي عن كُلِّ شرٍّ ، وعدَل إلى ما سواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات ، التي وضعها الرجال بلا مُستندٍ من شريعة الله ، كما كان أهلُ الجاهلية يحكِّمونَ به من الضلالات والجهالات ، ممَّا يضعونها بأرائهم وأهوائهم ، وكما يحكمُ التَّارُّ من السياساتِ المَلَكِيَّةِ المأخوذة عن مَلِكِهِم جنكيزخان ، الذي وضعَ لهم « الياسق » ؛ وهو عبارة عن كتابٍ مجموعٍ من أحكامٍ قد اقتبسها من شرائعِ شتى ؛ من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية ، وفيها كثيرٌ من الأحكام أخذها من مجردِ نظره وهواه ، فصارت في بَنِيهِ شَرْعًا مُتَّبَعًا ، يُقدِّمونها على الحكمِ بكتابِ الله وستةِ رسوله ﷺ ، ومَنْ قَتَلَ ذلكَ منهم فهو كافِّرٌ يجبُ قتلُهُ ، حتَّى يرجعَ إلى حكمِ الله ورسوله ، فلا يُحكِّمَ سواه في قليلٍ ولا كثيرٍ » .

قلتُ : ويُستفاد من هذا الكلام فائدتان :

الأولى : أَنَّ أَيَّ حُكْمٍ يُصَيِّرُ شَرْعًا - ويُعتَقَدُ جوازُهُ ، ويُقدِّمُ على الحكمِ بالكتابِ والستةِ استحلالًا - فهو كُفْرٌ أكبرٌ ...

الثانية : أَنَّ تحكيمَ ذلك ( الشرع ) - المعتَقَدُ جوازُهُ - هو كُفْرٌ ، سواءَ أَكانَ ذلكَ في قليلٍ الشيء أم كثيرٍ ..

ولا يُمكنُ - بتاتا - أَنْ يكونَ التحكيمُ المُكْفَرُ - بالقليلِ أو الكثيرِ - مَبْنِيًّا على مُجَرَّدِ الفِعْلِ المحضِ المُجَرَّدِ ، وإِنما هو - ولا بُدَّ - مصاحِبٌ بالاعتقادِ ، أو الاستحلالِ ..

بهذا ينضبطُ حدُّ الكثرة - أو القلَّة - الذي يكفِّرُ المتلبِّسُ بها ، أمَّا بغيرِ هذا ينضبطُ : فسيكونُ الخَبْطُ والخلْطُ ..

قلتُ : وبمثلِ كلامِ الإمامِ ابنِ كثيرٍ وقاعدتهِ نقولُ <sup>(١)</sup> .. وبه - سبحانه - نصولُ ونَجُولُ ...

( ١ ) وقد قالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ في السياقِ نفسِهِ - قبلَ كلامِهِ هذا بصفحات ( ٣ / ١١٢ ) - في قوله تعالى : ﴿ وَكِتَابًا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ؛ ما نضهُ :

« وهذا أيضًا ممَّا ومِخَتْ به اليهودُ وقُرِصوا عليه ، فإنَّ عندهم في نصِّ التوراة : أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وهم يُخالفونَ حكمَ ذلكَ حمداً وعناداً ، ويُعيدونَ النَّضْرِيَّ من القُرْطِيِّ ، ولا يُعيدونَ القُرْطِيَّ من النَّضْرِيَّ ، بل يُغْدلونَ إلى الدِّيَةِ ، =

= كما خالفوا حُكْم التوراة المنصوصَ عندهم في رَجْم الزاني المُخَصَّن ، وعَدَلوا إلى ما اصطَلَحوا عليه من الجَلْد والتَحْمِيم والإشْهَار ، ولهذا قَالَ هناك : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ؛ لأنَّهُمْ بَجَحْدُوا حُكْمَ اللَّهِ قَصْدًا مِنْهُمْ وَعِنَادًا وَعَمْدًا ، وَقَالَ مَا هُنَا : ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ؛ لأنَّهُمْ لَمْ يُنْصِفُوا الْمَظْلُومَ مِنَ الظَّالِمِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِالْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْجَمِيعِ فِيهِ ، فَخَالَفُوا وَظَلَمُوا ، وَتَعَدَّى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .

قُلْتُ : فَذَكَرَ - هُنَا - رَحْمَةُ اللَّهِ - أَصْلَ قَاعِدَةِ التَّكْفِيرِ الْجَامِعَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ عَنِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ لَا تَفَرِّقُ بَيْنَ يَهُودِيٍّ ، أَوْ تَقَرِّيٍّ ، أَوْ مُدْعٍ لِلْإِسْلَامِ ! وَهُوَ كَلَامٌ تَأْصِيلِيٌّ يَلْتَقِي - تِمَامًا - التَّفْصِيلَ الَّذِي ذَكَرَهُ - بَعْدُ - فِي جَنْكِيَزْخَانَ ؛ فَهُوَ قَوْلٌ مُؤْتَلَفٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ ...

أَقُولُ : وَهَذَا الْإِلْتِقَاءُ بَيْنَ قَاعِدَةِ تَكْفِيرِ الْيَهُودِ ، وَتَنْزِيلِ ذَلِكَ عَلَى جَنْكِيَزْخَانَ - أَوْ مَنْ شَابِهَهُ مِنْ حُكَّامٍ سَائِرِ الْأَزْمَانِ - هُوَ الَّذِي تُؤَيِّدُهُ الْحُجَّةُ الْعِلْمِيَّةُ <sup>(١)</sup> ؛ فَقَدْ خَرَجَ شَيْخُنَا الْأَلْبَانِيُّ فِي « السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ » ( رَقْم : ٢٥٥٢ ) حَدِيثَ سَبَبِ نَزُولِ آيَاتِ الْحُكْمِ الثَّلَاثِ - فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ - ، وَبَيَّنَّ ثُبُوتَهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ - حَفَظَهُ اللَّهُ - كَلَامًا بَدِيعًا ؛ أَسْوَفُهُ - لَأَهْمِيَّتِهِ - بِطَوِيلِهِ وَتَبَاطُؤِهِ ؛ قَالَ :

« فَائِدَةٌ هَامَّةٌ : إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ الْآيَاتِ الثَّلَاثَ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ ، وَقَوْلُهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ﷻ : « إِنْ أَعْطَاكُمْ مَا تُرِيدُونَ حَكَمْتُمُوهُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَاكُمْ حَلَزْتُمْ فَلَمْ تُحْكَمُوهُ » .

وَقَدْ أَشَارَ الْقُرْآنُ إِلَى قَوْلِهِمْ هَذَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَاتِ ، فَقَالَ : ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ﴾ ؛ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا :

فَلَا يَجُوزُ حُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى بَعْضِ الْحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ وَقَضَائِهِمْ ، الَّذِينَ يَحْكُمُونَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْقَوَائِنِ الْأَرْضِيَّةِ ، أَقُولُ : لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهُمْ بِذَلِكَ ، وَإِخْرَاجُهُمْ مِنَ الْمِلَّةِ ، إِذَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ - وَإِنْ كَانُوا بِمَجْرَمٍ بِحُكْمِهِمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ - وَإِنْ كَانُوا كَالْيَهُودِ مِنْ جِهَةِ حُكْمِهِمْ الْمَذْكُورِ ، فَهُمْ مُخَالِفُونَ لَهُمْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، أَلَا وَهِيَ إِسْمَائِهِمْ وَتَصْدِيقُهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، بِخِلَافِ الْيَهُودِ الْكَفَّارِ ؛ فَلَمَّا كَانُوا جَا حُدُودَ لَه كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُمُ الْمُتَقَدِّمُ : « ... وَإِنْ لَمْ يُعْطَاكُمْ حَلَزْتُمُوهُ ، فَلَمْ تُحْكَمُوهُ » ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ أَصْلًا .

وَسَرُّ هَذَا أَنَّ الْكُفْرَ قِسَانًا : اعْتِقَادِيٌّ ، وَعَمَلِيٌّ ؛ فَالْإِعْتِقَادِيُّ مَقَرُّهُ الْقَلْبُ <sup>(٢)</sup> ، وَالْعَمَلِيُّ حُلَّةُ الْجَوَارِحِ ، فَتَمَنَّى كَانَتْ عَمَلُهُ كُفْرًا مُخَالَفَةً لِلشَّرْعِ ، وَكَانَ مُطَابَقًا لَهَا وَقَرَّ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْكُفْرِ بِهِ ؛ فَهُوَ الْكُفْرُ الْإِعْتِقَادِيُّ ، وَهُوَ الْكُفْرُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ ، وَيَخْلُدُ صَاحِبَهُ فِي النَّارِ أَبَدًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُخَالَفًا لَهَا وَقَرَّ فِي قَلْبِهِ ؛ فَهُوَ مُؤْمِنٌ بِحُكْمِ رَبِّهِ ، وَلَكِنَّهُ يَخَالِفُهُ بِعَمَلِهِ ، فَكُفْرُهُ كُفْرٌ عَمَلِيٌّ فَقَطْ ، وَلَيْسَ كُفْرًا إِعْتِقَادِيًّا ، فَهُوَ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ . وَعَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْكُفْرِ ؛ تُحْمَلُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا إِطْلَاقُ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْمَعَاصِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

(١) وهي - بحملي الله - متينة قوية .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَضِيقَ ( الْحُجَّةَ الْعِلْمِيَّةَ ) !! ( فَرَفَعَهَا ) عَلَى غَيْرِ حَقِيقَتِهَا ! فَنَهْلُ يُظَنُّ بِهِ الْفُتُوْرَةُ عَلَى إِفَاضَتِهَا ٩١١

(٢) انظر البيان المتقدم ( ص ٤٢ ) تعليق ( ٥ ) .

وَلَقَدْ نَقَلَ (البعض) فتوى لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في مسألة الحكم (مؤمها) فيها - أو مؤمها - خلاف ما هي عليه ؛ فقال : ( قال شيخ الإسلام : « مَنْ حَكَمَ بِمَا يُخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَحُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ جِنْسِ التَّارِ ، الَّذِينَ يَقْدُمُونَ حُكْمَ « الياسق » عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » ) ! كَذَا نَقَلَهَا ! وهكذا أوردتها !!

= فَمَنْ قَامَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَاصِي ؛ فَكَفَرَهُ كَفْرٌ عَمَلِيٌّ ، أَيْ : أَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلِ الْكَفَّارِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَحِلَّهَا ، وَلَا يَرَى كَوْنَهَا مَعْصِيَةً ، فَهُوَ حَيْثُ كَانَ كَافِرًا حَلَالُ الدَّمِّ ؛ لِأَنَّهُ شَارَكَ الْكَفَّارَ فِي عَقِيدَتِهِمْ أَيْضًا .  
والحكم بغير ما أنزل الله ، لا يخرج من هذه القاعدة أبدًا ، وقد جاء عن السلف ما يدعونها ، وهو قولهم في تفسير الآية : « كَفَرُوا دُونَ كَفَرٍ » ، صحَّ ذلك عن ثرجان القرآن عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - ، ثُمَّ تَلَقَّاهُ عَنْهُ بَعْضُ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ .

وَلَا بَدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا تَبَيَّرَ لِي عَنْهُمْ ؛ لَعَلَّ فِي ذَلِكَ إِثَارَةً لِلْسَّبِيلِ أَمَامَ مَنْ ضَلَّ الْيَوْمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخَطِيرَةِ ، وَنَحْوِ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ الْمُسْلِمِينَ بِارْتِكَابِهِمُ الْمَعَاصِي ، وَإِنْ كَانُوا يَصَلُّونَ وَيُصُومُونَ « ١ » .  
ثُمَّ ذَكَرَ - حفظه الله - بعضها ، وَبَيَّنَّ صَحَّتْهَا وَثُبُوتَهَا ، ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ ابْنِ جَرِيرٍ الْآفِي ( ص ٩٧ ) ، ثُمَّ قَالَ : « وَجِلَّةُ الْقَوْلِ ؛ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْيَهُودِ الْجَاهِلِينَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ، فَمَنْ شَارَكَهُمْ فِي الْجَحْدِ ، فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرًا اِعْتِقَادِيًّا ، وَمَنْ لَمْ يُشَارِكْهُمْ فِي الْجَحْدِ فَكَفَرَهُ عَمَلِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ عَمَلَهُمْ ، فَهُوَ بِذَلِكَ بِجَرْمِ أَثَمٍ ، وَلَكِنْ لَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْمَلَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - .

وقد شرَّح هذا وزاده بياناً الإمام الحافظ أبو غنيد القاسم بن سلام في « كتابه الإيمان » ( باب الخروج من الإيمان بالمعاصي ) ( ص ٨٤ - ٩٧ - بتحقيقي ) ، فليراجعه من شاء المزيد من التحقيق .

وبعد كتاب ما سبق ، رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول في تفسير آية الحكم المتقدمة في « مجموع الفتاوى » ( ٣ / ٢٨٦ ) :

« أَيْ : هُوَ الْمُسْتَحِلُّ لِلْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ » .

ثُمَّ ذَكَرَ ( ٧ / ٢٥٤ ) أَنَّ الْإِسْلَامَ أَحَدُ شُئْلٍ عَنِ الْكُفْرِ الْمَذْكُورِ فِيهَا ؟ فَقَالَ : كَفَرُوا لَا يَنْقُلُ عَنِ الْإِيمَانِ ، مِثْلُ الْإِيمَانِ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ ، فَكَذَلِكَ الْكُفْرُ ، حَتَّى يَجِيءَ مِنْ ذَلِكَ أَمْرٌ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ .  
وقال ( ٧ / ٣١٢ ) :

« وَإِذَا كَانَ قَوْلُ السَّلَفِ : إِنَّ الْإِنْسَانَ يَكُونُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ ، فَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ فِيهِ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ ؛ لَيْسَ هُوَ الْكُفْرُ الَّذِي يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَصْحَابُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُحْكَمْ بِهَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ ، قَالُوا : كَفَرُوا كَفَرًا لَا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ ، وَقَدْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَتَمَّةِ السُّنَّةِ . . . ١ . هـ .  
قلت : هذا - بطريقه - كلامٌ شيوخنا الألبان - حفظه الله - ، وهو كلامٌ - كما يقال - كالإسهار في الشَّجَّاجِ . . .  
فَحُذِّهِ لَكَ كَالشَّجَّاجِ ، وَإِلَّا لَكَ وَاللَّجَّاجِ . .

فما هو النص الأصلي؟ وكيف ينبغي فهمه؟

في «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (٣٥ / ٤٠٧ - ٤٠٨) :

« وسئل - رحمه الله تعالى - : عن رجل تولى حكومة على جماعة من رماة البندق<sup>(١)</sup> ، ويقول : هذا شرع البندق - وهو ناظر على مدرسة وفقهاء - ، فهل إذا تحدث في هذا الحكم والشرع الذي يذكره تسقط عدالته من النظر ، أم لا ؟

وهل يجب على حاكم المسلمين الذي تثبت عدالته عنده - إذا سمع أنه يتحدث في شرع البندق الذي لم يشرعه الله ولا رسوله - أن يعزله من النظر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله ؛ ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله ؛ لا بين المسلمين ، ولا الكفار ، ولا الفتيان ، ولا رماة البندق ، ولا الجيش ، ولا الفقراء ، ولا غير ذلك ؛ إلا بحكم الله ورسوله ، ومن ابتغى غير ذلك ؛ تناوله قوله تعالى : ﴿ أَتُحْكَمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَغَوَّنَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا فِيهَا شَجَرًا بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيَسْلُمُوا تَسْلِيمًا ﴾ .

فيجب على المسلمين أن يحكموا الله ورسوله في كل ما شجر بينهم ، ومن حكم بحكم البندق ، وشرع البندق ، أو غيره مما يخالف شرع الله ورسوله ، وحكم الله ورسوله ، وهو يعلم ذلك ، فهو من جنس التار الذين يقدمون حكم «النياسق» على حكم الله ورسوله ، ومن تعمّد ذلك ؛ فقد قدح في عدالته ودينه ، ويجب أن يُمنع من النظر في الوقف ، والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

أقول :

١ - السؤال موجه - أصلاً - حول حكم جزئي في قضية لا تخرج عن اللّهُو المباح ، من غير ترتيب - أو ترتب - أحكام الكفر والردة - ابتداءً - .

٢ - ولكن هذا الحكم الجزئي - كغيره من الأحكام - يجب أن يكون موافقاً للشرع ، غير مخالف له .

(١) أي : تحكماً بين المتزمتين على الرّمى ، والبندق هو ما يُرمى به ؛ كما في «القاموس المحيط» (٦) /

٢٩٩ - شرحه .

(٢) والفرق واضح بين الثقل المدعى ، والنقل الحقيقي .

فليكن هذا المثال - لك - بمثابة الدلالة والتعريف ؛ بأهل الجهالة والتعريف ...

٣ - فذكر شيخ الإسلام أن « مَنْ حَكَمَ بحكم البُندقِ وشرع البُندقِ - أو غيره مما يخالفُ شرعَ الله ورسوله وحُكمَ الله ورسوله - وهو يعلمُ ذلك : فهو من جنسِ التَّارِ الذين يُقدِّمونَ حُكمَ « الياساق » على حُكمِ الله ورسوله ... » .

وكلمة « من جنسِ التَّارِ » المرادُ بها الفِعلُ ، لا فاعلُهُ <sup>(١)</sup> ؛ ولو قلنا غير ذلك ؛ حاملينَ الكلامَ على الفاعلِ ، لا الفعلِ : لكانَ حُكمُ صاحبِ البُندقِ ، وحُكمُ قاضي المحكمةِ ، وحُكمُ الحاكمِ الكُلِّيِّ - كُلُّهُ - سواءً ؛ من حيثِ الكُفْرُ والردةُ .

ولا أَظُنُّ أَنَّ أَحَدًا - الآنَ - يحْكُمُ بهذا الإطلاقِ !

إِلَّا أَنْ يَكُونَ خارجيًا أنكى من الخوارج !!

٤ - ويدلُّ على الوجهِ السابقِ قولُهُ - رحمه الله - بَعْدُ :

« وَمَنْ تَعَمَّدَ ذلكَ فقد قُلِحَ في عدالَتِهِ ودينِهِ ، ووجبَ أَنْ يُمنَعَ من النظرِ في الوَقْفِ » .

فلو كانَ عملُهُ - وحكمُهُ - مُكفِّرًا له : لحكمَ بِرَدِّهِ وكُفْرِهِ ، ولَمَّا اكتفى بِجَعْلِ ذلكَ

- فقط - قَادِحًا في عدالَتِهِ ودينِهِ ، وسببًا يَمْنَعُهُ مِنَ النظرِ في الوَقْفِ - حَسْبُ - .

ولو كانَ كَافِرًا الكُفْرَ الأكبرَ لكانَ حَكَمَ بِوجوبِ قتلِهِ ، وظُهُورِ رَدِّهِ ...

ولكن ؛ لم يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ هذا كُلُّهُ ؛ فَلَزِمَ حَلُّ كَلامِهِ على خلافِ ما ادَّعَى عليه

- يَتَقِنَ - ؛ مِمَّا يَأْتَلَفُ مع عَقِيدَةِ جماعةِ المُسلمينَ ، ومنهجِ السَّلَفِ الصالحينَ ..

.. واللهُ خيرُ الفاتحينَ .



(١) وَوَجْهُ هذا الحَتْلِ - لَعَنَ - قولُهُ ﷺ : « مَنْ تَشَبَّهَ بِقومٍ فهو منهم » ، وهو حديثٌ حسنٌ ، انظر تخرِيجَهُ في

: جَلِيبِ المِراةِ المُسلِمةِ ( ص ١٨٣ ) .



### - الحَاكِمِيَّة -

نَقَلْتُ في « التحذير » ( ص ٣ ) وَصَفَ مسألة الحكم بغير ما أنزل الله - تعالى - أنها :  
« من المسائل الكبرى التي ابتلي بها حُكَّامُ هذا الزمان » .

ثُمَّ تَحَقَّقْتُ على كلمة ( الحَاكِمِيَّة ) مُشِيرًا إلى أنها « مُصْطَلَحٌ حادث ؛ فيه بحثٌ ونَظَرٌ » ... فلم أنفِ مدلولًا شرعيًا - بحمدِ الله تعالى - ، بل إنني لم أنفِ - حتَّى - المُصْطَلَحَ المذكورَ !! وإنَّا توقَّفتُ فيه ، وَتَحَقَّقْتُ عليه <sup>(١)</sup> ...

ثُمَّ ( أَلَحْتُ ) إلى خَطَرِ دعوى مَنْ يَجْعَلُ قَضِيَّةَ ( الحكم ) و الحُكَّامِ « أهمَّ أصولِ الدين ! وأعظمَ أبوابِ الملة !! بحيث إذا ذُكرت العقيدة ( عنده ) فإنه يحملها على ( الحَاكِمِيَّة ) ! وإذا ذكرَ هو ( العقيدة ) ، فإنَّها هي عنده - قولًا واحدًا - الحَاكِمِيَّةُ !!

وأنتبه هنا - زيادةً - أنَّ ( الحَاكِمِيَّة ) عند كثيرٍ من ( هؤلاء ) - إذا أُطلقت - فلا يُرادُ بها إلَّا الدولة ، والقيادة ، ونظام الحكم <sup>(٢)</sup> ؛ ذلك أنهم « يَرَوْنَ أَنَّ التَّوْحِيدَ هو فقط إفرادُ الله بالمُلْكِ ، ووجوبُ التحاكمِ إليه وحده ، ويُحذِّرونَ من الطواغيتِ والأربابِ من دونِ الله ، ولا يُعْتَوْنَ ببقيةِ أقسامِ التَّوْحِيدِ من شركِ الأمواتِ ، والحديثِ عن الفرقِ الضالَّةِ ، وانحرافها في توحيدِ الأسَاءِ والصفاتِ » <sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك من المَهْمَاتِ .

فهذا غَلَطٌ ظاهرٌ ، وانحرافٌ بيِّنٌ .

( ١ ) وهو تحفظٌ علميٌّ ؛ قائمٌ على الجلم والأناة ، حتَّى تُثَلِّقَ الطُّرُقَ والمُتَأَنِّدُ أمامَ أصحابِ ( التَّهْوِيشِ والتشويش ) الذين يتناولون المصطلحاتِ ( بأسلوبٍ يفتقرُ إلى الدقَّةِ والأمانةِ العلميَّةِ ) ، واضعيتها في غيرِ موضعها ، وجاعليتها في غيرِ مكانها ...

( ٢ ) من ذلك قولُ الكاتبِ الإسلاميِّ أبي الأعلى المودودي - رحمه الله وعفا عنه - في رسالته « الأسسُ الأخلاقية للحركة الإسلامية » ( ص ٢١ - ٢٢ ) : « إنَّ مسألة القيادة والزعامة ، إنَّها هي مسألة المسائلِ في الحياةِ الإنسانية ، وأصلُ أصولها .

وأهميةُ هذه المسألة وخطورةُ شأنها ليست مُستحدثةً في هذا العصر ، وإنَّما هي مقرونةٌ ومُتَوَطِّئةٌ بها منذ أقدم الأزمنة ، وناهيك من شاهدهِ بالقولِ السائرِ : الناسُ على دينِ ملوكِهِمْ » !!

نسألُ الله الهُدَى والتوفيقَ .. وهو كلامٌ لا يحتاجُ إلى تعليقٍ !!

( ٣ ) « التَّوْحِيدُ أَوَّلًا » ( ص ٤٨ ) ناصر العُمَرُ .

ثُمَّ قُلْتُ فِي « التَّحْذِيرِ » - أَيْضًا - ( ص ٣ ) : « وَهَذَا عِنْدَ عَدِيدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ - مُشَابِهَةٌ لِعَقَائِدِ الشَّيْعَةِ الشَّنِيعَةِ ؛ الَّذِينَ جَعَلُوا ( الْإِمَامَةَ ) أَعْظَمَ أَصُولِ الدِّينِ (١) ١١ » .

وَالْوَجْهُ فِي الْمُشَابَهَةِ الْمَذْكُورَةِ - حَتَّى يَفْهَمَهَا مَنْ ( لَمْ ) يَفْهَمْ (٢) - مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ادَّعَاهُ ابْنُ الْمُطَهَّرِ الْجَلِّيُّ الرَّافِضِيُّ فِي مُفْتَتَحِ رِسَالَتِهِ « مِنْهَاجِ الْكِرَامَةِ » ؛ حَيْثُ قَالَ :

« هَذِهِ رِسَالَةٌ شَرِيفَةٌ ، وَمَقَالَةٌ لَطِيفَةٌ ، اشْتَمَلَتْ عَلَى أَهَمِّ الْمَطَالِبِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ ، وَأَشْرَفِ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْإِمَامَةِ ؛ الَّتِي يَحْصُلُ بِسَبَبِ إِدْرَاكِهَا نَيْلُ دَرَجَةِ الْكِرَامَةِ ، وَهِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ ، الْمُسْتَحَقُّ بِسَبَبِهِ الْخُلُودُ فِي الْجَنَّةِ ، وَالتَّخَلُّصُ مِنْ غَضَبِ الرَّحْمَنِ ... » .

نَقَلَ ذَلِكَ - عَنْهُ - شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي « مِنْهَاجِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ » ( ١ / ٧٤ - ٧٥ ) ، ثُمَّ قَالَ (٣) :

« يَقَالُ - أَوَّلًا - : إِنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : « إِنَّ مَسْأَلَةَ الْإِمَامَةِ أَهَمُّ الْمَطَالِبِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ ، وَأَشْرَفُ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ » ؛ كَذِبٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ سُبَّتِهِمْ وَشَيْعَتِهِمْ ، بَلْ هَذَا كُفْرٌ .

فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَهَمُّ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالْإِضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، فَالْكَافِرُ لَا يَصِيرُ مُؤْمِنًا حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَاتَلَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ الْكُفَّارَ أَوَّلًا ، كَمَا اسْتَفَاضَ عَنْهُ فِي « الصُّحُوحِ » وَغَيْرِهَا أَنَّهُ قَالَ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ » .

ثُمَّ ذَكَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَدْلَةَ ذَلِكَ مُتَكَاثِرَةً ...

وَقَدْ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي ( ١ / ٨٧ ) مِنْ كِتَابِهِ - بَعْدُ - : « الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ أَعْظَمُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ ، فَلَمْ تَكُنْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ لَا الْأَهَمُّ وَلَا الْأَشْرَفُ » .

( ١ ) أَنَا مَنْ وَصَلَ بِهِ ( الْحَالُ ) إِلَى أَنْ لَا يَمُرُّقَ بَيْنَ ( مَسْأَلَةِ مَهْمَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ ) ، وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ ( أَهَمِّ

مَسَائِلِ الدِّينِ ) : فَكَبَّتْ ، وَكَتَبَتْ ، وَخَبَطَتْ ، وَخَطَبَتْ ، وَقَوَّرَ ، وَغَرَّرَ ...

... فَلَيْسَ لَنَا تَجَاهَةٌ إِلَّا الدَّعَاءُ ....

( ٢ ) أَنَا مَنْ ( لَا ) يَفْهَمْ .. فَلَنْ يَفْهَمْ ١١

( ٣ ) قَارَنَ بِهِ « الْمُتَقَرِّقُ مِنَ مَنَاجِزِ الْإِعْتِدَالِ » ( ص ٢٥ ) لِلْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - .

ثم قال - رحمه الله - ( ١ / ٨٠ ) :

« فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِحُكْمِ الْإِمَامَةِ مُطْلَقًا هُوَ أَهَمُّ أُمُورِ الدِّينِ ، كَانَ هَذَا - أَيْضًا - بَاطِلًا ؛ لِلْعِلْمِ الْفَرْدِيِّ أَنَّ غَيْرَهَا مِنْ أُمُورِ الدِّينِ أَهَمُّ مِنْهَا » <sup>(١)</sup> .

ثم قال - رحمه الله - ( ١ / ٩٨ ) :

« وَأَيْضًا ؛ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَشْرَفَ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَهَمَّ الْمَطَالِبِ فِي الدِّينِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَعْظَمَ مِنْ غَيْرِهَا ، وَبَيَانُ الرِّسُولِ لَهَا أَوْلَى مِنْ بَيَانِ غَيْرِهَا ، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِذِكْرِ تَوْحِيدِ اللَّهِ ، وَذِكْرِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَيَاتِهِ ، وَمَلَانِكْتِهِ وَكِتَابِهِ وَرِسَالِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْقَصَصِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَالْحُدُودِ وَالْفَرَائِضِ ، بِخِلَافِ الْإِمَامَةِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْقُرْآنُ مَمْلُوءًا بِغَيْرِ الْأَهَمِّ الْأَشْرَفِ !!؟ »

وَأَيْضًا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلَّقَ السَّعَادَةَ بِهَا لَا ذِكْرَ فِيهِ لِلْإِمَامَةِ ، فَقَالَ : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ ؛ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كَانَ سَعِيدًا فِي الْآخِرَةِ ، وَمَنْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَتَعَدَّى حُدُودَهُ كَانَ مَعَذِبًا ، فَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ السَّعَادَةِ وَالْأَشْقِيَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِمَامَةَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ الْإِمَامَةَ دَاخِلَةٌ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ !

قِيلَ : غَايَتُهَا أَنْ تَكُونَ كَبَعْضِ الْوَاجِبَاتِ <sup>(٢)</sup> ؛ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ نَمَّا يَدْخُلُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَكَيْفَ تَكُونُ هِيَ وَحْدَهَا أَشْرَفَ مَسَائِلِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهَمِّ مَطَالِبِ الدِّينِ ؟ ! » .

( ١ ) وَهَذَا رَدٌّ مُفْتَرَضٌ عَلَى مَنْ ( قَدْ ) يَقُولُ مِنْ دُعَاةِ ( الْحَاكِمِيَّةِ ) : إِنَّ ( إِمَامَةَ ) الرَّافِضِيِّ مُتَعَلِّقَةٌ بِشَخْصٍ انْتَهَبَتْ ، لَا بِحُكْمِ الْإِمَامَةِ مُطْلَقًا أَوْ حُكْمِ الْحُكْمِ بِالشَّرْعِ بَيْنَ النَّاسِ ... فَالْجَوَابُ هُوَ الْجَوَابُ ، وَهُوَ عَيْنُ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ ...

( ٢ ) فَقَوْلُ مَنْ قَالَ فِي ( الْحَاكِمِيَّةِ ) : إِنَّهَا تُعَدُّ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ ( فِيمَا فِيهِ !! ) فَلْيَصْنَعْ وَفَقْ كَلَامَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، وَسَيَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ نَقْضُ مُبَاشِرٍ لِلْجُلِيِّ الدَّهْوِيِّ ..

وقال - رحمه الله - ( ١ / ٨٤ - ٨٥ ) :

« وكلُّ مَنْ أَمَرَ بِمَا أَمَرَ به الرسولُ وجبت طاعته طاعةً لله ورسوله ؛ لا له ، وإذا كان للنَّاسِ وليُّ أمرٍ قادرٌ ذو شوكةٍ فإمرُ بما يأمرُ ، ويحكمُ بما يحكمُ ؛ انتظم الأمرُ بذلك ، ولم يُجْزَ أَنْ يُؤَلَّى غيرهُ ، ولا يمكنُ بعده أن يكونَ شخصٌ واحدٌ مثله ، إنَّما يُوجدُ مَنْ هو أقربُ إليه من غيره ، فأحقُّ الناسِ بِخِلَافَةِ نَبِيِّهِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْأَمْرِ بِمَا يأمرُ به ، والنهي عما نهى عنه ، ولا يُطَاعُ أمرُهُ طاعةً ظاهرةً غالبيةً إِلَّا بِقُدْرَةِ وَسُلْطَانِ يوجبُ الطاعةَ ، كما لم يُطْعَ أمرُهُ في حياته طاعةً ظاهرةً غالبيةً حتَّى صارَ معه مَنْ يقاتلُ على طاعةِ أمرِهِ .

فالدينُ كُلُّهُ طاعةٌ لله ورسوله ، وطاعةٌ لله ورسوله هي الدينُ كُلُّهُ ، فمن يُطعِ الرسولَ فقد أطاعَ اللهَ ، ودينُ المسلمينَ بعدَ موتِهِ طاعةُ الله ورسوله ، وطاعتُهُمْ لوليِّ الأمرِ فيها أمروا بطاعتهِ فيه هو طاعةُ الله ورسوله ، وأمرُ وليِّ الأمرِ الذي أمرُهُ الله أن يأمرَهُمْ به وقسمَهُ وحُكْمُهُ هو طاعةُ الله ورسوله ، فأعمالُ الأئمةِ والأئمةِ في حياته وبعثِهِ التي يحبُّها الله ويرضاها - كُلُّها - طاعةُ الله ورسوله ، ولهذا كانَ أَصْلُ الدينِ <sup>(١)</sup> شهادةً أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ .

ثم قال - رحمه الله - ( ١ / ١٠٩ - ١١٠ ) :

« وأيضًا ؛ فنحنُ نعلمُ بالاضطرارِ مِنْ دينِ محمدٍ بنِ عبدِالله ﷺ ؛ أَنَّ النَّاسَ كانوا إذا أسلموا لم يجعلْ إيمانهم موقوفًا على معرفة الإمامة ، ولم يذكرْ لهم شيئًا من ذلك ، وما كانَ أحدٌ أركانِ الإيمانِ لا بُدَّ أَنْ يبيِّنَ الرسولُ لأهلِ الإيمانِ ؛ ليحصلَ لهم به الإيمانُ ، فإذا عَلِمَ بالاضطرارِ أَنَّ هذا مما لم يكنِ الرسولُ يشترطُهُ في الإيمانِ : عَلِمَ أَنَّ اشتراطَهُ في الإيمانِ مِنْ أقوالِ أهلِ البهتانِ . فإن قيلَ : قد دَخَلَتْ في عمومِ النصوصِ ، أو هي من بابِ ما لا يتمُّ الواجبُ إِلَّا به ، أو دلَّ عليها نصٌّ آخرُ !

( ١ ) وفي هذا نقضٌ لما ذَكَرَهُ الكاتبُ الإسلاميُّ عبدالقادر عودة - رحمه الله وعفا عنه - في رسالتهِ « الإسلام بين جهلِ أبنائِهِ وعجزِ علمائِهِ » ( ص ٨ ) ، حيث قال :

« فالإسلامُ يعزُجُ بين الدينِ والدنيا ، وبين المسجدِ والدولة ، فهو دينٌ ودولةٌ ، وعبادةٌ وقيادةٌ ، وكما أَنَّ الدينَ جزءٌ من الإسلام ، فالحكومةُ جزءُهُ الثاني ، بل جزءُهُ الأهمُّ » . ١١١ .

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . . .

قيل : هذا كله - لو صحَّ - لكانَ غايتهُ أن تكونَ مِن بعضِ فروعِ الدينِ ، لا تكونَ مِن أركانِ الإيمانِ ؛ فإنَّ ركنَ الإيمانِ <sup>(١)</sup> ما لا يحصلُ الإيمانُ إلَّا به - كالشهادتين - ؛ فلا يكونُ الرجلُ مؤمنًا حتَّى يشهدَ أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمدًا رسولُ الله ، فلو كانتَ الإمامةُ ركنًا في الإيمانِ - لا يتمُّ إيمانُ أحدٍ إلَّا به - : لوجبَ أن يُبينَ ذلكَ الرسولُ بيانًا عامًا قاطعًا للعذر ، كما بيَّنَ الشهادتين والإيمانَ بالملائكةِ والكتبِ والرسْلِ واليومِ الآخرِ .

فكيفَ ونحنُ نعلمُ بالاضطرارِ من دينهِ أنَّ النَّاسَ الَّذِينَ دخلوا في دينهِ أفواجًا ؛ لم يشترطْ على أحدٍ منهم في الإيمانِ بالإيمانِ بالإمامةِ ، لا مطلقًا ولا معيَّنًا ؟ ! .

قلتُ : وبهذا التفصيلِ والتأصيلِ يقولُ علماؤه العصرِ ؛ قالَ الدكتور الشيخ ناصر بن عبد الله القيفاري - رئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين / القصيم - :

« أحسبُ أنَّ ( توحيدَ الحاكِمِيَّةِ ) مرتبطٌ عند أولئك الذين أحدثوه قسمًا رابعًا مُستقلًا من أقسامِ التوحيدِ - أو عند بعضهم - : بمسألة ( الإمامةِ ) ، لا بمسألة التوحيدِ !

فترى أمرَ الإمامةِ هو الأصلُ الأولُ من أصولهم ، وغايةَ اهتمامهم ، ومحورَ التوجيهِ في قاموسهم الدعويِّ ؛ وهو مُشكِّكٌ أجنيُّ عن السنَّةِ وأهلها ؛ ذلك أنَّ الرافضةَ هم الذين يجعلونَ ( الإمامةَ ) الأصلَ الأولَ في دينهم ، وأهلَ الاعتزال - الذين اعتزلوا الجماعة - جعلوه الأصلَ الخامسَ لمذهبهم .

أقولُ : و ( هؤلاء ) جعلوه الأصلَ الرابعَ مِن توحيدهم !!

وبنحوِ هذا الكلام - مع تفصيلٍ أو عُبَ - قالَ فضيلةُ الشيخ ربيع بن هادي - أيدهُ الله - في كتابهِ النافع « منهجُ الأنبياء في الدعوة إلى الله » ( ١٤٥ - ١٥٢ ) ، فليُنظر ...

□ قلتُ : وما هُنا مسائلٌ وجيزةٌ :

الأولى : وَضفي مُضطَلَحَ ( الحاكِمِيَّةِ ) - كَمُضطَلَحٍ - بأنَّه « فيه بحثٌ ونظرٌ » ، ليسَ نفيا ، ولا ردًّا - كما توهمه أو أوهمه بعضهم - ؛ وإنَّما هو قدحٌ للأذهان ، للدراسة والبيان .

الثانية : جَزَمَ شيخُنَا أبو مالكٍ محمد إبراهيم شقرة - حفظه الله - في رسالتهِ حول « سيد

قطب ... » ( ص ٥٤ ) بَأَنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَ هَذَا الْمَصْطَلَحَ « لَمْ يَكُنْ عَلَى صَوَابٍ فِي ذَلِكَ » ..  
وَوَصَّفَ ( ص ٥٧ ) الْمَصْطَلَحَ ذَاتَهُ بِأَنَّهُ : « غَيْرُ مُؤَيَّدٍ لُغَةً » .

وَقَالَ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - فِي مَقَالٍ لَهُ : « إِنَّ خُرُوجَ الْبَعْضِ عَلَيْنَا - حَدِيثًا - بِمَقُولِهِ : « تَوْحِيدُ الْحَاكِمِيَّةِ » لَيْسَ إِلَّا فُقَاعَةٌ زَخْرَفَهَا وَزَيَّنَهَا لِنَفْسِهِ ؛ لَا تَلْبُثُ أَنْ تَتَلَاشَى وَتَزُولَ » <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ : « إِنَّ كَلِمَةَ « الْحَاكِمِيَّةِ » بِإِسْنَادِهَا إِلَى كَلِمَةِ « تَوْحِيدٍ » تَفْرِضُ الشَّدُوذَ عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ الَّذِي رَضِيَتْ بِهِ أَنْ تَكُونَ أَنْوَاعُ التَّوْحِيدِ ثَلَاثَةً .. » <sup>(١)</sup> .

الثَّالِثَةُ : فِي فَنَوَى هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ ( رَقْم : ١٨٨٧٠ ) بِتَارِيخِ : ١١ / ٦ / ١٤١٧ هـ قَوْلُهُمْ : « وَجَعَلُوا الْحَاكِمِيَّةَ نَوْعًا مُسْتَقِلًّا مِنْ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ عَمَلٌ مُتَحَدِّثٌ » <sup>(٢)</sup> ، لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِيمَا نَعْلَمُ .

وَشَتَّلَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ ابْنِ عُثَيْمِينَ - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي « اللَّقَاءِ الْمَفْتُوحِ » ( رَقْم : ١٥٠ - بِتَارِيخِ ٢٠ شَوَّالِ ١٤١٧ هـ ) عَنِ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ ، فَيَبَيِّنُ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - أَنَّ : « هَذَا قَوْلٌ مُتَحَدِّثٌ مُبْتَدَعٌ مُتَنَكَّرٌ يُتَنَكَّرُ عَلَى صَاحِبِهِ ... وَلِأَنَّهُ بَدْعٌ ضَلَالَةٌ » .

وَقَالَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « إِنَّ مُدَّعِيَّ ذَلِكَ يُعَدُّ مُبْتَدِعًا ، وَإِنَّ هَذَا تَقْسِيمٌ مُبْتَدَعٌ ، صَادِرٌ مِنْ جَاهِلٍ لَا يَفْقَهُ مِنْ أَمْرِ الْعَقِيدَةِ وَالِدِينِ شَيْئًا » <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْأَخُ الدَّكْتُورُ الشَّيْخُ صَالِحُ السَّدْلَانِ - حَفَظَهُ اللَّهُ - :

« وَمَنْ جَعَلَ الْحَاكِمِيَّةَ قِسْمًا رَابِعًا مِنْ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ : فَهَذَا إِمَّا جَاهِلٌ ، وَإِمَّا مُبْتَدِعٌ ؛ أَخَذَ آرَاءَ مَنْ آرَأَ الْفَلَّاسِفَةَ ، وَآرَأَ الَّذِينَ ، لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالْعَقِيدَةِ وَلَا بِالشَّرِيعَةِ ، أَوْ أَنَّهُ إِنْسَانٌ يَنْقَلُ وَلَا يَعْرِفُ مَاذَا يَنْقُلُ ! » <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْأَخُ الدَّكْتُورُ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ - حَفَظَهُ اللَّهُ - :

« وَكَذَلِكَ دَعَا أَنَّ الْحَاكِمِيَّةَ أَخَصُّ خِصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ : لَا أَصْلَ لَهَا ، وَهِيَ دَعْوَى مُتَحَدِّثَةٌ .. » <sup>(١)</sup> .

( ١ ) جَرِيدَةُ « الْمُسْلِمُونَ » ( رَقْم ٦٣٩ ) .

( ٢ ) وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِيهَا ، لَيْسَ خَارِجًا عَنْهَا ... فَتَنَبَّهْ .

ثُمَّ قَالَ - بَعْدَ بَيَانٍ - : « فَالْحَاكِمِيَّةُ - إِذَا - مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ الَّتِي لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الدِّينُ ، وَلَا تَقُومُ عَلَيْهَا الْعَقِيدَةُ ، وَلَا يَخْلُو مَفْهُومُهَا - عِنْدَ الْمَعَاصِرِينَ - مِنَ الْغُلُوِّ ، وَالْمُبَالَغَةِ ، وَالتَّنَطُّعِ ، وَالتَّعَمُّقِ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ عَنْدهُمْ ، وَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهَا » <sup>(١)</sup> .

وَقَالَ الْأَخُّ الدُّكْتُورُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَرَيَّانِ - عَضُوْهُ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ - :

« لَمْ يَكُنْ مُصْطَلَحُ ( الْحَاكِمِيَّةِ ) لِيُظْهَرَ إِلَى الْوُجُودِ ، وَيَجِدَ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْصَارًا وَمُرِيدِينَ مِنْ كُلِّ مَشْرِيبٍ ، لَوْلَا مَا نَزَلَ بِالْأُمَّةِ مِنْ جَهْلِ فَادِحٍ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ ، وَمَا أَلَمَّ بِهَا مِنْ مُعْضَلَاتٍ قَاسِيَةٍ ، وَمَا قَارَنَ ذَلِكَ مِنْ دَعَايَاتٍ وَتَمْجِيدٍ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمِصْطَلَحَاتِ الْخَادِعَةِ ! وَحِينَ أَوَّغَلَ الْأَعْدَاءُ فِي حَرْبِ الْأُمَّةِ فَاسْقَطُوا حَقَّ الْإِسْلَامِ فِي الْوُجُودِ ، وَنَادَوْا بِتَنْحِيئِهِ عَنِ الْحُكْمِ ، وَمَحَارَبَتِهِ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ بِدُونِ هَوَادِيَةٍ ، أَوْرَثَ ذَلِكَ الْمَوَاجَهَةَ الشَّامِلَةَ ، وَاسْتَعْرَثَ نَارَ الْحَرْبِ ، وَدَخَلَ الْمِيدَانَ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ سِرَاعُهُمْ ، وَانْطَفَأَ نَوْرُ الْحِكْمَةِ وَالْأَنَافَةِ ، وَلَمْ تَدْعُ تِلْكَ الظُّرُوفُ الْقَاسِيَةُ لِأَهْلِ الْبَصِيرَةِ مَنَزَعًا لِلْعَمَلِ وَالْبِنَاءِ الْمَوْسَّسِ عَلَى الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ الصَّحِيحِ ؛ تَمَّا أَتَاكَ لِهَذِهِ الشُّعَارَاتِ الْبَرَاقَةِ أَنْ تَنْزَلَ عَلَى السَّاحَةِ بِقُوَّةٍ ، وَاتَّخِذْ بَعْضُ الْمُتَمَيِّنِينَ لِلدَّعْوَةِ ( الْحَاكِمِيَّةِ ) سِلَاحًا يُشْهِرُونَهُ فِي وَجْهِ الْأَعْدَاءِ ، وَأَسَاسًا لِدَعْوَتِهِمْ ، وَمُنْطَلَقًا لِأَعْمَالِهِمْ بَعْدَ اشْتِدَادِ الدَّعْوَةِ إِلَى الْعِلْمَانِيَّةِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ !

وَحَيْثُذْ ؟ فَإِنَّ هَذَا الْمِصْطَلَحَ الْجَدِيدَ - مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ - فَإِنَّ شَأْنَهُ شَأْنُ كَافَّةِ الْمِصْطَلَحَاتِ الَّتِي تَحْمِلُ فِي طَيَاتِهَا أَلْوَانًا مُخْتَلِفَةً مِنَ الْمَفَاهِيمِ ، وَرَبِّمَا أَدَّى سُوءَ الْفَهْمِ لِبَعْضِهَا إِلَى مَعْنَى لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا ، فَالْتَبَسَ الْأَمْرُ ، وَاتَّخِذَ ذَرِيعَةً إِلَى مَا لَا تُحْمَدُ عُقْبَاهُ مِنَ التَّمَرُّدِ عَلَى الشَّرْعِ ، وَالْخُرُوجِ عَنْ أَحْكَامِهِ ، وَالْوُقُوعِ فِي خَمَلَاتِ الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَمْقُوتَةِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الشُّعَارَ مَا هُوَ إِلَّا مُزَاحِمَةٌ مَآكِرَةً لِلْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ ، وَمُنَابَذَةٌ صَرِيحَةٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ » <sup>(١)</sup> .

الرَّابِعَةُ : الْحَاكِمِيَّةُ بِمَدْلُولِهَا <sup>(٢)</sup> الشَّرْعِيُّ الصَّحِيحُ الشَّامِلُ - الْقَائِمُ عَلَى قَوْلِهِ - تَعَالَى - :

( ١ ) جَرِيدَةُ « السَّلْمُونِ » ( رَقْم ٦٣٩ ) .

( ٢ ) وَمَنْ قَالَ : « كَمَدْلُولٍ عَلَى مَعْنَى شَرْعِيٍّ » فَقَدْ غَلِطَ !! وَالصَّوَابُ : « كَدَلَالَةٍ عَلَى مَعْنَى شَرْعِيٍّ » ، إِذْ

الْمَدْلُولُ هُوَ الْمَعْنَى نَفْسُهُ .. فَتَأْتِلُ ..

﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ - : أصل ديني مهم ، وقاعدة شرعية واجبة ...  
ووصف هذا الأصل المستبين بغير ما حَكَمَ <sup>(١)</sup> فيه رب العالمين - بالزيادة أو النقصان ؛  
بالرأي والتخمين - باطل\* ( من القول ، وبدعة منكرة ) ؛ سواء أكان المدعي من أبناء ( القرن  
العشرين ) المحسوبين على المسلمين ، أو كان من ( العلمانيين ) الذين هم دُعاة الفصل بين الدولة  
والدين ... وَتَبَرَّأُ إِلَى اللَّهِ - سبحانه - من أدنى خلاف - وأقله - لِلْحَقِّ الْمُبِين ..

هذا هو القول الوسط ، بلا وكس ولا شطط ؛ أقوله ( مُتَدَثِّرًا ) بالحق الثقيل على النفوس  
الخفيفة ! داعيًا ربي - سبحانه - أَنْ يَجْعَلَنِي - بحق - من ( أهل الدعوة السلفية ) بيقين ، بعيداً  
عن الأدعياء والمُدَّعين ، مُلتزِمًا بأمر الله - تعالى - : ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ... ولا عُذْوَانٍ  
إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ..

ولكن ها هنا - أخيراً - أمر مهم جداً ، أفرق فيه بين ( الحاكمية ) في مدلولها الصحيح  
- عندنا معشر أهل السنة وأصحاب منهج السلف - ، وبين ( الحاكمية ) في مدلولها المُختَزَل  
الضيق - عند المكفرين ، والحماسيين ، والمُهيَّجين - :

ذلك أَنَّ « الحاكمية لله وحده » <sup>(٢)</sup> - المُتَزَلَّة في شؤون الحياة كلها - عبادة ونظاماً ، عقيدة  
ومنهجاً ، لِلأَمِيرِ وَالْمَأْمُورِ ، والحاكم والمحكوم - تُعَدُّ « أصلاً من أصول الدعوة السلفية » <sup>(٣)</sup> .

( ١ ) ويقال : « أُنزَلَهُ » ، ويقال : « قَالَ » ، أَمَا أَنْ يُقَالَ : « رَأَى » ، أَوْ : « يَرَاهُ » ؛ فهو تنقيصٌ بحق الله  
- سبحانه - ؛ إذ الرأي فيه الصواب وفيه الخطأ ؛ وهو ما يترده عنه رب العالمين - جلّ وعلا - ...

( ٢ ) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ( ٦ / ١ / ٣٠ ) لشيخنا العلامة الألباني - نفع الله به -  
واستعمال شيخنا - حفظه الله - لهذا المصطلح قائم على الجادة الصحيحة الشاملة لمدلوله الشرعي\* ؛ بخلاف زعم  
مَنْ أَوْهَمَ غَيْرَ ذَلِكَ ۱۱ لأنه - حفظه الله - استعماله حال حُكْمٍ منه - وتذكير - بين أخوين له مُتَخَصِّصِينَ .  
وَمَنْ ( خَلَطَ ) بين عَدَ ( هذا ) « أصلاً من أصول الدعوة السلفية » ، وبين بَجْغَلِهِ « ركناً من أركان توحيد  
العبادة » ... فليس لنا معه - أيضاً - إِلَّا الدِّعَاءُ لَهُ بِالْهُدَايَةِ ؛ لمعرفة ( موقفي ) الحقيقي ، الذي لا يتجاوزُهُ ؛ حرصاً على  
دَرْءِ ( الطعن ) ، ووحدة الصف ، وعدم ( شَقِّ ) ...

وانظر ما سيأتي ( ص ٩٣ ) نقلاً عن شيخنا الألباني في بيان محاذير مصطلح ( الحاكمية ) بمعناه الحادث  
المُخَالِف ..

وقارن بكلامه - نفع الله به - في ذلك - مطوّلاً - في جريدة « المسلمون » ( رقم ٦٣٩ ) ؛ ردّاً على بعضي =



بينما (الحاكمية) في أذهان (أولئك) وتصوراتهم : محصورة في النظام السياسي ، وأفضية المحاكم ، وتنصيب - أو عزل - الحكام ...

والدعوة إلى (الحاكمية) عند (أولئك) مقصورة في الحث على إقامة الدولة الإسلامية ، وتطبيق الحكم بالإسلام نظامًا وقانونًا - وهو أضلّ لا يتأقش فيه إذا وُضِعَ في حَجْمِهِ الطبيعي - ، ولكن هذا الأمر - أعني : الدولة والنظام - قد «<sup>(١)</sup> شغلهم عن الاهتمام بأصل الإسلام الذي هو التوحيد بأنواعه ، ولم يدركوا إلى الآن - بسبب ذلك الانشغال - أنَّ موجبات الاهتمام بالدعوة إلى التوحيد قائمة على أشدها كما هي في عهود النبوات كلها بمن فيهم محمد ﷺ ، أو أشدّ.

فهل يستطيع أن يُنكر ذلك عاقل مُنصف ؟!

وهل يقول أو يعتقد مسلمٌ واع أنَّ المسلمين اليوم مثل المسلمين في القرون المفضلة ؛ لا يستمدون عقائدهم وعبادتهم إلّا من الكتاب والسنة .

إنَّ الدعوة إلى الحاكمية وتطبيقها أمرٌ مهمٌّ ، وبهم كلُّ مسلم يفهم الإسلام - إذا رُوِيَتْ شروطها - ، وكلُّ ما جاء به رسول الله ﷺ مهمٌّ وعظيمٌ .

لكننا نساءلُ : هل الدعوة إلى الحاكمية تستلزم الإهمال أو التقصير في أصل أصول الإسلام ؟! والجواب : لا .

إنَّ حاكمية الله يجب أن تبدأ من أعظم شيء في الإسلام ؛ ألا وهو الاعتقاد في الله ، وفي أسماء جلاله ، وصفات كماله ، كما تعرّف الله إلينا بها في كتابه العظيم ، وكما علّمنا نبينا الكريم ﷺ ؛ لثمتلّ قلوبنا بها نورًا وإيمانًا ويقينًا وإعظامًا وإجلالًا .

أيجوز في حاكمية الله ودينه أن نُعطلَ أسماء جلاله وصفات كماله ، وهي أسمى وأجلُّ وأعظم ما ضمه كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ؟!

= (خطباء الحاكمية) (١) ، حيث كان مما قال :

«... فأنتم تستعملون هذه الكلمة [الحاكمية] فقط لمحاربة من تظنون من الحكام أنهم كفار ! لأنهم لا يحكمون بالشريعة الإسلامية !! ونسيتم أنفسكم أنَّ هذه الحاكمية تشمل كلَّ مسلم .»

(١) من هنا إلى آخر هذا المبحث - سوى ما استثنى تنصيصًا - منقول من كتاب «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله

فيه الحكمة والعقل» (ص ١٧٢ - ١٨٠) لفضيلة الأخ الكبير الدكتور الشيخ ربيع بن هادي - رَدَّ الله عنه كيد الأعداء - ...

لماذا لا نطلب من علماء المسلمين - بإلحاح - أن يحكموا كتاب الله وسنة نبيه في هذا الأمر الخطير !!؟

أيجوز في حاكمية الله وشرعيته ونظامه أن يخالف كثير وكثير من المسلمين منهج الأنبياء في توحيد العبادة وإخلاصها لله وحده ، ويتخذوا مع الله أندادا يدعونهم ، ويستغيثون بهم ، ويهتفون بهم في الشدائد ، ويؤمنون في ذلك حتى يشركوهم في الربوبية ، فيعتقدون فيهم أنهم يعلمون الغيب ، ويتصرفون في الكون !!؟

أليس هذا غدوانا على أعظم حقوق الله ؟ أليس هذا هو أظلم الظلم ؟

فأين الدعوة إلى الحاكمية إذن ؟ وأين هي العدالة !!؟

أيجوز في حكم الله وشرعه أن نغض الطرف عن الصوفية وهي تعبت بعقائد المسلمين وعقولهم ، فتفسدها وتدمرها بعقيدة الحلول ، ووحدة الوجود ، ووحدة الأديان (١) ... وبغير ذلك من ضلالات التصوف !!؟

أيجوز في حاكمية الله ودينه أن تُشاد الألوف من القبور في معظم بلدان الإسلام ؛ ليطاف بها ويُعتكف حولها ، وتُشد إليها الرحال ، ويُذَر لها بالكثير الكثير من الأموال ، وتقام لها احتفالات ، ويفعل المسلمون حولها - وبها - ما يندى له جبين الإسلام ، وما يضحك من المسلمين والإسلام أعداءهم من الوثنيين واليهود والنصارى والشيوعيين ؟

أيجوز في حاكمية الله أن تموت السنن ، وتقوم على أنقاضها البدع ، والخرافات ، والأساطير ؟

إن هذه الضلالات والشركيات والبدع ؛ قد طمست معالم التوحيد ومعالم الإسلام عموماً . لقد كان يقال لنا : إن هذه الأمور - البدع والشركيات - انتهت ودُفنت ! فكشفت الأيام أنها حية باقية على أشدها ، ولها مدارس وحكومات تؤيدها وتحميها ، ولها أجبازها وزُهبائها وسدنتها ، فلماذا لا نُنهض المسلمين أن هذه الأعمال الجاهلية تضاد حاكمية الله ؟

ولماذا لا ندعو أهلها إلى التحاكم إلى الله ، والخضوع في كل هذه المجالات لحاكمية الله ؟

(١) وضلالة ( وحدة الأديان ) - اليوم - لها مُنظروها ومُفكروها .. فاحذروها ..

فَإِنْ كَانَ إِخْوَتُنَا الْمُهْتَمُونَ بِالْحَاكِمِيَّةِ يُذَكِّرُونَ وَيُؤَقِّنُونَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ هَذِهِ الْأَعْمَالَ وَيَعْتَقِدُونَهَا مَخَالِفُونَ لِحَاكِمِيَّةِ اللَّهِ ، وَغَيْرُ خَاضِعِينَ لَهَا فِي هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ : فَلْيُشْمِتُوا عَنْ سَاعِدِ الْجِدِّ ، وَلْيَخُوضُوا هَذَا الْمِيدَانَ بِكُلِّ قُوَّةٍ وَجِدِّ ، وَلْيَضَعُوا فِيهَا الْمَنَاهِجَ ، وَلْيُؤَسِّسُوا لَهَا الْمَدَارِسَ ، وَلْيُؤَلِّفُوا الْكُتُبَ ، وَلْيَهْزُوا أَعْوَادَ الْمَنَابِرِ بِالْخُطْبِ الْبَلِيغَةِ ، وَالتَّوْجِيهَاتِ السَّدِيدَةِ .

وَأَنَّهُ - فِي اعْتِقَادِي - ، لَوْ جَاءَ إِبْرَاهِيمُ وَنُوحٌ وَمُوسَى وَعِمْدٌ وَإِخْوَانُهُمْ مِنَ النَّبِيِّينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - ، وَجَاءَ الصَّحَابَةُ أَجْمَعُونَ : مَا سَلَكَوا إِلَّا مِنْهُمْ جَهْمَ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُمْ الْقُرْآنُ ، وَلَمَّا خَرَا مِنَ الْوُجُودِ هَذِهِ الْمَقَابِرَ الْمُشِيدَةَ ، وَكُلَّ مَظَاهِرِ الشَّرِّ وَالضَّلَالِ ، وَلَقَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ لِأَصْحَابِ الْكَلَامِ وَالْمُعْطَلَةِ وَالْمُتَفَلْسَفَةِ وَكُلِّ الْفِرْقِ الْمُنْحَرِفَةِ عَنِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ : عُودُوا إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ ؛ « وَاللَّهُ لَوْ جَاءَ مُوسَى مَا وَسَعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي » ...

أَتَنْظُرُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ هَيْئَةً وَسَهْلَةً ؛ ﴿ وَتَحْسِبُونَهُ هَيئَةً وَهوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾ ، كَلَّا ، لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَتَوَهَّمُونَ ، أَوْ كَمَا يُقَالُ لَكُمْ ! إِنَّ إِفْسَادَ عُلَمَاءِ السُّوءِ وَالْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ وَقَادَةَ الْبِدْعِ أَشَدُّ خَطَرًا مِنْ إِفْسَادِ الْحُكَّامِ <sup>(١)</sup> وَغَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُخَدِّعُونَ بِهِمْ ، فَيُحِبُّوهُمْ ، وَيَتَّقُونَ بِأَقْوَالِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ ، فَيَتَّبِعُونَهُمْ ، وَيَضِلُّونَ عَنْ مَنَهِجِ اللَّهِ بِسَبِيلِهِمْ .

... لَقَدْ عَاصَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْيَهُودَ ، وَلَيْسَ لَهُمْ دَوْلَةٌ ، وَقَدْ ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ .

فَكَمْ آيَةٌ نَزَلَتْ فِيهِمْ ! وَفِي كَمْ مَوْطِنٍ مِنَ الْقُرْآنِ دُفِّمُوا ، وَكُشِفَ عَنْ عَوَارِهِمْ ، وَبَيِّنَتْ مَخَايِبُهُمْ ، وَخُبْتُ طَوَايِبَهُمْ !

( ١ ) وَأَمَّا عَامَّةُ ظُلَّامِ الْحُكَّامِ ؛ فَلَا يَتَخَيَّرُ النَّاسُ ( ١ ) أَمَانَهُمْ إِلَّا تَحْتَ وَطْأَةِ التَّهْدِيدِ وَالْوَعْدِ ، وَرَهْبَةِ النَّارِ

وَالْحَدِيدِ ..

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ التَّبَّيْهَارِيُّ فِي « شَرْحِ السُّنَنِ » ( ص ١١٦ ) : « وَاعْلَمْ أَنَّ جُزْرَ السُّلْطَانِ لَا يَنْقُصُ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - الَّتِي انْتَرَضَهَا عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ ؛ جُزْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَتَطَوُّعُكَ وَيَرْكُوعُكَ تَامٌ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » .

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ فِي « الْعَوَاصِمِ مِنَ الْقَوَاصِمِ » ( ص ١٤٢ ) : « فَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَ الْوَلَاةِ الظَّلَمَةِ :

فَقَصْرُهُ مَقْصُورٌ عَلَى الدُّنْيَا وَأَحْكَامُهَا » .

وَانْظُرْ « مَجْمُوعُ فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ » ( ٢٨ / ٢٣٢ ) .

لقد قال - سبحانه - في حقهم :

﴿ فِيهَا تَقْضِيهِمْ مِثْقَاتُهُمْ لَعْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلُعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

وعاصر الرسول ﷺ النصارى ، ولهم دولٌ وملوكٌ - دولة القياصرة في أوروبا والشام ومصر ، ودولة الأقباش في الحبشة وإفريقيا - ، فهل واجه القرآن حُكَّامَهُمْ وملوكَهُمْ ، أو واجه النصارى أنفُسَهُمْ وانحرافاتِهِمْ - وعلى رأسِهِمْ رهبانُهُمْ وقسيسوهم - ١١٩

وقال - سبحانه - في حق اليهود والنصارى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُوهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .  
وتوفي رسولُ الله ﷺ وهو يلعنُ اليهودَ والنصارى على انحرافِهِم العقائديّ ؛ فكان يقولُ :  
« لعنةُ الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبورَ أنبيائِهِمْ مساجدَ » .

والآياتُ والأحاديثُ في ذمِّهم في انحرافِهِم العقائديّ والخلفيّ كثيرةٌ ، وكذلك الأحاديثُ الشريفةُ ، ولم تَرُدْ آيةٌ في ذمِّ ملوكِ النصارى وحُكَّامِهِم المعاصرينَ للعهدِ النبويِّ الكريمِ - على شرِّهم وخبيثِهِمْ - .

فلماذا تسيرُ الدعوةُ الإسلاميَّةُ في هذا الاتجاه ؟

لأنَّ هذا هو منهجُ الدعوةِ الصحيحُ ، ولأنَّ الزعاماتِ الدينيَّةَ المنحرفةَ أخطرُ وأخطرُ بكثيرٍ من الزعاماتِ السياسيَّةِ المنحرفةِ ؛ لأنَّ الزعاماتِ الدينيَّةَ تكسبُ ثقةَ النَّاسِ ومحبتَهُمْ وولاءَهُمْ ، وينقادُ النَّاسُ لها اختيارًا وحبًّا ، فإذا كانت هذه الزعاماتُ الدينيَّةُ ضالَّةً منحرفةً ؛ انحرفت بالنَّاسِ عن منهجِ الله ، وقادتهم إلى غضبِ الله والنارِ ، وحتى الحُكَّامُ أنفُسَهُمْ قد يخضعون لهذه القياداتِ والزعاماتِ الدينيَّةِ ، فهذا يهوديٌّ خاضعٌ لزعامَةِ ديتيَّةٍ ، وذاك نصرانيٌّ كذلك ، وفيمن ينتمي إلى الإسلام : ذلك شيعيٌّ ، وذاك معتزليٌّ ، وذاك أشعريٌّ ، وذاك خارجيٌّ ، وذاك صوفيٌّ ... وذاك .. وذاك .

فالزعامات والقيادات الدينية المنحرفة هي التي أفسدت عقائد هذه الأمة وأخلاقها وثقافتها ، ومزقتها شراً ممزقاً ، فلماذا نجاملها ونهون من شأنها ومن أخطارها ، وهي مصدر كلِّ بلاء !! فهناك التشيع والرفض وفرقتها ، ومن اندس تحتها من زنادقة ومن ملاحدة .

وهناك أئمة التصوف وطرقها الكثيرة ، وأفكارها الضالة من وحدة وجود ، ووحدة أديان ، وحلول ، وشركيات ، وبدع وضلالات لا تنتهي عند حد ، وهناك أئمة الخوارج والاعتزال والإرجاء والجبر ...

وكلُّ هذه الزعامات قد لقت الأمة بطوفانٍ من الفتن لا يعلم مداها إلا الله ، وأكثرُ المسلمين إنما هم دُمى وأشباح تحركهم هذه الأفكار كغناء تجرُّهُ السيول ...

فمن يريدُ إصلاح أحوال المسلمين - مخلصاً جاداً صادقاً - ؛ فليستلِك طريقَ الأنبياء ومنهجهم ، وعلى رأسهم خاتم النبيين :

﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ .

واعتقد أنَّ من ينحرف بالشباب والدعاة عن هذا المنهج لم يعرف - على أحسن أحواله - منهج الأنبياء ودعوتهم ، سواء كانت دعوته سياسية أو صوفية ، أو غيرها ، فلقد تركنا رسولَ الله على بيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك .

ومن يَصوِّر للناس أنَّ منابع الفساد هم الحكام فقط ؛ فهو مخالف لما قرره القرآن الكريم ، والسنَّة النبوية ، والتاريخ الإنساني والإسلامي ، ومُستدرك على منهج الأنبياء ، خصوصاً إذا وجَّه الدعاة إلى حصر جهودهم وصبَّها في المجال السياسي ، فمنابع الفساد الأساسية والأصلية والخطيرة هي التي قرَّرها الله على ألسنة رُسُلِهِ جميعاً ، ورَسَمَ لهم منهجاً ليردِّمها ، وما عداها فهو تابع لها . فليفهم الداعي إلى الله ذلك ، وليغتصم بحبلِ الله ، وليلتزم غررَ الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - .

« فالخلاصة : إنَّ كُلَّ احتكام إلى غير الله مهما كان نوعه ، ومهما كان اعتقادُ المحتكِّمين فيه ، فهو منكراً لا يرضاهُ مسلمٌ ارتضى الله ربَّاً ، والإسلام ديناً ، وعمداً رسولاً ، وإنَّ أصحابه - الحاكِمِينَ بغير ما أنزلَ ربُّ العالمين - مُتَوَعَّدُونَ بالنار ... وبشأن القرار .

فَلْيَصِفْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا نَفْسَهُ وَمَنْ يَعُولُهُ وَمَا يَسْتَطِيعُهُ مِنْ شَوَائِبِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ - دعوةً والتزامًا وتطبيقًا - ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ أَوْ يَأْذَنَ اللَّهُ - سبحانه - بِالتَّصَرُّفِ مِنْ عِنْدِهِ « (١) » .

« وفي الختام أقول :

إِنِّي أَوْمِنُ بِحَاكِمِيَّةِ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ وَحْدَهُ ، وَأَوْمِنُ بِشُمُولِ هَذِهِ الْحَاكِمِيَّةِ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَخْضَعَ لَهَا الْأَفْرَادُ وَالْجَمَاعَاتُ وَالْحُكُامُ وَالِدَعَاةُ .

وَأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي دَعْوَتِهِ ، وَفِي عَقِيدَتِهِ ، وَفِي دَوْلَتِهِ ؛ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، وَهُمُ الْكَافِرُونَ ، وَهُمُ الْفَاسِقُونَ ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ ، وَكَمَا فَهَمَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ ، لَا عَلَى مَا فَهَمَهُ الْمُفْرِطُونَ وَلَا الْمُفْرِطُونَ ، وَأُنْهِيَ بِاللَّائِمَةِ عَلَى مَنْ يَحْصُرُهَا فِي نَاحِيَةٍ مِنَ النِّوَاحِي (٢) ، أَوْ يَخَالِفُ مِنْهَجَ الْأَنْبِيَاءِ الرَّاضِحِ الْحَكِيمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْفُرُوعِ قَبْلَ الْأَصُولِ ، وَبِالْوَسَائِلِ وَيَجْعَلُهَا غَايَاتٍ ، وَيُوَخِّرُ أَوْ يُقْصِّرُ فِي شَأْنِ الْغَايَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ الَّتِي تَتَابَعُ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ .

وَأُمِّدُ يَدَ الضَّرَاعَةِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُؤَفِّقَ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا - شُعوبًا وَحُكَّامًا وَدَعَاةً - إِلَى تَحْكِيمِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ، فِي جَمِيعِ شُؤْنِهِمُ الْعَقَائِدِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ وَالْاِقْتِسَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ ، وَأَنْ يُؤَخِّدَ كَلِمَتَهُمْ وَيُوَحِّدَ صَفُوفَهُمْ عَلَى الْحَقِّ ، وَأَنْ يُعَافِيَهُمْ مِنْ كُلِّ الْأَهْوَاءِ

( ١ ) « التصفية والتربية وأثرهما في استئناف الحياة الإسلامية » ( ص ١٦ - ١٧ ) بقلمى .

( ٢ ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ السَّبْتِ - رَفَقَهُ اللَّهُ - فِي مَقَالِهِ بِعَنْوَانِ : ( كَلِمَةٌ حَتَّى أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ ) : « إِذَنْ ، لِمَاذَا الثَّوَارُ وَدَعَاةُ الثَّوَرَةِ وَالْخَوَارِجُ يَسْتَخْدِمُونَ « الْحَاكِمِيَّةَ » ؟ أَقُولُ - كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ الشَّامِ الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَبَابِي - : إِنَّهُمْ يَسْتَخْدِمُونَ ذَلِكَ لِقَضِيَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ ؛ حَيْثُ إِنَّهُمْ جَعَلُوا الْحَاكِمِيَّةَ فَقْطَ فِي الْحُكَّامِ ، وَمِنْ ثَمَّ سَعَوْا لِتَكْفِيرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُحْكِمُونَ الشَّرْعَ ، وَبِالنَّالِيِّ يَجِبُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ ، وَحَمْلُ السَّلَاحِ ، وَهَذَا نَفْسُهُ مَنْطِقُ الْخَوَارِجِ الْقَدِيمِ الَّذِي بِهِ تَحْتَلَوُا السَّلَاحَ عَلَى الْخَلِيفَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

ف ( الْحَاكِمِيَّةُ ) إِذَنْ ، تُسْتَخْدَمُ فِي هَذَا الْعَصْرِ كَوَسِيلَةٍ لِلْخُرُوجِ وَالثَّوَرَةِ ، وَهُوَ نَفْسُهُ الْمَدْفُ الْقَدِيمُ ؛ فَهَمُ إِذَنْ يَرْكُزُونَ عَلَى الْحَاكِمِيَّةِ لِلْوُصُولِ إِلَى التَّكْفِيرِ ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ سُبُورًا وَوَسِيلَةً لِإِقْنَاعِ لِأَتْبَاعِهِمْ حَتَّى يُطِيعُوهُمْ فَيَا يُرِيدُونَ ؛ وَهِيَ وَسِيلَةٌ لِإِقْنَاعِ سَهْلَةٍ ، خَاصَّةً إِذَا أَذَرْنَا أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ : يَمْنُ لَا يَرَوْنَ لِلْعُلَمَاءِ قِيَمَةً ، وَلَا لِأَقْوَالِهِمْ مَنَزَلَةً ، بَلْ ( هُمْ رِجَالٌ وَنَحْنُ رِجَالٌ ) !! كَمَا قَالَ الْأَوَّلُونَ . . . « جَرِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ » عَدَد ٦٣٥ : ٢٦ / ذِي الْقَعْدَةِ / ١٤١٧ هـ .

( ١ ) وَقَدْ كَانَتْ الطَّبَعَةُ الْأُولَى لِهَذَا الْكِتَابِ قَبْلَ أَحَدٍ عَشَرَ عَامًا ... فَتَذَكَّرْ !

والأمراض النفسية التي مزقت صفوفهم وفزقت كلمتهم ، إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدَّعَاءِ « (١) .  
قُلْتُ :

هذه هي الأحكام الإيمانية الحثيثة ، مُتَنَاقِضَةٌ - جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا - للدعوى ( العلمانية )  
الحثيثة ...

فَمَنْ خَلَطَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ ضَلَّ فِيهَا : فَقَالَتْهُ ( قَالَةُ ) غَيْثَةٌ ، و ( مُتَنَهَى ) حَدُّ مَعْرِفَتِهِ أَنَّهَا  
ضَخْلَةٌ رَثِيثة ...

يَكْفِيكَ شَرًّا مِنَ الدُّنْيَا وَمُنْقَصَةٌ أَنْ لَا يَبِينَنَّ لَكَ الْهَادِي مِنَ الْهَادِي  
... أَمَّا الْهَادِي : فَيَهْتَدِي بِحَقِّهِ خَلَائِقُ ..  
وَأَمَّا الْهَادِي : فَيَغِيرُ تَلَيْسُهُ حَقَائِقُ ...

وَأَهْلُ الْهَذْيَانِ كَثِيرُونَ ؛ يَظْهَرُونَ بِعَكْسِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مُنْطَوُونَ ، وَيُظْهِرُونَ خِلَافَ مَا  
يُظَنُّونَ وَيَعْتَقِدُونَ .. يُدْلِسُونَ وَيُلْبِسُونَ ... يَكْذِبُونَ وَيَتَهَوَّنُونَ ..

وَمِنْ عَجَبِ أَنَّهُمْ مُغْرُورُونَ مُغْرَرُونَ ... لَكَنَّهُمْ جَاهِلُونَ ، وَيَجْهَلُونَ أَنَّهُمْ جَاهِلُونَ !  
وهذا كُلُّهُ عَبَّرَ عَنْهُ شَاعِرٌ مُعَانٍ ، بِنَظْمٍ ذِي مَعَانٍ ؛ فَقَالَ :

لَيْسَ التَّقَى فِي مَلْبَسٍ	أَوْ لَحِيَةٍ مُعْطَرَةٍ
إِنَّ التَّقَى فِي مُضْغَةٍ	فِي قَوْلَةٍ مُخْتَصَرَةٍ
إِنْ اسْتَقَامَتْ وَانْتَهَتْ	فَجَنَّةٌ مُزْدَهَرَةٌ
وَلِنْ تَوَلَّتْ كِبَرُهَا	فَحَظٌّ مَا لِلْكَفَرَةِ
لَا تَحْسَبْنِي سَاخِرًا	مِنْ سَنَةِ مُطَهَّرَةٍ
أَوْ هَازِنًا مِنْ لَحِيَةٍ	أَوْ أَنْوَبِ مُقْصَرَةٍ
لَكِنَّمَا تُقْلِقُنِي	مَظَاهِرُ مُنْفَرَةٍ
مِنْ جَاهِلٍ يُبْذِي التَّقَى	حِينَ وَيُخْفِي جَوْهَرَهُ

مَ تَحَالُهُ بَخَرَ العلو	مَ إِن رَأَيْتَ مَظْهَرَهُ
فَمَا دَرَيْتَ أَنَّهُ	صَحْرَاءُ عِلْمٍ مُّقْفِرِهِ
يَكَادُ مِنْ جَهْلٍ بِهِ	أَنْ يَهْتَدِي بِعَنْتَرِهِ
يُفْتِي كَمَا يَخْلُو لَهُ	فَكَمْ تَقِي كَفَرِهِ
وَكَمْ حَلَالٍ طَيِّبٍ	بِجَهْلِهِ قَدْ كَدَّرَهُ
قَدْ حَيَّرَتْ أَهْلَ النُّهَى	أَفْكَارُهُ الْمُبْغِثَرَهُ <sup>(١)</sup>
وَقَدْ تَنَاسَى - وَنَلَهُ -	أَفْعَالَهُ الْمُعْتَرَهُ
فَإِنْ رَأَيْتَ حَالَهُ	رَأَيْتَ مَعَهُ ذَفَرَهُ
مَعَ كُتُبٍ يَحْمِلُهَا	شَوْهَهَا بِمُخْبِرِهِ
وَفِكْرَةٍ يَنْشُرُهَا	خِلَافَ حَقِّ قَرَرِهِ
أَهْلُ الْعُلُومِ إِنَّهُمْ	نُورٌ يَصُدُّ شَرَرَهُ
وَذُو الرُّجُوءِ إِنَّهُ	قِنَاعُهُ مَا أَمَكَّرَهُ
وَفِرْيَةٌ طَارَ بِهَا	مُجَسَّرًا لِلْجَمْهَرِهِ
وَكِذْبَةٌ مَعَ غَيْبَةٍ	أَسْلِحَةٌ مُدْمِرُهُ
وَاجَةٌ فِيهَا مَنْ أَبِي	عَلِيٍّ مِنْهُ فِكْرُهُ
وَجَاهِلٍ مُسَالِمٍ	بِضَحَكَةٍ قَدْ غَرَّرَهُ
صَفْرَاءُ تَحْكِي صُورَةَ	ظِلَامِهَا مَا أَكْبَرَهُ
وَاللَّهُ يَهْدِي أُمَّةً	مِنْ مِثْلِهِ مُخَذَّرَهُ
وَلِإِذْ جَرَى مَا قَدْ جَرَى	هَذَا الْكَلَامُ أَخِيرُهُ

(١) ديوان صهيل الجراح ، ( ٤٠ - ٤١ ) فارس محمد سليمان .

والآيات التي بعده ونبي ...

والله - وحده - المُتَعَمَّن .



## - فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم -

نقلتُ في رسالتي « التحذير » ( ص ٢٢ - ٢٤ ) سِتَّةُ نُصُوصٍ <sup>(١)</sup> عن الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - في إثباتِ أَنَّ بَعْضَ كَلَامِهِ في رسالتهِ « تحذير القوانين » - ممَّا أَوْهَمَ الْقَوْلَ بِإِطْلَاقِ التَّكْفِيرِ دُونَ تَفْصِيلِ - : لَيْسَ هُوَ كَمَا فُهِمَ عَنْهُ بِدَلِيلٍ أَنَّ كَلَامَهُ الْآخَرَ - في سِتَّةِ مَوَاضِعَ - يَدُلُّ عَلَى التَّفْصِيلِ ..

وهذا ما يعرفه عنه - مِنْ قُرْبٍ - تَلَامِيذُهُ الْآخِذُونَ عَنْهُ ، وَإِخْوَانُهُ الْمُعَاشِرُونَ لَهُ <sup>(٢)</sup> ... وَأَكْرَزُ - هُنَا - بِزِيَادَةِ - مَا نَقَلْتُهُ عَنْهُ - هُنَاكَ - :

قَالَ - رحمه الله تعالى - في « مجموع الفتاوى » ( ١ / ٨٠ ) - له - :

« إِنَّهُ مِمَّا يَسْرُنَا وَيَسُرُّ كُلَّ مُسْلِمٍ غَيْرٍ عَلَى دِينِهِ أَنْ يَتَكَوَّنَ فِي الْجَمْعِيَّاتِ الْعَامَةِ الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى إِصْلَاحِ الْأَوْضَاعِ ، وَالتَّمَسُّكِ بِأَصْلِ الدِّينِ وَتَعَالِيمِهِ الشَّرِيفَةِ ، وَمُحَارَبَةِ كُلِّ مَا خَالَفَ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ مِنَ الْبَدْعِ وَالْخَرَافَاتِ وَالذَّبْجَلِ ، وَكَذَلِكَ مَا هُوَ أَهْمٌ مِنْ ذَلِكَ مَا يُدْخِلُهُ الْمُلْحِدُونَ وَالزَّانِقُونَ وَالْمُسْتَشْرِقُونَ وَغَيْرَهُمْ فِي أَفْكَارِ الْمُسْلِمِينَ فِي تَشْكِيكِهِمْ فِي أَصْلِ دِينِهِمْ ، وَتَضْلِيلِهِمْ عَنْ سِتَّةِ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَشَرِيعَتِهِ ، وَتَحْكِيمِ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

وَأَهْمُ ذَلِكَ مَعْرِفَةُ أَصْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا ﷺ ، وَتَحْقِيقُهُ عِلْمًا وَعَمَلًا ، وَمُحَارَبَةُ مَا يَخَالِفُهُ مِنَ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ الَّذِي يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ ، أَوْ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ . وَهَذَا هُوَ تَحْقِيقُ مَعْنَى ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) .

وَكَذَلِكَ تَحْقِيقُ مَعْنَى ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ) ؛ مِنْ تَحْكِيمِ شَرِيعَتِهِ وَالتَّقْيِيدِ بِهَا ، وَتَبْلِيٍّ مَا خَالَفَهَا مِنَ الْقَوَانِينِ ، وَالْأَوْضَاعِ ، وَسَائِرِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، وَالَّتِي مَنْ حَكَمَ بِهَا أَوْ حَاكَمَ إِلَيْهَا مَعْتَقِدًا صَحَّةَ ذَلِكَ وَجَوَازَهُ فَهُوَ كَافِرٌ الْكَفَرُ النَّاقِلُ عَنِ الْمِلَّةِ ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِدُونِ اعْتِقَادِ ذَلِكَ وَجَوَازِهِ : فَهُوَ كَافِرٌ الْكَفَرُ الْعَمَلِيُّ الَّذِي لَا يَنْقَلُ عَنِ الْمِلَّةِ » .

( ١ ) فَهِيَ لَيْسَتْ - إِذًا - ( نَصًّا ) بَلْ نَصُوصٌ ..

( ٢ ) قَارِنَ بِهِ « التحذير » ( ص ٢٣ ) .

قلت : هذا كلامه - رحمه الله - ؛ فإِذَا أَنْ يُقَالَ :

- تناقض ..

أو :

- يُحْمَلُ ذَلِكَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا ..

أو :

- يُحْمَلُ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ ..

... فالأصل أَنْ يُحْمَلَ مَا أُجْمِلَ فِي ذَلِكَ ، عَلَى مَا قُضِلَ فِي هَذَا ، وبخاصةً أَنَّهُ - رحمه الله -

تعالى - يصفُ - هناك - الحُكْمَ بالكُفْرِ الأكبرِ بِأَنَّهُ مَا كَانَ « مُنَازَعَةً وَمُنَاقِضَةً » ..

فهو بهذا الوَصف ، يَلْتَقِي مع ما هُنَا وَيُتْلَف ..

وَمَا يُنْبِئُهُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْمَقَامِ ؛ قولُ الشيخِ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - في رسالتي

المذكورة - « تحكيم القوانين » - :

« فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام ؛ مُهَيَّاةٌ مُكَمَّلَةٌ ، مفتوحة الأبواب ، والناسُ إليها أسرابٌ إثرَ أسرابٍ ، يَحْكُمُ حُكَّامُهَا بينهم بما يُخالفُ حُكْمَ السَّيِّئَةِ وَالْكِتَابِ ؛ مِنْ أَحْكَامِ ذَلِكَ الْقَانُونِ ، وَتُلْزِمُهُمْ بِهِ ، وَتُقَرِّرُهُمْ عَلَيْهِ ، وَتُحْتَمُّ عَلَيْهِمْ ، فَأَيُّ كُفْرٍ فَوْقَ هَذَا الْكُفْرِ ؟! وَأَيُّ مُنَاقِضَةٍ لِلشَّهَادَةِ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بَعْدَ هَذِهِ الْمُنَاقِضَةِ ؟! » .

قلتُ : فهذا الكلامُ منه - رحمه الله - محمولٌ - <sup>(١)</sup> - على الاستحلالِ ، أو

( ١ ) ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامًا جَيِّدًا - يَلْتَقِي مَا قُلْتُ وَرَجَّحْتُ - لِلأخِ الْفَاضِلِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَلَّى اللُّؤَيْمِيِّ ؛ فِي كِتَابِهِ النَّافِعِ « الْفُلُوْ فِي الدِّينِ » ( ص ٢٩١ ) ، يَبَيِّنُ فِيهِ الْوَجْهَ الصَّحِيحَ فِي الْأَنْوَاعِ السَّيِّئَةِ مِنَ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي رِسَالَتِهِ « تَحْكِيمُ الْقَوَانِينِ » ؛ فَقَالَ - سَدَّدَهُ اللَّهُ - : « الَّذِي يَظْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْرَدَ الْأَنْوَاعَ الْأَرْبَعَةَ الْأُولَى عَلَى أَنَّهَا ضَوَابِطٌ لِتَكْفِيرِ الْمَعْيَنِ مِنَ الْحُكَّامِ ، وَلِلَّذَلِكَ جَعَلَ الْكَلَامَ مُتَعَلِّقًا بِعَيْنِ الْحَاكِمِ ؛ فَقَالَ : « أَنْ يَجِدَ » ، « أَنْ يَبْتَغِدَ » ... إلخ .

وَأَمَّا النُّوْعَانِ الْأَخِيرَانِ فَقَصَدَ بِهِمَا تَكْفِيرَ النُّوعِ ؛ وَلِلَّذَلِكَ جَعَلَ الْكَلَامَ عَنِ الْفِعْلِ ، لَا عَنِ الْفَاعِلِ ، وَعَلَيْهِ ؛ فَلَا بُدَّ فِي تَكْفِيرِ الْمَعْيَنِ الدَّاخِلِ تَحْتَ أَيِّ مِنَ النُّوْعَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الضُّوَابِطِ الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى .

قلتُ : وهو جمعٌ رائع ، وتوجيهٌ مانع .. فجزاهُ اللهُ خَيْرًا .

الجمود ، أو الاعتقاد ... وليس على مجرد الفعل والعمل ... وإلا : فإن فيه التكفير العام لأبناء الإسلام ... ولو بالإلزام<sup>(١)</sup> ...

وليس هو المعروف عن الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله تعالى - ، أو المنقول عنه من خواص أصحابه وطلابه ...

ولكن كان ذلك غير ذلك .. فكان ماذا ١٩ أليست الحجة العلمية هي الأصل والأساس ١٩

وفي مجلة « الفرقان » - الكويتية - ( عدد : ٢٨ ) ( ص ١٢ ) لقاء مع سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - حفظه الله - وهو تلميذ الشيخ محمد بن إبراهيم ، وناشر علمه - يسأله فيه السائل :

( ١ ) ثم رأيت بحثاً حثكاً مايتما لشيخنا الفاضل الأستاذ محمد شقرة - نفع الله به - في رسالته البديعة « مجتمعنا المعاصر بين الإيمان الحائر والتكفير الجائر » ( ص ٤٢ - ٤٣ المطبوعة سنة ١٤١١هـ ) ، في بيان الدلالة الصحيحة لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ وصلتها بما نحن فيه ، قال - حفظه الله تعالى - : « فالوصف هنا بالكفر - وهو وصف صارخ جداً - لا يحتمل أن يكون الموصوف يوكافراً كفراً اعتقادياً فقط ، بل يحتمل أيضاً أن يكون كافراً كفراً أدنى منه ، وهو الكفر العملي ، والأول محلل في النار ، والثاني ليس كذلك . وأقرب مثل يوضح هذا هو أن المسلمين اليوم يتحاكمون في كثير من بلادهم إلى قوانين وضعية - قد يوافق بعض فقهاء الإسلام - ، وقد يكون الذي يقضي بهذه القوانين أناساً طغيين ؛ عرفوا بولايتهم الحق للإسلام وعقيدته ، ومن ولايتهم رفضهم القلبي لهذه القوانين ..

فهل يبيح الإسلام أن نحكم على هؤلاء بالكفر ؛ لأنهم يتحاكمون إليها على نحو ما ذكرنا ، وهم على مثل ما هم عليه من التقوى والولاء لدينهم ١٩

أظن أن أحداً لا يستطيع ذلك !

وإن قال أحد به ؛ فهل يقول هذا القائل عن نفسه - وهو يدعى إلى هذه القوانين في قضيتهم ما يتحاكم إليها - مثل ما قاله عن القاضي الذي قضى بتوجب هذه القوانين ١٩

إذا ؛ فلا بد من التبيين أن هذه تقضي إلى تلك ، وتلك إلى هذه .

وإذا كنا لا نجرؤ على القضاء بمثل هذا الحكم على واحد بمفرده ؛ فهل نجرؤ على القضاء به على مجتمع

بأسره ١٩ ،

أقول : فماذا يقول المتعلقون بالذيول ، المتشبهون بواحيات الثور ١٩

« هناك فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - يستدل بها أصحاب التكفير - هؤلاء - على أن الشيخ لا يفرق بين من حَكَمَ بغير شرع الله - عز وجل - مُستَحِلًّا ، ومن ليس كذلك ، كما هو التفريق المعروف عند العلماء . »

فقال الشيخ ابن باز : « هذا الأمر مستقر عند العلماء - كما قدمت - أن من استحل ذلك فقد كفر ، أمّا من لم يستحل ذلك كأن يحكم بالرشوة ونحوها ؛ فهذا كفر دون كفر .  
أمّا إذا قامت دولة إسلامية لديها القدرة : فعليها أن تجاهد من لا يحكم بما أنزل الله حتى تلزمه بذلك . »

فقال السائل : « هم يستدلون بفتوى الشيخ ابن إبراهيم <sup>(١)</sup> ١٩ . »

الشيخ ابن باز : « محمد بن إبراهيم ليس بمعصوم ، فهو عالم من العلماء ، يخطئ ويصيب ، وليس بنبي ولا رسول ، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن كثير ، وغيرهم من العلماء ؛ كلهم يخطئ ويصيب ، ويُؤخذ من قولهم ما وافق الحق ، وما خالف الحق يُرد على قائله . »

قلت : هذا هو القول الفصل المأمون .. لو كانوا يغفلون !!



(١) أخبرني بعض أفاضل المشايخ - من الأوفياء المحييين الناصحين - أن خصوصية علمية شديدة كانت قد وقعت بين ساحرة الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - وبين بعض علماء عصره ، أدت إلى حدوث شيء من التناقض والتناثر ؛ فكان ذلك الخصم يصف الشيخ محمد بن إبراهيم بـ : ( ابن إبراهيم ) فقط ؛ - متجاوزاً ذكر اسمه - على وجوه التقصير والتبذير !

وهذا لا يجوز ولا ينبغي ..

لذا ؛ فالجادة : الانتصار للمؤمنين ، وعدم إعانة المنتقصين التابزين ..

وما صدر عن قلبي - من قبل - عند ذكر اسمي - على غير ما بينت ؛ فهو على سبيل الاختصار ليس إلا ..  
والله يرحم علماءنا ومشائخنا ، ويغفر لنا ولهم ...

## - كَلَامُ الْأَخَوَيْنِ شَاكِر -

يُعَدُّ الْعَلَمَةُ الْمَحْدُثُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِر - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ هَذَا الْعَصْرِ السَّلَفِيِّينَ ؛ الَّذِينَ أَفْتَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي خِدْمَةِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَتَحْقِيقِهَا ، وَتَنْقِيجِهَا .  
وَأَخُوهُ الْأَسْتَاذُ الْأَدِيبُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ شَاكِر - حَفِظَهُ اللَّهُ - مِنْ نَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ اللَّغَوِيِّينَ ،  
وَالْأُدَبَاءِ الْمُجِيدِينَ ؛ الَّذِينَ لَهُمْ قِسْطٌ جَيِّدٌ مِنَ الْمَشَارَكَةِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ ، وَعِلْمِ التَّفْسِيرِ ،  
وغيرهما ...

وَلَقَدْ ( أَلْمَحْتُ ) فِي « التَّحْذِيرِ » ( ص ٢٧ ) إِلَى ( تَخَطُّطِ كَلِمَةٍ ) مَنْقُولَةٍ عَنِ الْأَسْتَاذِ مُحَمَّدِ  
شَاكِر - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى « تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ » ( ١٠ / ٣٤٩ ) ؛ إِذْ قَالَ :  
« وَالَّذِي نَحْنُ فِيهِ الْيَوْمَ ، هُوَ هَجْرٌ لِأَحْكَامِ اللَّهِ عَامَّةً بِلا اسْتِثْنَاءٍ ، وَإِبْثَارٌ أَحْكَامٍ غَيْرِ  
حُكْمِهِ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ، وَتَعْطِيلٌ لِكُلِّ مَا فِي شَرِيعَةِ اللَّهِ » .  
فَعَلَّمْتُ بِعِبَارَةٍ لَيْتَنِي خَفِيفَةً مُشِيرًا إِلَى الْقَوْلِ - لا الْقَائِلِ <sup>(١)</sup> - أَنَّ هَذَا « كَلَامٌ حَاسِيٌّ

( ١ ) احْتِرَامًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ السَّلَفِيِّينَ ؛ لَيْسَ مُجْبُوتًا وَلَا تَعْدِيًا ، وَهَذَا الْاحْتِرَامُ : لَيْسَ خَشْيَةً مِنْ سِيَاهٍ ، وَلَا  
خَوْفًا مِنْ مَلَامٍ ، وَلَا تَرْتُّبًا بِأَعْلَامٍ ، وَلَا خِدَاعًا لِلْأَنَامِ ، وَلَا تَلَاعُبًا بِالْكَلامِ ...  
( تَنْبِيْهٌ ) : وَمَنْ ( أَوْهَمَ ) مُدَّعِيًا أَنَّ فِي تَعْلِيْقَاتِي عَلَى « التَّحْذِيرِ » طَعْنًا عَلَى أَثْنَةٍ أَوْ نَقْدًا لِعِلْمَاءٍ مِنَ الْأُمَّةِ ۱۱ فَقَدْ  
أَوْبَقَ نَفْسَهُ - أَصْلَحَهُ اللَّهُ - بِدَاهِيَةٍ مَدْمُومَةٍ ۱۱

وَأَقُولُ لَهُ - هُنَا - مَا قَالَهُ - قَبْلُ - الْإِمَامُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ « مَوْضِعُ أَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ » ( ١ / ٥  
- ٦ ) ، حَيْثُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : « وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَنْظُرُ فِيهَا سَطْرَانًا ، وَيَقِفُ عَلَى مَا لِكِتَابِنَا هَذَا ضَمَّنَاهُ : يُلْحَقُ سَمْعُ  
الظَّنِّ بِنَا ، وَيَرَى أَنَّا عَمِدْنَا لِلطَّعْنِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ ، وَلِإِظْهَارِ الْعَيْبِ لِكِبْرَاءِ شَيْوَعِنَا وَعُلَمَاءِ سَلَفِنَا ۱۱ وَأَنَّى يَكُونُ ذَلِكَ ۱۲  
وَبِهِمْ ذُكِّرْنَا ، وَبِشِعَاعِ ضِيَائِهِمْ تَبَصَّرْنَا ، وَبِإِتْقَانَاتِهِمْ وَاضَحَ رَسُومِهِمْ تَمَيَّزْنَا ، وَبِسُلُوكِ سَبِيلِهِمْ عَنِ الْمَتَجِّ تَحَنَّنْنَا ، وَمَا  
مَثَلُهُمْ وَمَثَلُنَا إِلَّا مَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَ : مَا نَحْنُ فِيمَنْ مَضَى إِلَّا كِبْفَلٌ فِي أَصُولِهِ نَحْلٌ طَوَالٌ <sup>(١)</sup> . =

( ١ ) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي « الصَّحاحِ » ( ٥ / ١٧٥٤ ) : « وَالطُّوَالُ - بِالْفِصْمِ - : الطَّوِيلُ ، يُقَالُ : طَوِيلٌ وَطُّوَالٌ ... وَالطُّوَالُ  
- بِالْكَسْرِ - : يَجْنَعُ طَوِيلٌ .

وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي « جَمْعِ اللُّغَةِ » ( ٢ / ٥٩٠ ) : « وَالطُّوَالُ : الطَّوِيلُ ، وَالطُّوَالُ : جَمْعُ طَوِيلٍ ... » .  
وَانْظُرْ : « الشُّوَبُ الْمُنْعَمُ فِي تَرْتِيبِ الْإِصْلَاحِ عَلَى حُرُوفِ الْمَجْمَعِ » ( ١ / ٤٧٥ ) ، لِأَيِّ الْبَقَاءِ الْمُكْتَبَرِيِّ ، وَ« إِكْمَالِ الْإِعْلَامِ  
بِتَلْيِيسِ الْكَلَامِ » ( ٢ / ٣٩٧ ) لِابْنِ مَالِكٍ ، وَ« الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ » ( ص ١٣٢٧ ) لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي ، وَ« تَاجُ الْعُرُوسِ » ( ٧ / ٤٢٢ )  
لِلزَّيْنِدِيِّ ، وَ« لِسَانُ الْعَرَبِ » ( ٢ / ٦٢٨ - تَرْتِيبُهُ ) لِابْنِ مَنْظُورٍ .  
وَمَا أَجَلٌ مَا قِيلَ : مَنْ تَصَدَّرَ قَبْلَ أَوَانِيهِ ؛ فَقَدْ تَصَدَّى لِهَوَانِيهِ ۱

عاطفيؑ ؛ تُغَوِّزُهُ الْوَاقِعَةُ الْعِلْمِيَّةُ « (١) ...

ولست بحاجة إلى التذليل على أَنَّ التخطئة - بأدب العلم - ليست حُكْرًا ولا حِجْرًا ؛ وإنما هي نورٌ وضياءٌ يتناوبُهُ أهلُ العلم وطُلَّابُهُ ؛ تصحيحًا ، وتصويبًا ، ومراجعةً .

وَأَمَّا عَدُ التَّخَطُّطِ هُجُومًا ، وَزَعْمُ التَّلَطُّفِ فِي الْبَيَانِ سُخْرِيَّةٌ : فَتَدْخُلُ فِي الْمَقَاصِدِ ، وَقَعُودُ  
فِي الْمَرَاصِدِ ۱۱

وَلْتَعُدُّ إِلَى كَلِمَةِ الْأُسْتَاذِ شَاكِرًا ؛ فَهَلْ هِيَ - حَقًّا - ( وَاقِعِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ ) ؟ أَمْ ( حَاسِيَّةٌ عَاطِفِيَّةٌ ) ؟

لقد نقلت عن الشيخ ابن عثيمين في «التحذير» (ص ١٠٧) قوله - في صدق بيانه حال  
الحكام الذين يحكمون بخلاف الشرع - :

« هؤلاء الحكّام نحنُ نعرفُ أنّهم في المسائل الشخصية - كالنكاح والفرائض وما أشبهها - يحكمون بها دلة عليه القرآن - على اختلاف المذاهب - ، وأمّا في الحكم بين الناس فيختلفون . . . » .

فهل هذا الكلام واقع أم ادعاء؟!

إِنْ كَانَ وَاقِعًا ؛ فَتِلْكَ ( الْكُلِّيَّةُ ) الَّتِي ( لَا اسْتِثْنَاءَ فِيهَا ) - الْوَاقِعَةُ فِي كَلَامِ الْأُسْتَاذِ شَاكِرٍ -  
لَيْسَتْ صَحِيحَةً . . .

ولأن لم يكن كذلك ؛ فأحكام نكاح من ينفي ذلك - نفسه - ، وأحكام طلاقه ، وإرثه ، وأحواله الشخصية ، وكثير من شؤونيه ... ما هو مصيرها ؟ وما هي نهايتها ؟  
أم أنه لم يَنْبَغَ لِلْعَوَاقِبِ ؟ وهل النفي - أصلاً - مقبول ؟ أم مردود ؟

= ولما جعل الله تعالى في الخلق أعلاماً ، ونصب لكل قوم إماماً ، لزم المهتدين بيمين أنوارهم ، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم - ثم رزق البحث والفهم وإنعام النظر في العلم - بياناً ما أهملوا ، وتسديد ما أغفلوا ؛ إذ لم يكونوا معصومين من الزلل ، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخطل ، وذلك حق العلم على المتعلم ، وواجب على التالي للمقدم ١. هـ .

( ١ ) على أنني لم أقصد في ( الملاحى ) المذكور أبداً من الأخوين شاكز - مباشرة - ؛ وإنما أردتُ ثالثاً ١١

فَقَبِي النّافِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْإِنْكَارِ وَالْمُكَابَرَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا عَلَى الْحِمَاسَةِ وَالْعَاطَفَةِ ... فَلِذَا قَدْ نَزَّهْنَاهُ عَنِ الْوُضْعِ الْأَوَّلِ ؛ فَإِنَّ الْوُضْعَ الثَّانِي مُرَاقِعُهُ وَلَا بُدَّ ...  
فَلَيْسَ فِي الْأَمْرِ - أَصْلًا - تَدْلِيلٌ ؛ لَا مَقْصُودٌ ، وَلَا غَيْرُ مَقْصُودٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ دَقِيقٌ ، وَجَمْعٌ وَتَحْقِيقٌ ...

وَلَقَدْ قَالَ الْأَسْتَاذُ شَاكِرٌ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا - ذَاتَهَا - ( ١٠ / ٣٤٩ ) ؛ مُعَلِّقًا عَلَى خَيْرِ أَبِي مِجْلَزٍ - بِطَرِيقَتِهِ - عَقِبَ قَوْلِهِ السَّابِقِ نَفْسِهِ - مُبَاشَرَةً :

« بَلْ بَلَغَ الْأَمْرُ مَبْلَغَ الْإِحْتِجَاجِ عَلَى تَفْضِيلِ أَحْكَامِ الْقَانُونِ الْمَوْضُوعِ ، عَلَى أَحْكَامِ اللَّهِ الْمَنْزَلَةِ <sup>(١)</sup> ، وَادِّعَاءِ الْمُحْتَجِّينَ لِلذَّكَاءِ بِأَنَّ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ إِنَّمَا نَزَلَتْ لَزَمَانٍ غَيْرِ زَمَانِنَا ، وَلِئَلَّا وَأَسْبَابِ انْقِضَتْ ، فَسَقَطَتْ الْأَحْكَامُ كُلُّهَا بِانْقِضَائِهَا ، فَأَيَّنَ هَذَا تَمَّا يَبَيِّنُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مِجْلَزٍ ، وَالتَّفَرُّقِ مِنَ الْإِبَاضِيَّةِ مِنْ بَنِي عَمْرٍو بْنِ سَدُوسٍ ؟ »

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنُّوا فِي خَيْرِ أَبِي مِجْلَزٍ ، أَنَّهُمْ أَرَادُوا مُخَالَفَةَ السُّلْطَانِ فِي حُكْمِهِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ سَنًا حَاكَمَ حُكْمًا وَجَعَلَهُ شَرِيعَةً مُلْزِمَةً لِلْقَضَاءِ بِهَا ... هَذِهِ وَاحِدَةٌ .

وَأُخْرَى ؛ أَنَّ الْحَاكِمَ الَّذِي حَكَمَ فِي قَضِيَّةٍ بَعْضُهَا بِغَيْرِ مَا حَكَمَ اللَّهُ فِيهَا ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمَ بِهَا وَهُوَ جَاهِلٌ ؛ فَهَذَا أَمْرُهُ الْجَاهِلُ بِالشَّرِيعَةِ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ حَكَمَ بِهَا هَوًى وَمَعْصِيَةً ؛ فَهَذَا حُكْمُهُ حَكَمَ كُلُّ مُتَأَوِّلٍ يَسْتَمِدُّ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْإِقْرَارِ بِنَصِّ الْكِتَابِ ، وَسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ .

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ كَانَ فِي زَمَنِ أَبِي مِجْلَزٍ - أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ - حَاكِمٌ حَكَمَ بِقَضَاءٍ فِي أَمْرِ ، جَاحِدًا لِحُكْمِهِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ ، أَوْ مُؤَيِّرًا لِأَحْكَامِ أَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى أَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ : فَذَلِكَ

( ١ ) وَقَدْ وَصَفَ - ابْتِدَاءً - فِعْلَ الْمَخْتِجِ بِهَذَا الْأَثَرِ عَلَى اللَّهِ : « تَلَكَّسَ الْمَعْدِرَةُ لِأَهْلِ السُّلْطَانِ فِي تَرْكِ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ... » ؛ وَهَذَا هُوَ الْكُفْرُ ... قَمَنْ كَانَ حَالُهُ كَذَلِكَ ، فَحُكْمُهُ يَتَلَذَّذُ ذَلِكَ ..

وَفِي « الْمَوْزَعِ » ( ص ٢٣٣ ) - لِلْإِمَامِ الْخَطَّابِيِّ - : « قَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ : إِنَّ الَّذِي يُنَادِي السُّلْطَانِينَ الثَّيِّبَةَ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَالْإِعْجَابَ بِأَرَائِهِمْ ، كَثَرَتْ مَا يَسْمَعُونَهُ مِنْ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ أَنَّهُمْ أَنْصَفُوهُمْ فَصَدَّقُوهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ لَأَبْصَرُوا الْحَقَّ ، وَلَمْ يَخَفْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ أُمُورِهِمْ » .

لم يكن قط ، فلا يُمكنُ صرفُ كلام أبي مجلز والإباضيين إليه <sup>(١)</sup> .

فَمَنْ احْتَجَّ بِهِدِنِ الْأَثَرِينَ وَغَيْرِهِمَا فِي غَيْرِ بَابِهَا ، وَصَرَفَهَا إِلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا ، رَغْبَةً فِي نُصْرَةِ سُلْطَانٍ ، أَوْ احْتِيَالًا عَلَى تَسْوِيعِ الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَفَرَضَ عَلَى عِبَادِهِ ؛ فَحُكْمُهُ فِي الشَّرِيعَةِ حُكْمُ الْجَاهِلِ الْحُكْمُ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ : أَنْ يُسْتَبَابَ ، فَإِنْ أَصَرَ وَكَابَرَ ، وَجَحَدَ حُكْمَ اللَّهِ ، وَرَضِيَ بِتَبْدِيلِ الْأَحْكَامِ <sup>(٢)</sup> : فَحُكْمُ الْكَافِرِ الْمَصْرُ عَلَى كُفْرِهِ مَعْرُوفٌ لِأَهْلِ هَذَا الدِّينِ .

واقراً كلمة أبي جعفر - بعد - ( ص : ٣٥٨ ) ( ٣ ) ، من أوّل قوله : « فَإِنْ قَالَ قائلٌ . . . » . ففيه قولٌ فصلٌ ، وتفصيلُ القولِ في خطأِ المستدلّين بمثلِ هذينِ الخبرين . وما جاء من الآثارِ هنا في تفسيرِ هذه الآية ؛ يحتاجُ إلى إفاضة ، اجتزأتُ فيها بما كتبتُ الآنَ . وكتبه محمود محمد شاكر .

قلتُ : وقولُ أبي جعفرٍ - وهو الطبريُّ - الفَصلُ ؛ هو ما قاله - بعدُ - :  
 « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى ذِكْرُهُ - قَدْ عَمَّ بِالْخَبَرِ بِذَلِكَ عَنْ جَمِيعِ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ  
 اللَّهُ ، فَكَيْفَ جَعَلْتَهُ خَاصًّا ؟

قيل : إِنَّ اللَّهَ - تعالى - عَمَّ بِالْخَبِيرِ بِذَلِكَ عَنْ قَوْمٍ كَانُوا بِحُكْمِ اللَّهِ الَّذِي حَكَمَ بِهِ فِي كِتَابِهِ جاحدين ، فَأَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ بِتَرْكِهِمُ الْحُكْمَ - على سبيلِ مَا تَرَكُوهُ <sup>(٤)</sup> - كَافِرُونَ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ جَاحِدًا بِهِ ؛ هُوَ بِاللَّهِ كَافِرٌ ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّهُ بِجَحْدِهِ حُكْمَ اللَّهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ ؛ نَظِيرُ جَحْدِهِ بُتُوَّةَ نَبِيِّهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهُ نَبِيٌّ <sup>(٥)</sup> .

قلتُ : نعم ؛ إِنَّهُ قَوْلٌ فَضْلٌ ، وَلِأَنَّهُ كَذَلِكَ نَقَلْتُهُ فِي « التَّحْذِيرِ » ( ص ٢٠ ) ، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِمَا يُظْهِرُهُ وَبَيَّنَّتُهُ ؛ لِأَنَّ سَائِرَ مَنْ وَقَفْتُ عَلَى أَقْوَالِهِمْ فِي نَقْلِ كَلَامِ الْأَخْوَيْنِ شَاكِرٍ يُظْهِرُونَ كَلَامَهُمْ عَلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ الْمُطْلَقُ ، بَغَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الْجَحْدِ ، وَغَيْرِهِ .

( ١ ) هَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ جَدًّا ، فَتَأَمَّلْهُ .

( ٢ ) تَأْمُرُ : - رَعَاكَ اللهُ وَحَمَاكَ - هَذِهِ الْأَوْصَافُ وَالسَّمَاتِ ...

( ٣ ) العَزْوُ لـ « تفسر الطبرى » ، وفيه .

( ٤ ) أى : « جاحدين » ؛ كما قَالَ - قَبْلُ - .

( ٥ ) : جامع البيان ، ( ١٠ / ٣٥٨ ) .



وهو ادعاءٌ عريض ، وقولٌ مريض ، وفعلٌ حَرِيضٌ <sup>(١)</sup> ...

وأما كلامُ الشيخ أحمدَ محمد شاكر في « غُمدَةُ التفسير » ( ١٥١ / ٤ ) فَإِنَّهُ - لَوْضُوحِهِ

وصراحَتِهِ - ينطقُ بنفسِهِ على دِلَالَتِهِ ؛ إذ يقولُ - رحمه الله - :

« وهذه الآثارُ - عن ابنِ عَبَّاسٍ وغيرِهِ - مما يلعبُ به المُضَلَّلُونَ في عصرِنَا هذا - مِن

الْمُتَنَبِّسِينَ لِلْعِلْمِ ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْجُرَّاءِ عَلَى الدِّينِ - يَجْعَلُونَهَا عُذْرًا أَوْ إِبَاحَةً لِلْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ

الْوُثْنِيَّةِ الْمَوْضُوعَةِ ، الَّتِي ضُرِبَتْ عَلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ » .

قلتُ : هذا كلامُهُ ، وظاهرُهُ منه مَرَامُهُ ، بجلاءٍ وبيان ، وَمِنْ غَيْرِ ( لَفٍّ وَلَا دَوْرَانِ ) ،

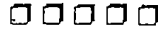
وَدَوْنِهَا تَنْقِيبٌ عَنْ قَضْدٍ ، وَلَا قَلْعٍ وَلَا حَضْدٍ ١١

فلماذا التأويل ، بَلَّةُ التَّعْطِيلِ ١٢

.. وَلَا أُطِيلُ ..

... وَمَنْ كَتَبَ مُدَّعِيًا غَيْرَ ذَلِكَ ؛ فَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا مَا هُنَالِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ ( الْمُرَاوَحَةُ ) فِي

حَلْفَةٍ مُفْرَغَةٍ ، مَبْنِيَّةٍ عَلَى التَّهْوِيشِ ... وقائمةٌ على الإثارة والتَّهْمِيشِ ...



( ١ ) انظر « القاموس المحيط » ( ص ٨٢٤ ) للفيروزآبادي ، و « العُشَرَاتُ فِي غَرِيبِ اللُّغَةِ » ( ١ / ٦٨ ) لِأَبِي

## - الخاتمة -

رَزَقَنَا اللهُ حُسْنَهَا

لَيْسَ يَخْفَى عَلَى مَنْ يُعَاشِرُ النَّاسَ ، وَيتَعَانَى الْمُعَامِلَةَ معهم - على تَنَوُّعِ طَبَقَاتِهِمْ ، واختلافِ دَرَجَاتِهِمْ - أَنَّهُمْ - سَاعَةَ الْخِلَافِ - تَغْطُمُ فِيهِمْ رَغْبَةُ الْعُقُولِ فِي النَّصْرِ ، وَيَشْتَدُّ بِهِمْ « جِرْصُ الثُّفُوسِ عَلَى الْإِنتِصَارِ ؛ وَلَوْ كَانَ بِتَصَيُّدِ الشُّبُهَاتِ الْبَعِيدَةِ ، وَتَعَسُّفِ الْإِسْتِدْلَالَاتِ » <sup>(١)</sup> الْعَجِيبَةِ ، - إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللهُ - ...

وَمِنْ أَعْجَبِ شَيْءٍ يَكُونُ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ ( النَّاسِ ) قَدْ يَتَنَاقَلُونَ كَلِمَاتٍ <sup>(٢)</sup> ، وَيَتَجَادَبُونَ أَقْوَالًا ؛ لَيْسَ وَاهِمٌ فِي ثَبَتِ مِنْهَا ، أَوْ ثِقَةٍ بِهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجِدُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ قَوْلًا « يُشَاعُ ، وَيُتَحَدَّثُ بِهِ عِنْدَهُ ؛ فَيَقْرُؤُهُ ، وَيَسْمَعُهُ ، وَيَسْتَوْشِيهِ » <sup>(٣)</sup> ؛ هَكَذَا .. بَلَا تَرَوْ ، وَلَا تَأَنَّ ... وَإِنَّمَا مِنْ بَابِ التَّسْفِيهِ وَالتَّشْوِيهِ .

« فَلْيَتَّقِ اللهُ - تَعَالَى - أَمْرًا عَلَى نَفْسِهِ ، وَلْيَفَكِّرْ فِي أَنَّ اللهُ - تَعَالَى - سَائِلٌ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ وَفَوَادَهُ عَمَّا قَالَهُ عَمَّا لَا يَقِينُ عِنْدَهُ بِهِ ، وَمَنْ قَطَعَ عَلَى إِنْسَانٍ بِأَمْرٍ لَمْ يُوقِفْهُ عَلَيْهِ ؛ فَقَدْ وَقَعَ الْمَحْذُورُ ، وَحَصَلَ لَهُ الْإِثْمُ فِي ذَلِكَ » <sup>(٤)</sup> .

(١) « ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ » ( ٢ / ٤٥٣ ) .

(٢) قَدْ تَكُونُ (عُثْوَانًا) لِكِتَابٍ ، أَوْ كَلِمَةً مِنْ جَوَابٍ .. فَيَنْقَلِبُهَا - مِنْ غَيْرِ تَحَقُّقٍ - أَمِي خَطَأً أَمْ صَوَابًا ؟ وَمِثْلُ هَذَا الصَّنِيعِ لَا يَضُرُّ إِلَّا صَاحِبَهُ ...

وَأَمَّا الْمَقُولُ فِيهِ الْكَلَامُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ ، وَلَا يَتَكَدَّرُ ... بَلْ يُكَرَّرُ :

لَا أَبَالِي أَصَحَّ بِالْقَدَحِ عُثْرُ أَمْ لَحَانِي عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ جَهُولُ

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الْإِمَامِ ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ٤١٤١ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ٢٧٧٠ ) .

(٤) « الْجُدُّ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ » <sup>(١)</sup> ( ص ٤٦ ) لِلْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ - بِتَحْقِيقِ الْأَخِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْحَمُودِ ،

- وَفَقَهُ الرَّبُّ الْمَعْبُودُ - نَشَرَتْ مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ - الْكُوَيْتِ / سَنَةِ ١٤١٠ هـ .

(١) (إِضَافَةٌ كَلِمَةً ... الظَّاهِرِيُّ) عَلَى الْعُنْوَانِ - كَمَا فِي طَبْعَةِ دَارِ ابْنِ حَزْمٍ - بَيْرُوتِ / سَنَةِ ١٤١٣ هـ - (إِضَافَةٌ دَخِيلَةٌ ، لَيْسَ

لَهَا أَصْلٌ فِي النُّسخَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَإِنَّمَا وَقَعَتِ الْإِضَافَةُ فِي نُسخَةٍ حَدِيثِيَّةٍ جَدًّا ، مَنقُولَةٍ عَنِ النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ ..

وَلَمْ يَنْتَبِهْ لِكَلَا الْأَمْرَيْنِ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ .

وَقَدْ أَلَّفَ اللهُ الْجَمِيعَ لِلصَّوَابِ .

وطالب العلم المريد للحق ، الراغب به - ولو على نفسه - يعلم أن الله رقيب عليه ، شهيد على قلبه ، فلا يُبدي خلاف ما يُسرّ ، ولا يُعلن غير ما يكتُم . . فلا يُزخرف قولاً ، ولا يُزيّن لفظاً - يُريد به إبطال حقّ أو إحقاق باطل - ؛ لأنّ الله به عليم ، وله سميع بصير ؛ ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ﴾ . ولا أجد من مُقابِلَة أذكرها ، أو مُوازنة أشير إليها - لبيان الفرق بين فئة المُستوي حاله ظاهراً وباطناً ، وبين فئة المدّعي خلاف ما هو عليه - بِجَدَلِهِ ، أو زُخْرَفِ قَوْلِهِ ، أو التلاعِبِ بكلامه - أَحْسَنَ من كلمات ذلك الصّحابيِّ الثّاني ، والعائِد الرَّاغِب ؛ الَّذِي عَظَّمَ عِنْدَهُ ذَنْبُهُ ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ حَالُهُ ، فجاء مُبادِراً إلى النبي ﷺ ؛ يقول له بقول صادق ، وكلام واثق :

« والله لو جَلَسْتُ عِنْدَ غَيْرِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا : لَرَأَيْتُ أَنَّ سَاحِرُجُ مِنْ سَحَطِهِ يَغْذُرُ ! وَلَقَدْ أُعْطِيتُ جَدَلًا ، وَلَكِنِّي - وَاللَّهِ - لَقَدْ عَلِمْتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ الْيَوْمَ حَدِيثَ كَذِبٍ تَرْضَى بِهِ عَنِّي : لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يُسَخِّطَكَ عَلَيَّ ، وَلَكِنْ حَدَّثْتُكَ حَدِيثَ صَدَقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فِيهِ : إِنِّي لَأَرْجُو فِيهِ عَفْوَ اللَّهِ » (١) .

. . فهذا هو المغيّر الشرعيّ ، والميزان الأخرويّ ؛ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الْأُمُورُ ، وَتُقَضَّبُ خِلَالَهُ الْمَوَاقِفُ . . .

ولئن كَانَ الصّدقُ ( قد ) يُوقِعُ صاحبه - حيناً - بشيء من الابتلاء : فما هذا إلّا بسببِ غَرَّةِ الْمُؤْمِنِ وصفائه ؛ وهو - بِمَنَّةِ رَبِّهِ وَتَوْفِيقِهِ - إلى خيرٍ قادمٍ ، وَعَنَى بِرِّ مُقْبِلٍ . . . وإذا كَانَ الْبَهْتُ وَالرَّيْبُ قد يُعْلِي ذِكْرَ الْمُتَلَبِّسِ به - حيناً - لِجَبْتِهِ - وَيرَفَعُهُ ؛ فَإِنَّهُ سَيَكُونُ أَخْذًا لَهُ إلى جَزَةِ الْهَاطِيَةِ . . . لِيَكُونَ السَّقُوطُ - لَهُ - أَشَدَّ ، إِنْ لَمْ يُقَرَّرْ بِالْحَقِّ ، أَوْ يُرَدَّ . . . « وَالْحَقُّ دَائِمًا فِي انتصارٍ ، وَعُلُوٌّ ، وَازْدِيَادٍ ، وَالْبَاطِلُ فِي انْخِفَاضٍ ، وَسَفَالٍ ، وَنَقَادٍ » (٢) .

وما يُبْديه السُّطُورُ مِمَّا يُغَايِرُ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ : فَتَفْتَهُ مَضْذُورٌ ، وَهَتَكَ لِمَا تُكِنُّهُ الصُّدُورُ .

( ١ ) قطعة من حديث المُخَلَّفِينَ ؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ( ٤٤١٨ ) ، وَمُسْلِمٌ ( ٢٧٦٩ ) .

( ٢ ) « العقود الدورية » ( ص ٢٦٤ و ٢٨٤ ) لابن عبد الهادي .

« وَمَا أَسْرَ أَحَدٌ سِرِيرَةً إِلَّا أَبْدَاهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ ، وَفَلَّتَاتٍ لِسَانِهِ » (١) .  
ونبي الإسلام - عليه الصلاة والسلام - يقول : « المؤمنُ غُرٌّ كريمٌ ، والفاجرُ خُبٌّ لثيمٌ » (٢) ...

فاهدنا - اللهم - صراطَكَ المُستقيم ...  
وليسَ بخفيٍّ - بغدٌ - أَنَّ مسألةَ ( التكفير ) مِن أخطرِ المسائلِ وأشدّها على الفردِ والمجتمعِ والأُمّةِ ، وَمِن أفسدها على الحاكمِ والمحكومِ - سواء - .

وبسببِ « كثرةِ ما وَقَعَ في هذهِ القضيةِ من الأكاذيبِ المُفتراةِ ، والأغاليطِ المظنونةِ ، والأهواءِ الفاسدةِ » (٣) كُتِبَتْ ، وَأَلْحَحْتُ ... لا مجادلةً عن ضلالِ طاغوت .. أو دفاعاً عن فتائلِ ذي جَبَروت .. أو تسويقاً لصنيعٍ مَن حَادَّ اللهَ - سبحانه - في الحُكْمِ والمَلَكوتِ ...

فليَتَّقِ اللهَ - تعالى - كُلُّ ناظرٍ فيه ، مِن قَبْلِ أَنْ تَبْكَدَ لَهُ مَكُونَاتُهُ وخَوافيه .. ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَن أتَى اللهَ بقلبٍ سليمٍ ﴾ ، وَأَطْمِئِنَّ يَاقِينَ ...  
﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ ﴾ .

وأقولُ - على تحرُّزٍ وتحَرُّجٍ - ما قالَهُ النبيُّ الصالحُ الأمينُ : ﴿ ... يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَفَصَحْتُ لَكُم وَلَكِن لَّا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ ...  
إِلَّا مَن رَحِمَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ..

« قَدْ وَنَكَ - أَيُّهَا الْفَاضِلُ اللَّوْذَعِيُّ ، الْفَطِينُ الْأَلَمِيُّ ؛ النَّاطِرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ - ما أَوْدَعْتُهُ مِن لَطَائِفِ الْأَدَابِ ، وَأَدْرَجْتُهُ مِن زُبَدِ الْحِكْمِ وَاللُّبَابِ .

وَلَا يَحْمِلُكَ الْحَسَدُ الَّذِي جُبِلَ عَلَيْهِ الْأَقْرَانُ ، مِن إِنْكَارِ ما تَحِدُّ لغيرِكَ مِنَ الْمَزَايَا الْحَسَنَةِ ، وَلَا يَسْتَمِيلُكَ اسْتِضْغَارُ مُؤَلَّفِهِ إِلَى تَبَدُّلِ فَرَائِدِهِ ، وَالْإِسْتِشْهَالِ بِعِظَمِ فَوَائِدِهِ ؛ فَإِنَّ لَكَ حُثْمَهَا ، وَعَلَى غَيْرِكَ غُرْمَهَا .

( ١ ) « مجموع الفتاوى » ( ١٨ / ٢٧٢ ) .

( ٢ ) « سلسلة الأحاديث الصحيحة » ( ٩٣٥ ) .

( ٣ ) « العقود الدرية » ( ص ٢٦٤ و ٢٨٤ ) لابن عبدالمهدي .

وما عَبَّرَ الإنسانُ عن فَضْلِ نَفْسِهِ بِمثلِ اعترافِ الْفَضْلِ في كُلِّ فاضلٍ  
ومَعَ ذلكَ ؛ فلا أَدْعِي رتبةَ الْكَمالِ ، ففوقَ كُلِّ ذي علمٍ عليمٍ ، ولا أَرْغُمُ النِّزاهَةَ عن  
النَّقْصِ والعَيْبِ ، فالْمُتَزَهُّ عن كُلِّ عَيْبٍ هو اللهُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ .  
ولقد قيلَ : لا يُغْرَى ذو كمالٍ مِنْ نقْصٍ ، ولا يَخْلُو ذو نقْصٍ مِنْ كمالٍ ؛ فلا يَمْتَنِعُ نقْصُ  
الْكامِلِ مِنْ استفادَةِ كمالِهِ ، ولا يُزْغِبُكَ كمالُ الناقِصِ في المِثْلِ إلى نَقْصِهِ .  
فالْأَلِيقُ بِالْفاضِلِ إذا عَتَرَ بشيءٍ مَّا كَبَا فِيهِ الْمُؤَلَّفُ وَعَتَرَ ، أَنْ يَسْتَرَ الزَّلَلَ وَيُقِيلَ الْعَثَارُ ،  
وَيَسُدَّ الْخَلَلَ وَالْعَوَارَ ، فَالْكَرِيمُ غَفَّارٌ ، وَالْحَلِيمُ سَتَّارٌ <sup>(١)</sup> .  
« وَمِنْ صَنَائِعِ الْعِلْمِ الرَّجُوعُ إِلَى الْحَقِّ » <sup>(٢)</sup> ، وَرَحْمَةُ الْخَلْقِ ..  
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ . مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ . وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ . وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ  
فِي الْعُقَدِ . وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ .  
﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ . مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ . مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ . الَّذِي  
يُوسَّوسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ . مِنَ الْخِتَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ .....  
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وكتبه

أبو الحارث الحلبيُّ الأثريُّ <sup>(٣)</sup>

- حامداً لله تعالى ، ومُصلِّياً على نبيِّهِ ﷺ -

الزرقاء - الأردن

بين عَصْرَي يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ لِعَشْرِ مَضَيْنَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ ، سَنَةِ ( ١٤١٧ هـ ) .

( ١ ) « الإعلام بأعلام البلد الحرام » ( ص ٥٦ ) لِلنَّهْزَاوَلِي - باختصارٍ يسير .

( ٢ ) « الْحُجَّة » ، ( ٢ / ٥٣٥ ) لِلْأَصْبَهَانِي .

( ٣ ) هذه نِسْبَةٌ قَدِيمَةٌ ( مُتَوَارِثَةٌ ) ؛ مَقْبُولَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مُتَدَاوِلَةٌ بَيْنَهُمْ :

قالَ السَّعْمَانِيُّ ( المتوفى سنة ٥٦٢ هـ ) في كتابِهِ « الْأَنْساب » ، ( ١ / ١٣٦ ) : « هذه النِسْبَةُ إِلَى الْأَثَرِ ؛ يَعْنِي :

الْحَدِيثُ ، وَطَلَبُهُ ، وَاتِّبَاعُهُ » .

= وأول آيات الألفية الحديثة الشهيرة - للحافظ العراقي\* (المتوفى سنة ٨٠٦هـ) - قوله :

يقول راجي ربه المفتد  
عبد الرحيم بن الحسين الأتري

وقد شرحها الحافظ السخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢هـ) في «فتح المغيب» (١ / ٣) بقوله : «نسبة إلى الأثر ، وانتسب لذلك جماعة ، وحسن الانتساب إليهم يصفى في فتويهم» .

إن لم تكونوا مثلهم فتشبهوا  
إن التشبه بالكرام قلاح

فلئن كانت النسبة إلى ( المذاهب ) أو ( الصنائع ) أو ( البلدان ) أو ( الشهادات ) مقبولة - اليوم - ومُستأغفة ، فالنسبة إلى الستة ، والحديث ، والأثر : أولى بالقبول وأجدد بالموافقة ...

ولقد غمَز شيخنا الألباني - حفظه الله - من بعض أدياء العلم ، المخالفين للستة والمغايرين لمنهج أهلها ، ومع ذلك ( يتَّصَّب ) الواحد منهم نفسه ( أنرياً ) - وهو من الأكثر براءً ، ومن الستِ حَواءَ ؛ نسبة باطلَّة عاطلة تُخالِف ما هو عليه حقيقة - ؛ رادًّا - حفظه الله تعالى - على بعض شباب الكتاب ، الذين خالفوا الستَ والصواب ، مُشَبِّهًا إلى ( الأثر ) ؛ تقليدًا للأثراب ، وتغريبًا للأصحاب ، فقال - نفع الله به - مُقرِّعًا : « ... الأتري موضة العصر » .  
نعم ؛ هي كذلك فيمن خالف قائلاً حالةً ، وغايرَ لسائِه أفعاله ...

فإنكارُ شيخنا - وهو حقٌّ - مُتوجِّهٌ إلى التَّصَبُّب ، لا إلى النسبة ؛ فإنه قال - بعدُ - ردًّا على ذلك الأتري المُدَّعي نفسه ، كاشفًا حقيقته : « ... بحيث يظنُّ من لم يتَّبع كلامه .. أنه سلفيُّ أتري - كما انتسب - مئة في المئة ! - والواقع .. أنه خَلْفِيٌّ معتزليٌّ من أهل الأهواء ... »

فأقرَّ بالنسبة على وجه السواء ... مُوافِقًا مَنْ قبله مِنَ الأئمة والعُلَماء .

والذي يُمَثِّلُ هذا التَّحَظُّرَ قَفِيهٌ - في التفريق بين حامل الدعوة وصاحب الدعوى أ - أشار العلامة الشيخ عبدالعزيز ابن باز - حفظه الله - لما سئل عَمَّن تسمَّى بالسلفيِّ والأتريِّ ، هل هي تركية ؟

فأجاب ساجدًا - حَبَّبه الله - :

« إذا كان صادقًا أنه أتريُّ أو سلفيُّ لا بأس ، مثل ما كان السلفُ يقولُ : فلان سلفيُّ ، فلان أتريُّ ، تركية لا

يُدرُّ منها ، تركية واجبة » (١)

... وهكذا يُلتقي كلامُ الأئمة والعُلَماء بغضه بغضًا ؛ مُفارقًا كلامَ مَنْ ليسَ منهم ، وغيرَ قوامٍ لكلامهم !!

فناثِلُ (ب)

(١) « الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة » ( ص ١٣ ) للأخ الفاضل جمال الحارثي - وفقه الله وسدده - .

(ب) وانظر - لمزيد من الفائدة - « اللباب » ( ١ / ٢٨ ) لابن الأثير ، و « ميزان أعلام النبلاء » ( ١٨ / ٥١٠ ) ، و ( ١٩ /

٢٧٤ ) للذهبي ، و « توضيح المشبه » ( ١ / ١٢٢ ) لابن ناصر الدين الدمشقي ، و « أنواع الأنوار البهية » ( ١ / ٦٤ ) للسفاري .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## الفهرس العام

- ٣ ..... □ المقدمة
- ٦ ..... سَرَدُ أَسْماءَ بعض مَنْ أَطَّلَعَ على هذا الكتابِ مِنَ العلماءِ وَطُلابِ العلمِ
- ٧ ..... □ كَلِمَةٌ .....
- ٧ ..... لَيْسَ ثَمَّتَ جَدِيدٌ أَضِيفُ أَوْ قَدِيمٌ أَحْدَفُ ... سوى توكيدِ توثيقٍ ، وَزِيادَةٍ تَحْقِيقِ .....
- ١٠ ..... □ أَكْمَةُ .....
- ١١ ..... واقع .. ما له مِنْ دافع .....
- ١٢ ..... □ الْأَكْمَةُ وَالْعِلْمَاءُ .....
- ١٤ ..... كلمة جامعة للشيخ محمد شقرة في مسألة التكفير .....
- ١٧ ..... □ الْخَوَارِجُ .....
- ٢٢ ..... فائدةٌ حولَ حديثِ « الْخَوَارِجُ كِلَابُ النَّارِ » ، وَشرحُه .....
- ٢٤ ..... □ الْمَرْجُئَةُ .....
- ٢٥ ..... كلماتٌ غالبيةٌ لشيخِ الإسلامِ في ذمِّ فِرَقِ الْمَرْجُئَةِ ، وَنَقْلُ مَقالاتِهِمْ .....
- ٢٩ ..... □ مَسائِلُ الْإِيمَانِ .....
- ٣٧ ..... هذه عقيدتي ، وهذا منهجي .....
- ٣٩ ..... □ التَّكْفِيرُ .....
- ٤٢ ..... فائدةٌ مهمَّةٌ في الاستحلال ، وَنوعيه .....
- ٤٦ ..... فائدةٌ في أنواعِ الكفرِ وَأقسامه .....
- ٤٩ ..... تنبيهٌ حولِ الجحودِ ، وَكَيْفِيَّةُ تَحْقِيقِهِ وَالتَّحَقُّقُ مِنْهُ .....
- ٥٠ ..... □ الْحُكْمُ وَقَاعِدَةُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ .....
- ٥١ ..... هلِ ( الْحَرَكَةُ ) دائماً تُحمَدُ ؟ ! .....



- ٥٦ ..... □ الحكم بالقوانين الوضعية
- ٥٧ ..... كلمة جامعة للشيخ ابن باز في تحقيق المسألة
- ٦٠ ..... □ التبديل والاستبدال
- ٦٥ ..... تحرير قول الشيخ ابن عثيمين ، وبيان ضابطه
- ٦٩ ..... حكم الحاكم الذي لا يُقيم الحدود
- ٧١ ..... □ اليأس وجنكيز خان
- ٧٥ ..... تحرير قول الإمام ابن كثير ، وبيان ضابطه
- ٧٦ ..... نقل طويل مهم للعلامة الألباني في آية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾
- ٧٨ ..... كشف تحريف
- ٨٠ ..... □ الحاكمية
- ٨١ ..... نقول مطوّلة عن شيخ الإسلام ابن تيمية ، وعدد من علماء الأمة الإسلامية
- ٨٥ ..... هل التوحيد أربعة أقسام ، منها ( الحاكمية ) ؟
- ٨٧ ..... فائدة حول استعمال شيخنا الألباني لكلمة ( الحاكمية ) على الوجه الصحيح
- ٩٦ ..... □ فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم
- ٩٧ ..... تحرير جيد لبعض الفضلاء حول رسالة « تحكيم القوانين »
- ١٠٠ ..... □ كلام الأخوين شاکر
- ١٠٣ ..... القول الفصل في كلام ابن جرير ومحمود شاکر منها وعنهما
- ١٠٥ ..... □ الخاتمة
- ١٠٨ ..... من ضنائن العلم الرجوع إلى الحق
- ١٠٨ ..... فائدة حول نسبة ( الأثري ) ، ونقول عدة عن أهل العلم في بيانها وإثباتها
- ١١١ ..... □ الفهرس

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## □ كلمة □

إِنَّ مَسْأَلَةَ ( التَّكْفِيرِ ) مِنْ أخطرِ المسائلِ على القَزْدِ والمجتمعِ والأُمَّةِ ، ومن أفسدِها على الحاكمِ والمحكوم - سواء - .

ويسبب كثرة ما وَقَعَ في هذه القضية من الأغاليطِ المظنونة ، والأهواءِ الفاسدة : كَتَبْتُ ، وَأَكْذَبْتُ ، وَأَلْحَحْتُ ... لا مجادلةً عن ضلالِ طاغوت .. أو دفاعاً عن فعائلٍ ذي جَبَرَوْت .. أو تسويقاً لصنيعٍ من حادَّ الله - سبحانه - في الحكمِ والمَلَكوتِ ... بل نُصْرَةً لِلْحَقِّ وأَهْلِهِ ، وَرَدّاً لِلْبَاطِلِ ومُجَنِّدِهِ ، وَدَفْعاً لِلْمُنْكَرِ وَذُبُولِهِ ؛ حِفْظاً للأُمَّةِ ، وَكَشْفاً لِكُلِّ غُمَّةٍ ...

فَلْيَتَّقِ اللهَ - تعالى - كُلُّ ناظرٍ فيه ، مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَبَدَّى لَهُ مَكُونَاتُهُ وخَوَافِيهِ .. ﴿ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ . إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ ...

... وَأَقُولُ لِكُلِّ الْمُتَحَمِّسِينَ ، وَلِكُلِّ الْغَيُورِينَ - الْحَارِّينَ الْعَاطِفِيِّينَ - الَّذِينَ يَقْفِزُونَ - بسببِ هذا وذاك - فوقَ كثيرٍ من الأحكامِ ، متجاوزِينَ هَذِي عُلَمَاءَ الإسلامِ : إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الَّذِي يُسَخِّطُكُمْ : يُسَخِّطُنَا ، وَكَثِيرًا مِنَ الَّذِي يُزْعِجُكُمْ : يُزْعِجُنَا ...

ولو أَنَّنَا تَرَكْنَا عَوَاطِفَنَا على غَارِبِهَا ، وَأَزْخَيْنَا لِحِمَاسَاتِنَا حَبْلَهَا : لَقَلْنَا فِيكُمْ أَكْثَرَ مِمَّا قُلْتُمْ فِينَا !! وَلَوْصَفْنَاكُمْ بِالتَّخْذِيلِ ! وَالتَّهَاقُوتِ !! وَالْمَهَالِكِ !!! بل بها قد يكونُ أَشَدُّ مِنْ هَذَا وَذَاكَ وَذَلِكَ ...

وَلَكِنْ فَرَّقَ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ : أَنَّنَا نَضْبِطُ عَوَاطِفَنَا وَحِمَاسَاتِنَا بِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَبِنَائِهِ ، وَنَهْتَدِي بِفَتَاوَى أَئِمَّتِهِ وَعُلَمَائِهِ .. بَيْنَمَا أَنْتُمْ لِهَذَا تُخَالِفُونَ ، وَعَنْ سَمْتِهِ تُغَايِرُونَ ، وَلِسَبِيلِهِ تُفَارِقُونَ ...

فهلْ أَنْتُمْ مُنْتَهَوْنَ ۱؟